مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 43 . العدد 30

1442 هـ - 2021 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. ناصر سعد الدين	**رئيس هيئة التحرير**
أ. د. هايل الطالب	**رئيس التحرير**

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

د. محمد هلال	**عضو هيئة التحرير**
د. فهد شريباتي	**عضو هيئة التحرير**
د. معن سلامة	**عضو هيئة التحرير**
د. جمال العلي	**عضو هيئة التحرير**
د. عباد كاسوحة	**عضو هيئة التحرير**
د. محمود عامر	**عضو هيئة التحرير**
د. أحمد الحسن	**عضو هيئة التحرير**
د. سونيا عطية	**عضو هيئة التحرير**
د. ريم ديب	**عضو هيئة التحرير**
د. حسن مشرقي	**عضو هيئة التحرير**
د. هيثم حسن	**عضو هيئة التحرير**
د. نزار عبشي	**عضو هيئة التحرير**

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

قيمة العدد الواحد : 100 ل.س داخل القطر العربي السوري

25 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

قيمة الاشتراك السنوي : 1000 ل.س للعموم

500 ل.س لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب

250 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

توجه الطلبات الخاصة بالاشتراك في المجلة إلى العنوان المبين أعلاه.

يرسل المبلغ المطلوب من خارج القطر بالدولارات الأمريكية بموجب شيكات باسم جامعة البعث.

تضاف نسبة 50% إذا كان الاشتراك أكثر من نسخة.

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
أثر الواردات في الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام في سورية	علا معلا د. وليد عامر	30-11
أثر العلاقة بين توزيع الانفاق العام على الصحة و التنمية الاقتصادية المستدامة في سورية	روان صقر د. سمير شرف	66-31
دراسة ميدانية على المستهلكين من طلاب جامعة تشرين	إباء حبيب د. فداء الشيخ حسن د. حنان تركمان	94-67
دور التوجه الاستراتيجي في إدارة الأزمات (دراسة ميدانية في مديرية الزراعة في اللاذقية)	ابراهيم ابراهيم د. سوما علي سليطين	134-95

أثر الواردات في الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام في سورية

الدكتور وليد عامر*
علا معلا**

ملخص

يهدف البحث إلى تقدير أثر الواردات في مستوى الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام في سورية خلال الفترة (1980–2010)، وقد تم استخدام نموذج VAR للوصول إلى هذا الهدف، وتوصل البحث إلى أن أثر الواردات في مستوى الناتج غير معنوي وذلك في الأجلين القصير والطويل.

كلمات مفتاحية: الواردات في قطاع الصناعة التحويلية العام، الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام ، نموذج VAR، معدل الواردات.

* **أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

** **طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

The Effect of Imports on Production in Public Manufacturing Industry Sector in Syria

Dr. Walid Amer*
Ola Mualla**

Abstract

The main objective of this research is to estimate the effect of imports on production in public manufacturing industry sector in Syria in the period between $(1980-2010)$, using VAR model, we find that there is no effective impact of imports on production both in short-run and long-run.

Key words: imports in public manufacturing industry sector, production in public manufacturing industry sector, VAR model, imports average.

* **Associate professor, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

** **Postgraduate Student, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تؤثر التجارة الخارجية في مستوى الناتج، وبحسب النظرية الاقتصادية تؤثر الواردات بشكل إيجابي في مستوى الناتج إذا كانت هذه الواردات وسيطة أو رأسمالية، بينما تؤثر الواردات بشكل سلبي في مستوى الناتج إذا كانت هذه الواردات استهلاكية، حيث تؤدي هذه الواردات إلى منافسة المنتجات المحلية المماثلة، مما يؤدي إلى تقلص الأرباح وانخفاض الإنتاج إذا لم تكن هذه المنتجات قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية[1]، وتبقى هذه افتراضات نظرية إلا أن النتائج الفعلية تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى تبعا لعوامل كثيرة والدراسات التجريبية في هذا المجال أدت إلى نتائج متناقضة.

وقد واجهت سورية بعد عام 2000 تحديات عدة بسبب تحرير التبادل التجاري نتيجة استكمال تنفيذ الاتفاقات الجماعية والثنائية مع عدد من الدول العربية وتركيا.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة الرئيسية للبحث في الإجابة على السؤال التالي:

- ما هو أثر حجم الواردات في قطاع الصناعة التحويلية العام في مستويات الناتج فيه؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية قطاع الصناعة التحويلية لأنه قائد عملية النمو والتطوير، ومن أهمية دور القطاع العام في بناء قاعدة صناعية قادرة على تلبية الطلب المحلي ومن ثم التصدير، خاصة في الصناعات الثقيلة التي قد لا يقدم عليها القطاع الخاص لأنها تتطلب رؤوس أموال ضخمة، أو صناعات أخرى نحتاجها لتلبي الطلب المحلي لكن القطاع الخاص يلجأ إلى استيرادها بدلا من إنتاجها، إضافة إلى أهمية دور الواردات إذا كانت وسيطة أو استثمارية وخطورة دورها إذا كانت استهلاكية.

[1] مصطفى، نشوى. أثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، 2011.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. معرفة الأثر النهائي للواردات في مستوى الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام.
2. تفعيل دور الواردات في رفع مستويات الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام من خلال ترشيدها وإعادة هيكلتها.

فرضية البحث:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الواردات ومستويات الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام في سورية.

حدود البحث:

- الحدود المكانية للبحث: الجمهورية العربية السورية.
- الحدود الزمانية للبحث: امتدت الدراسة بفترتها الزمنية من عام 1980 وحتى عام 2010 لعدم توفر البيانات بعد ذلك.

الدراسات السابقة:

يحاول البحث أن يقف على عدد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع، من أهمها:

(Edwards, Lawrence. ; Jenkins, Rhys. The Impact of Chinese Import Penetration on the South African Manufacturing Sector, The Journal of Development Studies,Volume 51, Issue 4, 2015.)

بحث بعنوان (أثر الواردات الصينية على قطاع الصناعة في جنوب افريقيا) مقدم من (Lawrence Edwards) ، صادر عن Journal of Development Studies ، المجلد (51)، العدد (5)، عام 2015، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر التجارة الخارجية مع الصين على الإنتاج والعمالة في جنوب افريقيا باستخدام الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة (1992–2010)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر الواردات في مستوى الناتج كان سلبي.

(Rim BEN AYED MOUELHI, The Impact of Trade Liberalization on Tunisian Manufacturing: Structure, Performance and Employment, 2007)

بحث بعنوان (أثر تحرير التجارة على قطاع الصناعة في تونس، البنية، الأداء، العمالة) مقدم من (Rim BEN AYED MOUELHI) ، عام 2007، تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة أداء القطاع الصناعي في تونس بين فترة الحماية (1987–2005) وفترة الانفتاح والتحرير (1996–2003)، باستخدام المنهج الاحصائي والقياسي، حيث تم اختبار فرضية البحث أولا: من خلال اختبار معنوية الفروقات بين المتغيرات في فترة الحماية وفترة التحرير، وثانيا: من خلال نموذج انحدار ذاتي حيث تم تقدير معلمات النموذج باستخدام The Generalized Method of Moments (GMM)، وذلك بسبب إدخال المتغير التابع كمتغير مستقل (بفجوة زمنية واحدة).

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر فعال لتحرير التجارة وبالتالي للواردات على نمو الناتج الصناعي.

(منال سعود راشد آل مغيرة، الواردات السلعية وتأثيرها على الناتج الصناعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2011)

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الواردات السلعية على الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1986–2010)، وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر الواردات في مستوى الناتج غير معنوي.

منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث على كل من:

- الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة اتجاهات كل من الواردات والناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام وتفسير العلاقة بينهما.
- الأسلوب القاسي حيث تم استخدام نموذج VAR لدراسة أثر الواردات في الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام في الأجلين الطويل والقصير، وذلك باستخدام برنامج E–views.

المناقشة والتحليل:

أولا: الواردات في قطاع الصناعة التحويلية العام

يساهم القطاع العام بحوالي 72.64% من إجمالي الواردات في قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1980-1990) ، لكن الوضع لم يبق كما هو وإنما انخفضت حصة القطاع العام من الاستيراد في الفترة (1991-1999) إلى 34.55% بالمتوسط، وإلى 28.46% في الفترة (2000-2010)[2]، ولدراسة اتجاهات هذه الواردات قيمة وكمية لدينا الجدول التالي الذي يبين قيمة وكمية الواردات التحويلية في قطاع الصناعة التحويلية العام في الفترة (1980-2010):

[2] تم حساب هذه النسب من قبل الباحثة اعتمادا على المجموعات الاحصائية.

جدول رقم (1) يبين قيمة وكمية الواردات التحويلية في قطاع الصناعة التحويلية العام[3]

السنوات	قيمة الواردات	كمية الواردات	السنوات	قيمة الواردات	كمية الواردات
1980	9371501	4327502	1996	18159699	2334005
1981	10164952	4567178	1997	12038814	2364484
1982	8552288	3621626	1998	10496356	1212321
1983	9871085	3270583	1999	5716535	1108044
1984	8820633	2676739	2000	29425241	1775374
1985	8979342	2483715	2001	39123412	1817745
1986	6821416	2670327	2002	51576416	2774520
1987	18394504	2307103	2003	46447673	1843449
1988	16387377	2312935	2004	58264359	2968666
1989	11210450	1558073	2005	145290135	6076383
1990	12258177	1844930	2006	161715517	6083105
1991	15462711	2044645	2007	220075875	8310504
1992	15045578	2339583	2008	226940431	7796442
1993	17341865	2686629	2009	7269009	74149
1994	18811307	1899070	2010	134232222	5327304
1995	15024589	1676705			

المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة.

نلاحظ من الجدول السابق:

1. في الفترة (1980–1990) أظهرت قيمة الواردات التحويلية في القطاع العام مستويات متقاربة وارتفعت بعد عام 1986، وخلال هذه الفترة ارتفعت قيمة الواردات التحويلية في القطاع العام من 9.3 مليار عام 1980 إلى 12.2 مليار عام 1990 أي بمعدل نمو وسطي قدره 2.47% وبدرجة تقلب 30.35%، وقد ترافق ذلك مع انخفاض كمية الواردات التحويلية في القطاع

[3] القيم بألوف الليرات السورية وبالأسعار الثابتة لعام 1990، والكميات بالطن.

العام من 4.3 مليون طن إلى 1.8 مليون طن أي بمعدل وسطي قدره -7.46% وبدرجة تقلب 32.06%، ونشير هنا إلى أن ارتفاع قيمة الواردات رغم انخفاض كمية الواردات يعود إلى تغير سعر الصرف الاسمي من 4.05 عام 1986 إلى 11.25 عام 1987 والذي استمر حتى عام 1999[4].

2. في الفترة (1991-1999) أظهرت الواردات استقرار في بداية هذه الفترة ثم انخفضت بعد عام 1996 وخلال هذه الفترة انخفضت من 15 مليار و462 مليون في عام 1991 إلى 5 مليار و716 مليون عام 1999 أي بمعدل نمو سنوي قدره -10.47% وبدرجة تقلب 27.73%، ترافق ذلك مع انخفاض كمية الواردات التحويلية في القطاع العام من 2 مليون طن إلى 1.1 مليون أي بمعدل نمو وسطي قدره -6.58% وبدرجة تقلب 26.04%.
3. في الفترة (2000-2010) أظهرت الواردات التحويلية اتجاه عام للارتفاع خاصة من عام 2005 وانخفضت آخر عامين، وخلال هذه الفترة ارتفعت من 29 مليار و425 مليون في عام 2000 إلى 134 مليار و232 مليون عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي قدره 14.79% وبدرجة تقلب 73.57%، ترافق ذلك مع ارتفاع كمية الواردات التحويلية في القطاع العام من 1.7 مليون طن إلى 5.3 مليون طن أي بمعدل نمو وسطي قدره 10.51% وبدرجة تقلب 64.34%، ونلاحظ وجود فرق واضح بالقيم في الفترة (2000-2010) عن الفترة السابقة وذلك بسبب اختلاف تسعير الدولار في الاحصاءات الرسمية من 11 ليرة سورية في عام 1999 إلى 47 ليرة سورية في عام 2000[5].

مما سبق نجد أن قيمة الواردات ارتفعت بشكل فعلي في الفترة (2000-2010)، وتراجعت بشكل واضح من بداية فترة الدراسة وحتى نهاية الفترة الثانية (1991-1999).

[4] المجموعة الاحصائية لعام 2000 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، فصل التجارة الخارجية.

[5] المجموعة الاحصائية لعام 2000 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، فصل التجارة الخارجية.

ثانيا: الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام

يساهم القطاع العام بحوالي 66.94% من إجمالي الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1980–1990) ، لكن الوضع لم يبق كما هو وإنما انخفضت حصة القطاع العام من الإنتاج في الفترة (1991–1999) إلى 49.8% بالمتوسط، وإلى 52.47% في الفترة (2000–2010)[6]، ولدراسة اتجاهات الناتج لدينا الجدول التالي الذي يبين قيمة الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام في الفترة (1980–2010):

جدول رقم (2) يبين قيمة الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام[7]

العام	الناتج	العام	الناتج	العام	الناتج
1980	10428340	1991	65095142	2002	94087486
1981	17986701	1992	65463174	2003	97603000
1982	19994103	1993	69157766	2004	97532472
1983	21167081	1994	66785010	2005	121487843
1984	25123468	1995	71473570	2006	145811480
1985	23222340	1996	82683781	2007	148061666
1986	27126631	1997	91961265	2008	177949716
1987	29998408	1998	78770647	2009	137455500
1988	34929436	1999	83482545	2010	162368333
1989	52310808	2000	95438520		
1990	60851000	2001	95543400		

المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة

نلاحظ من الجدول السابق:

1. في الفترة (1980–1990) أظهر الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام اتجاه عام للارتفاع وارتفع من 10.4 مليار إلى 60.8 مليار أي بمعدل نمو سنوي قدره 17.39% وبدرجة تقلب 48.72%.

[6] تم حساب هذه النسب من قبل الباحثة اعتمادا على المجموعات الاحصائية.

[7] القيم بألوف الليرات السورية وبالأسعار الثابتة لعام 1990.

2. في الفترة (1991–1999) أظهر الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام استقرار في بداية هذه الفترة وارتفع بعد عام 1994، وخلال هذه الفترة ارتفع من 65 مليار و95 مليون في عام 1991 إلى 83 مليار و482 مليون عام 1999 أي بمعدل نمو سنوي قدره 2.8% وبدرجة تقلب 12.06%، ونلاحظ انخفاض معدلات نمو الناتج واستقراره مقارنة مع الفترة السابقة.
3. في الفترة (2000–2010) أظهر الناتج استقرار بداية وارتفع بعد عام 2004، وخلال هذه الفترة ارتفع من 95 مليار و438 مليون في عام 2000 إلى 162 مليار و368 مليون عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي قدره 4.95% وبدرجة تقلب 23.58%.

مما سبق نجد أن الناتج حقق معدلات نمو متناقصة خلال الفترات الثلاث واتجه للاستقرار أكثر خاصة في الفترة (1991–1999)، وهذا لا يبشر بوجود أثر إيجابي فعال للواردات في مستوى الناتج، كما ساهمت ظروف القطاع العام من سوء إدارة وضعف إنتاجية وغير ذلك في عدم قدرته على توفير احتياجاته من القطع الأجنبي مما أدى إلى تعطل بعض منشآته وتوقفها عن العمل[8].

ثالثا: الدراسة القياسية

سنقوم بدراسة أثر الواردات في مستوى الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام، حيث سيكون المتغير التابع هو الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام G، أما المتغيرات التفسيرية فهي: كمية الواردات في قطاع الصناعة التحويلية العام MQ، كمية الصادرات في قطاع الصناعة التحويلية العام XQ ، ونشير هنا إلى أننا اعتمدنا على الكميات بدلا من القيم بالنسبة لكل من الصادرات والواردات وذلك لتجنب التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الرسمي، وسنقوم أولا بدراسة استقرار هذه السلاسل وذلك باستخدام اختباري ديكي فولار الموسع ADF واختبار فيليب بيرون PP:

[8] **المصبح، عماد. محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1970–2004)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2008.**

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

سنقوم أولا باختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ADF واختبار PP، وبتطبيق ذلك باستخدام برنامج E-VIEWS حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (3) يبين نتائج اختباري ADF وPP للاستقرار في المستوى

	ADF			PP		
المتغير	MQ	XQ	G	MQ	XQ	G
بوجود ثابت واتجاه	-5.5	0.5	-3.26	-5.5	-3.99	-3.26
معنوية الاتجاه	غير معنوي	معنوي	معنوي	غير معنوي	معنوي	معنوي
بوجود ثابت فقط	-5.6			-5.6		
معنوية الثابت	معنوي			معنوي		
بدون ثابت أو اتجاه						
النتيجة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة

المصدر: حسابات الباحث باستخدام e-views

نلاحظ من الجدول السابق أن المتغيرات في القطاع العام مستقرة، ونلاحظ أن كل من الناتج G وكمية الصادرات XQ مستقر حول اتجاه زمني، أما كمية الواردات MQ فهي مستقرة حول ثابت، وبالتالي يمكننا تطبيق نموذج VAR بالمستوى[9]، وللقيام بذلك يجب أولا تحديد عدد الفجوات المثالي في نموذج VAR.

2- تحديد عدد الفجوات المثالية:

لتحديد عدد الفجوات المثالي حصلنا على الجدول التالي:

[9] **Lutkepoh, H. Kratzig, M. Applied Time Series Econometrics, CAMBRIDGE university press, 2004.**

جدول رقم (4) يبين نتائج اختيار عدد الفجوات المثالي في نموذج VAR

الفجوة	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−43.96	NA	0.006299	3.446	3.729	3.534
1	−10.64	55.152*	0.001189*	1.768*	2.476*	1.989*
2	−7.21	4.967	0.001805	2.153	3.284	2.507

المصدر: مخرجات برنامج E-views

يشير الجدول السابق إلى أن عدد الفجوات المثالي هو lag=1.

3- نموذج VAR:

بتطبيق lag=1 ذلك حصلنا على نموذج الانحدار التالي:

$$G=0.64G(-1)+0.01XQ(-1)-0.02MQ(-1)+6.35+0.02T+\mu_t$$

$$(4.8)^{10} \quad (0.16) \quad (-0.7) \quad (3.2) \quad (1.95)$$

$$R^2=0.97, \quad \text{Adjusted } R^2=0.96, \quad F=199$$

ونلاحظ من النموذج السابق:

- إن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهذا يعني أن قيمة R^2 تختلف معنويا عن الصفر، ونلاحظ من النموذج:
- عدم معنوية معامل كمية الواردات أي عدم وجود أثر جوهري لكمية الواردات في مستوى الناتج في الأجل الطويل.
- عدم معنوية معامل كمية الصادرات أي عدم وجود أثر جوهري لكمية الصادرات في مستوى الناتج في الأجل الطويل.
- معنوية المتغير التابع المبطأ والذي يبدو أنه العامل الأهم، وكذلك الثابت والاتجاه الزمني، وتشير قيمة معامل الاتجاه الزمني المنخفضة والموجبة إلى ضعف معدلات نمو الناتج.

[10] تشير الأرقام بين قوسي إلى قيمة t .

4- فحص النموذج

سنقوم بعدة اختبارات لفحص صلاحية النموذج:

- اختبار استقرار النموذج:

جدول رقم (5) يمثل جذور كثير الحدود ومعاملاته لنموذج VAR

Root	Modulus
0.742591	0.742591
0.543570	0.543570
-0.201773	0.201773

المصدر: مخرجات برنامج E-views

يشير اختبار استقرار النموذج إلى أنه يحقق شروط الاستقرارية لأن جميع المعاملات أقل من الواحد.

- اختبار الارتباط الذاتي:

سنقوم باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام اختبار Portmanteau والذي يختبر فرضية العدم بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

جدول رقم (6) يمثل نتائج اختبار Portmanteau للارتباط الذاتي

df	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Q-Stat	Lags
NA*	NA*	3.031543	NA*	2.930491	1
9	0.5276	8.065445	0.5719	7.628800	2
18	0.7312	13.96818	0.7951	12.94126	3
27	0.3273	29.71046	0.4864	26.58457	4
36	0.5548	34.19223	0.7352	30.31938	5
45	0.7046	39.46883	0.8708	34.54066	6
54	0.5977	50.82310	0.8526	43.24560	7
63	0.6585	57.89015	0.9121	48.42811	8

المصدر: مخرجات برنامج E-views

نلاحظ أن كل الاحتمالات غير معنوية وبالتالي نقبل فرضية العدم أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- اختبار تجانس التباين:

سنقوم بتطبيق اختبار تجانس التباين للأخطاء من خلال اختبار فرضية العدم بأن تباين الأخطاء متجانس، حيث حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (7) يمثل نتائج اختبار تجانس التباين

Joint test:

Prob.	df	Chi-sq
0.7859	48	40.04757

المصدر: مخرجات برنامج E-views

إن قيمة الاحتمال غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرض الصفري بأن تباين البواقي متجانس.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء باستخدام اختبار Jarque-Bera والذي يختبر فرضية العدم بأن الأخطاء تتوزع بشكل طبيعي، حيث كانت قيمة اختبار Jarque-Bera هي 0.09 وكانت قيمة الاحتمال هي 0.96 وهذا يشير إل قبول فرضية العدم أي أن الأخطاء تتوزع بشكل طبيعي.

وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من أي مشكلة قياسية أي أننا يمكننا الاعتماد على النتائج التي حصلنا عليها.

إن النموذج الذي حصنا عليه يعبر عن العلاقة في المدى الطويل، سنقوم الآن بدراسة أثر كل من كمية الصادرات وكمية الواردات في مستوى الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام في الأجل القصير من خلال نموذج VAR بالفروق، وللقيام بذلك سنقوم أولا بتحديد عدد الفجوات المثالية، حيث حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (8) يبين نتائج اختيار عدد الفجوات المثالي في نموذج VAR بالفروق

الفجوة	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−32.95	NA	0.002618	2.568	2.711*	2.612
1	−19.93	22.33*	0.001975*	2.281*	2.852	2.455*
2	−14.14	8.69	0.002551	2.51	3.509	2.815

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج e-views

يشير الجدول السابق إلى أن lag=1، وبتطبيق ذلك حصلنا على نموذج الانحدار التالي:

$$D(G)=0.003d(G(-1))-0.03d(XQ(-1))+0.0003d(MQ(-1))+0.1+\mu_t$$

$$(0.02)^{11} \quad (-0.44) \quad (0.008) \quad (2.38)$$

$$R^2=0.015 \quad F=0.13$$

ونلاحظ من النموذج السابق:

- إن قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الجدولية أي أن قيمة R^2 لا تختلف معنويا عن الصفر، وهذا يعني عدم وجود أثر جوهري لكمية الواردات في مستوى الناتج في الأجل القصير، وكذلك بالنسبة لكمية الصادرات.

سنقوم الآن بفحص النموذج:

- اختبار استقرار النموذج:

جدول رقم (9) يمثل جذور كثير الحدود ومعاملاته لنموذج VAR

Root	Modulus
−0.949899	0.949899
−0.024401 − 0.144761i	0.146803
−0.024401 + 0.144761i	0.146803

المصدر: مخرجات برنامج E-views

يشير اختبار استقرار النموذج إلى أنه يحقق شروط الاستقرارية لأن جميع المعاملات أقل من الواحد.

[11] تشير الأرقام بين قوسين إلى احصائية t.

- اختبار الارتباط الذاتي:

جدول رقم (10) يمثل نتائج اختبار Portmanteau للارتباط الذاتي

df	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Q-Stat	Lags
NA*	NA*	1.121656	NA*	1.082978	1
9	0.7264	6.134462	0.7646	5.750073	2
18	0.9390	9.776091	0.9594	9.014983	3
27	0.5614	25.23339	0.7199	22.34024	4
36	0.7278	30.49027	0.8705	26.69076	5
45	0.8507	35.26378	0.9519	30.47664	6
54	0.8017	45.06040	0.9526	37.90857	7
63	0.8422	51.80083	0.9761	42.78957	8

المصدر: مخرجات برنامج E-views

نلاحظ أن كل الاحتمالات غير معنوية وبالتالي نقبل فرضية العدم أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- اختبار تجانس التباين:

جدول رقم (11) يمثل نتائج اختبار تجانس التباين

Joint test:

Prob.	df	Chi-sq
0.9974	36	16.74961

المصدر: مخرجات برنامج E-views

إن قيمة الاحتمال غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرض الصفري بأن تباين البواقي متجانس.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

كانت قيمة اختبار Jarque-Bera هي 4.3 وكانت قيمة الاحتمال هي 0.11 وهذا يشير إل قبول فرضية العدم أي أن الأخطاء تتوزع بشكل طبيعي.

وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من أي مشكلة قياسية أي أننا يمكننا الاعتماد على النتائج التي حصلنا عليها.

رابعا: تفسير النتائج

لتفسير النتائج التي حصنا عليها في الدراسة القياسية سنعتمد على أثر الحجم معبرا عنه بمعدل الواردات، والذي يحسب كما يلي:

معدل الواردات لعام 2000 مثلا= (قيمة الواردات في قطاع الصناعة التحويلية العام لعام 2000 ÷ الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام لعام 2000)×100

ويمثل الجدول رقم (12) معدل الواردات في قطاع الصناعة التحويلية العام في الفترة (1980-2010):

جدول رقم (12) يبين معدل الواردات في قطاع الصناعة التحويلية العام في الفترة (1980-2010)

السنوات	معدل الواردات	السنوات	معدل الواردات	السنوات	معدل الواردات
1980	89.87	1991	23.75	2002	54.82
1981	56.51	1992	22.98	2003	47.59
1982	42.77	1993	25.08	2004	59.74
1983	46.63	1994	28.17	2005	119.59
1984	35.11	1995	21.02	2006	110.91
1985	38.67	1996	21.96	2007	148.64
1986	25.15	1997	13.09	2008	127.53
1987	61.32	1998	13.33	2009	5.29
1988	46.92	1999	6.85	2010	82.67
1989	21.43	2000	30.83		
1990	20.14	2001	40.95		

المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة وحسابات الباحثة.

نلاحظ من الجدول السابق:

1- انخفاض معدل الواردات من 89.87% عام 1980 إلى 20.14% عام 1990: لأن واردات القطاع التحويلي العام قد ارتفعت بمعدل وسطي قدره 2.47% في حين أن الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام نمى بمعدل وسطي قدره 17.39% مما أدى إلى انخفاض معدل الواردات في قطاع الصناعة التحويلية العام.

2- انخفاض معدل الواردات من 23.75% عام 1991 إلى 6.85% عام 1999: لأن واردات القطاع التحويلي العام قد انخفضت بمعدل وسطي قدره – 10.47% في حين أن الناتج في قطاع الصناعة التحويلية العام نمى بمعدل وسطي قدره 2.8% مما أدى إلى انخفاض معدل الواردات في قطاع الصناعة التحويلية العام.

3- ارتفاع معدل الواردات من 30.83% عام 2000 إلى 82.67% عام 2010: لأن واردات القطاع التحويلي قد نمت بمعدل وسطي قدره 14.79% في حين أن الناتج فقد نمى بمعدل وسطي قدره 4.95% مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة واردات القطاع التحويلي في الناتج، وقد تجاوز معدل الواردات 100% من الناتج في الفترة (2005–2008)، ورغم ما ذكرناه عن أن ارتفاع قيمة الواردات في هذه الفترة يعود في جزء منه إلى ارتفاع سعر الصرف في الاحصاءات الرسمية، إلا أن هذه الفترة ترافقت أيضا مع ارتفاع كمية الواردات خلافا للفترات السابقة، أما الناتج فقد ارتفع فقط بعد عام 2004 لكن معدل النمو الوسطي لم يتجاوز 5%، وهذا كله يشير إلى أن الواردات في هذه الفترة لم تكن استثمارية، وإنما استهلاكية.

وبالتالي ومما سبق نستطيع القول أن تراجع دور الواردات وتراجع نسبتها من الناتج في الفترة (1980–1990) والفترة (1991–1999) يستبعد وجود أثر سلبي لمنافسة المستوردات على الناتج، ولكن ذلك لم يؤد إلى أثر إيجابي فعال في الناتج، وهذا ما أظهرته الدراسة القياسية، ومع تزايد دور الواردات وارتفاع نسبتها من الناتج في الفترة (2000–2010) انخفضت معدلات نمو الناتج، وهذا يعني أن هذه الواردات في معظمها استهلاكية، وبالتالي لا يزال قطاع الصناعة التحويلية العام ضعيف سواء من حيث حجم الإنتاج أو هيكله.

نتائج البحث:

في المدى الطويل:

- عدم معنوية معامل كمية الواردات أي عدم وجود أثر جوهري لكمية الواردات في مستوى الناتج في الأجل الطويل.
- عدم معنوية معامل كمية الصادرات أي عدم وجود أثر جوهري لكمية الصادرات في مستوى الناتج في الأجل الطويل.
- تشير قيمة معامل الاتجاه الزمني المنخفضة والموجبة إلى ضعف معدلات نمو الناتج.

في المدى القصير:

- عدم وجود أثر جوهري لكمية الواردات في مستوى الناتج في الأجل القصير، وكذلك بالنسبة لكمية الصادرات.

مقترحات البحث:

1- حل المشاكل المتعلقة بالإنتاج في القطاع العام سواء المتعلقة بقدم الآلات أو عدم توافر المهارات المطلوبة.

2- إصلاح القطاع العام ومعالجة مشاكل الفساد الموجودة فيه.

3- التوجه بداية نحو الصناعات التي نمتلك ميزة نسبية فيها، أي الصناعة النسيجية، والاتجاه نحو التصدير الذي يوفر القطع الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة للصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

4- أن يتوجه القطاع العام نحو الصناعات التي تطلب مهارات عالية أو رؤوس أموال ضخمة، واستيراد التكنولوجيا اللازمة لذلك.

5- تشجيع الاستثمار من خلال توفير التمويل اللازم والاعفاءات الضريبية وتسهيل الاجراءات الروتينية.

6- ترشيد الاستيراد، والاتجاه لاستيراد السلع الاستثمارية منها وليس الاستهلاكية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- مصطفى، نشوى. أثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، 2011.

2- منال سعود راشد آل مغيرة، الواردات السلعية وتأثيرها على الناتج الصناعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2011.

3- المجموعة الاحصائية لعام 2000 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، فصل التجارة الخارجية.

4- المصبح، عماد. محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1970-2004)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2008.

5- Edwards, Lawrence. ; Jenkins, Rhys. The Impact of Chinese Import Penetration on the South African Manufacturing Sector, The Journal of Development Studies,Volume 51, Issue 4, 2015.)

6- Rim BEN AYED MOUELHI, The Impact of Trade Liberalization on Tunisian Manufacturing: Structure, Performance and Employment, 2007.

7- Lutkepoh,H. Kratzig, M. Applied Time Series Econometrics, CAMBRIDGE university press, 2004.

أثر العلاقة بين توزيع الانفاق العام على الصحة و التنمية الاقتصادية المستدامة في سورية

الدكتور سمير شرف* روان صقر**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق العام على رأس المال البشري للصحة في المحافظات السورية وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة بعد الاهتمام المتزايد في كافة أنحاء العالم لفعالية رأس المال البشري والاجتماعي.

وقد تم جمع بيانات السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات للفترة (1988–2019) وتم اخضاعها لدراسة اقتصادية مالية احصائية بدأت بتحليل نسب ومعدلات نمو ومكونات هذه المتغيرات، تبعها دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وأخيراً تم تقدير معادلات التكامل المشترك طويلة الأجل للإنفاق العام على التعليم في المحافظات السورية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين التنمية الاقتصادية المستدامة كمتغير تابع وبين الانفاق العام على الصحة في المحافظات السورية كمتغيرات مستقلة.

الكلمات المفتاحية :الانفاق العام على الصحة– التنمية الاقتصادية المستدامة.

* أستاذ مساعد – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

The impact of public expenditure distribution on health and sustainable economic development in Syria

dr. Samer Sharaf [*] **Rawan Saker** [**]

ABSTRACT

This research aimed to study the relationship between public expenditure on human capital for health in the Syrian governorates and achieving the requirements of sustainable economic development, especially after the increasing interest all over the world for the effectiveness of human and social capital.

The time series data for these variables were collected for the period (1988-2019) and were subjected to a statistical economic and financial study that began by analyzing the ratios and growth rates and components of these variables, followed by a study of the stability of the time series, and finally the long-term co-integration equations for public spending on health in the Syrian governorates were estimated using ARDL: Self-regression model for distributed time gaps.

The results of the study showed the existence of a long-term relationship between sustainable economic development as a dependent variable and public health expenditure in the Syrian governorates represented as independent variables.

Key words: Public health expenditure, Sustainable economic development.

*** Professor, Financial and Banking Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

****PHD Student of Financial and Banking Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

1. مقدمة:

إن الاختلاف في معدلات الانتاج بين البلدان والأقاليم يحدث بشكل رئيسي بسبب الاختلاف في توزيع رأس المال البشري فيها، وبما أن معظم بلدان العالم تعاني من تفاوت في عملية التنمية الاقتصادية فقد زاد الاهتمام بالنفقات العامة على رأس المال البشري وتناولت العديد من الدراسات علاقة تراكم رأس المال البشري والتفاوت الإقليمي في الدخل والتي تؤثر كل واحدة منهما في الأخرى. حيث أن هذا التفاوت الكبير في التعليم والتدريب والصحة والعمالة بين الأقاليم له تأثير سلبي في معدلات النمو الكلية، وأن التحسن وزيادة الانفاق في الأقاليم الأقل تطوراً يؤدي إلى تحسن وتطور في مستوى التعليم والتعلم والعمالة، وأن انفاقاً أكثر على الصحة يؤدي إلى ارتفاع انتاجية العمالة ومن ثم ارتفاعاً في مستويات التنمية الكلية بما أن عمالاً أكثر صحة يستطيعون أن يعملوا فترة أطول، وأكثر انتاجية، و يؤمنون دخول أعلى، و يمتلكون قدرات تعلم أكبر. و تم ربطها بتحقيق تنمية مستدامة خاصة بعد تزايد ندرة الموارد المتاحة والتغيرات الاقتصادية العالمية السريعة، والتي لفتت النظر إلى الحاجة إلى تنمية اقتصادية مستدامة (Sustainable Development) تكفل تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها والتي تم الإقرار بأهميتها ووجوب وضع محددات ومؤشرات لها في قمة الأرض عام /1992/ في ريو دي–جينيرو، حيث وفرت المؤشرات التي تم تحديدها والتي انقسمت إلى (اقتصادية – اجتماعية – بيئية – مؤسسية) أسس راسخة لصنع القرار على جميع المستويات والمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم.

2. مشكلة البحث:

ضمن السباق العالمي من قبل الدول والحكومات لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية متزايدة لضمان زيادة قوة اقتصادياتها واستمرارها وتطويرها، و في ظل ندرة الموارد المتاحة فإنه من الضروري السعي لتطبيق محددات التنمية المستدامة والتي تم تحديدها من قبل المنظمات المختصة في الأمم المتحدة لضمان استمرارية واستدامة هذه التنمية وخاصة بعد الأزمة التي تعرضت لها سورية والتي أثرت على جوانب الحياة الاقتصادية بشكل كبير. بالإضافة إلى مشكلة الاختلافات الكبيرة في انتاجية الأقاليم أو المحافظات والذي

يُعد دليلاً على عدم استغلال الموارد بالشكل الأمثل الذي يحقق الاستدامة على المدى الطويل، والذي من الممكن أن يتم التأثير بها عن طريق سياسات الموازنة العامة المختلفة و منها الانفاق العام على الصحة. بالإضافة إلى التأثير الكبير الذي خلفته الأزمة السورية من الانفاق العام وعلى البنى التحتية و تعرض القطاع الصحي لأضرار كبيرة ولذلك يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤلين الآتيتين:

- هل يتأثر مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة بسياسة توزيع الانفاق العام على القطاع الصحي ضمن المحافظات السورية؟
- هل تؤثر الأزمة السورية في مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة؟

3. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث النظرية من أهمية التنمية المستدامة والذي أصبح أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر، بالإضافة إلى سياسات الانفاق العام على رأس المال البشري للصحة، بما أن سكاناً أكثر صحة هم عمال أعلى انتاجية لذا تنعكس على كفاءة رأس المال البشري اقتصادياً. أما الأهمية العملية فتكمن في محاولته لربط سياسات الإنفاق العام على الصحة وتوزعها في المحافظات السورية مع معدلات التنمية الاقتصادية المستدامة والوصول إلى انتاجية أعلى، ودخل أكبر يساهم في الوصول لمعدلات تنموية أعلى، وتقديم اقتراحات لواضعي سياسات الموازنة العامة عند اتخاذ قرارات الانفاق وتموضعها مكانياً وفي مرحلة إعادة الإعمار التي تمر بها سورية بشكل خاص وذلك بالاعتماد على نتائج الدراسة النظرية وبعد دراسة الواقع السوري وخاصة فترة الأزمة السورية.

4. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- اختبار أثر الانفاق العام على الصحة في كل المحافظات السورية على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- معرفة مدى تطبيق مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في سورية وفق معايير الأمم المتحدة وما هي نقاط الضعف أو العناصر المُهملة.

- اعطاء منظور أكثر دقة وقياساً في سورية لمفهوم الانفاق العام على الصحة وتوزيعها محلياً ودورها الرئيسي في دفع العملية التنموية واستدامتها وإعادة الإعمار مستقبلاً.

5. فرضيات البحث:

- عدم وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين التنمية الاقتصادية المستدامة و الانفاق العام على الصحة في المحافظات السورية.
- عدم وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين التنمية الاقتصادية المستدامة و الأزمة السورية.

6. منهجية البحث:

- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المحافظات السورية والتي عددها /13/ محافظة حيث تم ضم محافظتي دمشق وريفها لعدم توافر معلومات منفصلة في بداية فترة الدراسة، حيث كانت الفترة الزمنية /1988-2019/
- أسلوب الدراسة: اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة مجموعة من المفاهيم والقواعد والأسس المتعلقة بالإنفاق العام على رأس المال البشري الخاص بالصحة وأسلوب التحليل الإحصائي لتحليل هذه المعلومات من خلال ربطها بالتنمية الاقتصادية المستدامة، كما تم استخدام النمذجة القياسية ARDL كأسلوب لقياس العلاقة وهو نموذج يتيح قياس العلاقة طويلة وقصيرة الأجل.
- أدوات الدراسة: اعتمدت الباحثة في حصولها على المعلومات اللازمة للدراسة من كتب ومراجع ومقالات محكمة ودوريات ومن البيانات الموجودة ضمن المجموعات الاحصائية السورية للأعوام بين /1987-2019/ والنشرات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ووزارة المالية ضمن مدة الدراسة بالإضافة إلى البيانات الموجودة ضمن قاعدة البنك الدولي والمتوفرة لغاية عام 2007 وتقارير التنمية البشرية /2011-2013-2019/ وتقارير الإسكوا خلال مدة الدراسة أيضاً.

7. الدراسات السابقة:

1.7. المزروعي، 2012، أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990–2009)[1] :

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة (1990–2009) في دولة الامارات، وكذلك معرفة نسبة اسهام الانفاق العام في التغيرات التي تحصل على الناتج المحلي الإجمالي بمكوناته الرئيسية والثانوية. وقد قامت الدراسة ببناء نماذج انحدار خطية بسيطة لمعرفة أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، وأثره في كل مصدر من المصادر الرئيسية والثانوية للناتج المحلي الإجمالي. وعن طريق تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على بيانات البحث كانت نتائج تقدير النماذج كالآتي:

لوحظ من خلال نتائج تقدير النموذج أنه كلما زاد الانفاق العام بمقدار مليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار /4.159/ مليون درهم. وبالتالي فالإنفاق العام يؤثر ايجاباً وبصورة معنوية على الناتج المحلي الإجمالي. ومن أهم التوصيات التي اقترحتها هذه الدراسة: لا بد من اخضاع الانفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة. وترشيد الانفاق واتباع سياسات تجارة خارجية أكثر ربحاً وسياسات نقدية أكثر فعالية و موازنة عامة أكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

2.7. دراسة (Gyimah-Brempong and Wilson , 2004) [10] **بعنوان: " رأس المال البشري للصحة والنمو الاقتصادي في أفريقيا (بلدان جنوب الصحراء) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية."**

" Health human capital and economic growth in Sub-Saharan African and OECD countries."

بحثت هذه الدراسة في أثر رأس المال البشري للصحة على معدل النمو في بلدان افريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، باستخدام نموذج نمو سولو الموسع (Solow). وقد تمت دراسة /21/ بلداً افريقيا للفترة ما بين (1975–1994)، و/23/ بلداً من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة ما بين (1961–1995). وتم

قياس المتغير المستقل وهو رأس المال البشري للصحة بنسبة الانفاق على الصحة الكلي من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الـ (OECD)، وبنسبة الانفاق العام على الصحة من قبل الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي لدول أفريقيا. أما بالنسبة للمتغير التابع وهو النمو الاقتصادي فتم قياسه بنسبة نمو الدخل الفردي.

حيث أظهرت النتائج بأن:

- هيكل العلاقة بين رأس المال البشري للصحة ومعدل النمو في بلدان أفريقيا يشبه هيكل العلاقة في دول الـ (OECD) وبالتالي فزيادة مخزون رأس المال للصحة يؤدي إلى ارتفع في ايرادات الدولة.
- أن هناك أثراً مباشراً ايجابياً على مستوى الدخل الفردي في المدى الطويل، وبأن الاستثمارات في الصحة الإضافية في دول افريقيا وبلدان الـ (OECD) ستزيد من النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل حيث ستصبح هذه الاستثمارات جزءً من مخزون الدول من رأس المال البشري.
- وتشير النتائج بأن 22% و 30% من معدل النمو لدخل الفرد في بلدان أفريقيا و بلدان الـ (OECD) على التوالي يمكن أن يعزى إلى الانفاق على الصحة

3.7. دراسة لـ (Chen *et al*, 2014) [6] **بعنوان:" الاستثمارات في الصحة والمخرجات الاقتصادية في الأقاليم الصينية."**

"Health investment and economic output in regional china."

قامت هذه الدراسة بقياس دور وأثر رأس مال الصحة (الاستثمارات والنفقات العامة في الصحة) على النشاط الاقتصادي الكلي والنمو على مستويات مختلفة للاستثمارات والدخل، عبر سلسلة زمنية طويلة الأمد خلال /29/ سنة من الفترة ما بين (1978-2006). و اتبعت الدراسة نموذج مقارنة لقياس الاختلاف الكبير بين أقاليم الصين الساحلية والداخلية والتي عددها /30/ إقليم. وتم قياس رأس المال البشري للصحة كمتغير مستقل، وافترض النموذج أن دالة الانتاج الكلية تتكون من المحددات التالية: معدل الناتج الإقليمي المحلي (GRP) الاسمي السنوي (كمتغير تابع)، مستوى العمالة مُقاساً بنسبة الأفراد الموظفين للتعداد السكاني، مدخلات الصحة: حساب عدد الدكاترة لكل (10000) موظف و عدد الأسرة لكل (10000) موظف. وقد وجد الباحثون بأن هناك علاقة ثنائية

الاتجاه ايجابية بين الانفاق العام على الصحة و الناتج الإقليمي الإجمالي، وكان لها الأثر الأكبر في الأقاليم الساحلية الأكثر تطوراً من الأقاليم الداخلية الأفقر والأقل تطوراً.

4.7. دراسة (Eggoh *et al*, 2015) [8] **بعنوان : " التعليم، الصحة والنمو الاقتصادي في بلدان أفريقيا."**

"Education, Health and economic growth in African countries."

انطلقت هذه الدراسة من أهمية رأس المال البشري وخاصة التعليم في رفع مستوى مهارات العمالة وفاعلية وجودة الحياة من خلال أثرها على الانتاجية، وبالتالي فإن تراكم رأس المال البشري من خبرات التعلم يصبح محدداً أساسياً للنمو الاقتصادي، وضمت الدراسة /49/ بلداً إفريقياً خلال الفترة ما بين /1996–2010/ ،حيث أن مستوى الصحة في افريقيا ضعيف جداً مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، بالإضافة إلى أداء ضعيف للمحددات الأساسية للتنمية مثل الـ (GDP) الفردي، متوسط العمر المتوقع. وقد تم احتساب المتغير المستقل (متغير الصحة): بالنفقات على الصحة كنسبة من الـ (GDP) ، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة المعمرين لعمر /65/ سنة من نسبة مجموع السكان.

وتم استخدام نوعين من النماذج:

- مقدر المربعات الصغرى العادية (OLS Estimator): ضمن نموذج انحدار خطي بسيط لتقييم العلاقة طويلة الأمد.
- الطريقة المعممة للحظات (GMM) : لتقدير الاحتمال الأرجح و لتقييم العلاقة قصيرة الأجل.

وقد وجدت هذه الدراسة أن أثر النفقات العامة للصحة على النمو الاقتصادي سلبي وقد أرجع ذلك بسبب عدم فعالية هذا الانفاق والفساد والبيروقراطية وضعف الاستثمارات في افريقيا.

ومن التوصيات أنه لتوقع أثر ايجابي للمتغير يجب زيادة الانفاق العام على قطاع الصحة وزيادة فعالية وجودة هذا القطاع. و أن سياسات الانفاق العام يجب أن تأخذ

بعين الاعتبار مكان تموضع النفقات العامة لإحداث تأثير ذو فائدة لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي للبلدان المدروسة.

وتم استخدام نوعين من النماذج.

التعقيب على الدراسات السابقة و مساهمة الدراسة الحالية:

اعتمدت الدراسات السابقة على دراسة أثر النفقات العامة للصحة على النمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي أو من خلال الناتج الإقليمي الإجمالي، دون أخذ النمو المستدام أو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بعين الاعتبار والتي أصبحت مطلباً غير قابل للتجاهل من قبل السياسات الاقتصادية. حيث تختلف هذه الدراسة عن سابقاتها بأنها تدرس العلاقة بين توزع الانفاق العام الصحي ضمن المحافظات و تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة وفق محددات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة من أوائل الدراسات حسب علم الباحثة في دراسة آلية توزيع النفقات العامة للصحة ضمن المحافظات السورية وأثرها على التنمية الاقتصادية المستدامة ضمن آلية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واستدامتها في الجمهورية العربية السورية.

8. الإطار النظري:

أولاً: الانفاق على رأس المال البشري للصحة (Public Expenditure on Human Capital for health):

كان هناك العديد من النظريات والنماذج المفسرة لفجوة الاختلاف في النمو الاقتصادي بين البلدان و الأقاليم وذلك ضمن نظرية النمو الداخلي، ومن أهم النماذج التي سعت لتحديد دور رأس المال البشري في عملية التنمية وبالتالي دور الانفاق العام على الصحة باعتباره مكون أساسي لرأس المال البشري هي:

أ- نموذج بول رومر (Romer, 1986) [17] : اطلق عليه (تراكم المعرفة)، يُعدّ هذا النموذج نقطة البداية لنظرية النمو الداخلي، اذ يرى رومر التقدم التقني عنصراً داخلياً، مترجماً إياه في صورة البحث عن أفكار جديدة بهدف تحقيق الأرباح، حيث

اعتبر المعرفة سلعة اقتصادية عامة غير تنافسية حيث يرتكز هذا النموذج على انه يتم توزيع رأس المال البشري على انتاج السلع المادية والبحث والتطوير، بالإضافة إلى اعتماد عدد الأفكار الجديدة على مخزون الأفكار التراكمية عبر الزمن، حيث اعتبر الإنفاق العام على الصحة عامل اجتماعي أكثر منه اقتصادي في تأثيره على التنمية الاقتصادية.

ب- نموذج روبرت لوكاس (Lucas,1988) [14]: اطلق عليه (تراكم رأس المال البشري)، رأى لوكاس أن تراكم رأس المال البشري خاصة للصحة والتعليم متغير داخلي، وهو أساس عملية النمو، حيث أن انتاجية الأفراد تزداد مع ازدياد عدد الأفراد الأكفاء في الاقتصاد، ولذا فإن أي رأس مال خاص ستزداد فعاليته اذا أُحيط بأفراد فعاّلين يتميزون بالكفاءة. واحتسب لوكاس أن رأس المال البشري هو مجموعة القدرات والمهارات المؤثرة في زيادة الكفاءة الانتاجية للأفراد من تعليم، صحة، تطوير، وتكنولوجيا. ويعتمد هذا النموذج على فرضيتين:

1. يتكون الاقتصاد من قطاعين: قطاع انتاجي ينتج السلع والخدمات والآخر يهتم بتكوين رأس المال البشري.
2. يتكون رأس المال البشري من تلقاء نفسه، أي أن الأفراد يكونون أنفسهم في جميع الأوقات انطلاقاً من معارفهم ومؤهلاتهم المكتسبة.

وبناءً على ذلك، يرى لوكاس أن قدرة العمالة على زيادة الانتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وخاصة الصحة باعتبارها احد العوامل المهمة في زيادة كفاءة الانتاجية للأفراد، فأفراد أصحاء أكثر يعني انتاجية أعلى.

ت- نموذج روبرت بارو (Barro, 1990) [5]: اطلق عليه (تراكم رأس المال العام)، اهتم بارو بدور النفقات العامة كعامل من عوامل النمو الداخلي من خلال استثماراتها في البنى التحتية، وانطلق بارو من فكرة بسيطة مفادها أن النفقات

الموجهة للبنى التحتية كالطرق السريعة والسكك الحديدية وشبكات الاتصال والتعليم والصحة تؤدي إلى رفع انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لنشاطه.

دعى بارو للاهتمام بالإنفاق العام على البنى التحتية الصحة من مستشفيات ومراكز صحية ... الخ، في سبيل تشجيع الاستثمار من خلال توفير مستوى جيد من الخدمات العامة التي تجذب رؤوس الأموال.

– نجد بأن معظم الدراسات توصلت إلى أن توليد انتاجية حدية ثابتة لرأس المال العام يتطلب التركيز على التفاعل بين رأس المال المادي والبشري، حيث أن البلد الذي لديه رأس مال بشري أكبر سيولد انتاجية حدية أكبر لرأس المال المادي، ومن ثم عمالة أكثر صحةً و أكثر مهارة وتعلم. ويجب اعتبار النفقات العامة على الصحة هي استثمار على الانسان، فبواسطة نفقات الصحة تزداد صحة الأفراد ومن ثم يزداد مردود الاستثمار الصحي باعتبار أن الفرد هو صانع التنمية الأمر الذ سوف يؤدي إلى ارتفاع انتاجيته وزيادة مساهمته في العملية الانتاجية ككل.

ثانياً :التنمية الاقتصادية المستدامة (Sustainable Development):

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً خاصة بعد تقرير مستقبلنا المشترك (Our Common Future) [24] والذي صدر عام /1987/ عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي دُعيت حينها بلجنة برودتلاند (Brudtland) حيث تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها:

Sustainable development is development that meets "the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs"

" التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"

وقد اكتسب تعريف لجنة برودتلاند للتنمية المستدامة شهرة دولية في الأوساط الاقتصادية منذ ظهور هذا المفهوم. وكان يُعد مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوماً بيئياً لكن سرعان ما تحول إلى مفهوم تنموي يراعي محاور رئيسية وهي المحور الاجتماعي والمحور الاقتصادي والمحور البيئي.

وقد تم تعريفها من قبل المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة [15] بأنها" التنمية التي لا تكتفي بتوليد النمو الاقتصادي فقط، بل توزع عائداته بشكل عادل وتجدد البيئة وتحافظ عليها وتمكن الناس وتوسع خياراتهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم."

وقد عرفها غنايم [3] بأنها " تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة، وترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بالوضع نفسه الذي عليه أو أفضل".

كما تم تعريفها من قبل المنظمة العربية للتنمية الادارية [19] على أنها " هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلاً من امكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الانسان وتطلعاته." وفي حين أصبح تحقيق الاستدامة هدفاً استراتيجياً موجوداً في معظم إن لم يكن في جميع السياسات العامة لحكومات ودول العالم المختلفة، فقد تطور ليتضمن بالإضافة إلى البعد البيئي الذي هو السبب الرئيسي في ظهور ومنشأ هذا المفهوم، أبعاداً أخرى لتشمل جوانب الحياة الانسانية كاملة. فأصبحت التنمية المستدامة هي تنمية ثلاثية الأبعاد وهذه الأبعاد متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض وتتفاعل بالشكل الأفضل لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ، وهي كما هو موضحة بالشكل رقم /1/ البعد البيئي ، الاقتصادي، الاجتماعي، بالإضافة إلى وجود بُعد رابع يشترك مع كافة الأبعاد الأخرى وهو البعد المؤسساتي

حيث يتمثل البعد الاقتصادي والذي هو موضوع اهتمام بحثنا، بتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق رفع مستوى المعيشة، توفير الموارد المتاحة واستغلالها بالشكل الأمثل، ومراقبة معدل نصيب الفرد من استهلاك مشتقات النفط والغاز والفحم، ومن غايات هذا البعد أيضاً تقليص معدلات الفوارق في توزيع الدخول بين طبقات المجتمع وتحقيق هذا الهدف يتطلب العمل على توجيه السياسات الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات بالشكل الذي يحقق الأهداف المطلوبة واستثمار الموارد المتاحة وتوزيعها بعدالة بين

الجميع لذلك يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل التوفير في المجهود والموارد والأموال [2].

الشكل رقم /1/: أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة

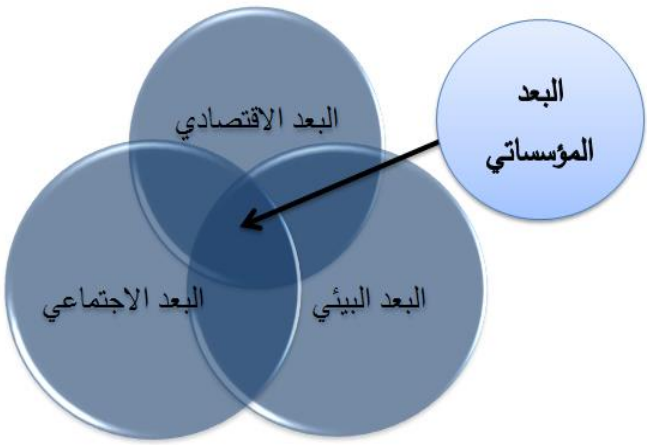

من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع السابقة

ثالثاً: العلاقة بين الإنفاق العام على الصحة والتنمية الاقتصادية:

مفهوم النفقات الصحية أصبح مهماً بشكل متزايد، وخاصة في موضوع النمو الاقتصادي فدور مثل هذه النفقات في عملية النمو الاقتصادي من السهل فهمه بما أن سكاناً أكثر صحة يستطيعون أن يعملوا فترة أطول، وأكثر انتاجية، يؤمنون دخول أعلى، يمتلكون قدرات تعلم أكبر[18]. ومن الواضح جداً بأن الاستثمارات في الصحة تُعدّ استراتيجية مهمة لتحسين أداء الاقتصاد وتطويره عبر الأقاليم والبلدان، ولها أهمية كبيرة للعديد من الأسباب والتي من أهمها [4]:

1-رفع الانتاجية الإقليمية والكلية لأن عمالاً أكثر صحة يعني عمالاً أعلى انتاجية.
2-إن الاستقرار في متوسط الأعمار المرتبط بالنفقات العامة المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، متضمنة النمو في النفقات على الصحة يستطيع أن يؤسس ركيزة مهمة للسياسات المالية.
3-توفير توقعات عن أنماط النفقات على الصحة متطور.

فالصحة تلعب دوراً هاماً في تراكم رأس المال البشري، وارتباطه الوثيق بالتعليم، فسكان يتمتعون بصحة جيدة من السهل تعليمهم وتكون كفاءتهم في انتاج رأس المال البشري والمادي مرتفعة أيضاً، بالإضافة إلى أن ارتفاع مستوى التعليم يضمن تعزيز الظروف الصحية لأن أفراداً مؤهلين أكثر يكون لديهم تصرفات مسؤولة أكثر[8].

وقد أظهر فوكل [9] أن ثلث النمو الاقتصادي في بريطانيا في الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن العشرين سببه التحسن في التغذية والصحة، كما وجدَ بدراسة التموضع المكاني للإنفاق العام على الصحة في بلدان أفريقيا، أن هناك علاقة ايجابية بين الانفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي [10]. وبشكل مماثل كانت النتائج لبلدان شرق آسيا حيث ظهر أثر واضح للإنفاق العام للصحة في النمو الاقتصادي وعند مقارنته مع الانفاق على التعليم كان أثره أقوى من التعليم[13]. والتي أتت مؤكدة لدراسة سابقة [12]، حيث تمت على /28/ مقاطعة في الصين وكانت النتائج تفيد بأن الاستثمار في الصحة له أثر ايجابي ملحوظ على النمو الاقتصادي في الصين، و له مساهمة أكبر في النمو الاقتصادي من التعليم. وحين تمت دراسة الرابط بين التنمية الاقتصادية ومؤشرات الصحة كان من الملاحظ بأن البلدان ذات المستوى العالي من الصحة وتتمتع بظروف اقتصادية مستقرة تتمتع بمعدلات تنمية مرتفعة وبالعكس فالبلدان ذات المستوى الأقل لديها مستوى نمو بطئ [7] .

من جهة أخرى، تمت دراسة دور الانفاق العام على الصحة على التنمية الاقتصادية في الهند ولم يكن هناك رابط واضح بين المتغيرين المدروسين، حيث اقترحوا زيادة الاستثمار والانفاق العام على قطاع الصحة، وأكدوا على أهمية التدخل الحكومي لرفع وزيادة الدخل الاقتصادي [4]. كما أظهرت النتائج أن النفقات العامة على الصحة لها أثر سلبي في

النمو الاقتصادي لعينة من بلدان أفريقيا والتي فيها مستوى الصحة ضعيف جداً، وقد تم تبرير ذلك بعدم كفاءة هذه النفقات، البيروقراطية، حجم الاستثمارات القليلة، و الفساد بالإضافة إلى التموضع غير الملائم لهذه النفقات [8].

9. متغيرات البحث:

– الانفاق العام على الصحة:

تمت دراسة الانفاق العام على الصحة من خلال التغير السنوي لعدد السكان لكل سرير في كل محافظة من المحافظات السورية وذلك ضمن الفترة الزمنية (1987–2019) كما هو موضح في الجدول رقم (1):

جدول(1): التغير السنوي في عدد السكان لكل سرير في المحافظات السورية كنسبة مئوية

السنة	دمشق وريفها	حلب	حمص	حماه	اللاذقية	طرطوس	درعا	الحسكة	الرقة	دير الزور	ادلب	القنيطرة	السويداء
1988	-0.12	0.00	0.13	0.03	0.02	-0.25	0.07	0.04	-0.06	0.12	0.00	0.00	-0.35
1989	0.03	0.03	-0.12	0.03	0.03	-0.03	-0.02	-0.02	-0.01	-0.04	0.04	0.00	0.03
1990	0.03	0.02	-0.05	0.02	0.03	0.00	-0.04	-0.05	0.00	0.01	0.71	0.00	0.03
1991	0.01	0.03	-0.03	0.04	0.05	0.17	0.17	0.03	-0.05	-0.08	0.03	0.00	0.03
1992	0.04	0.03	0.02	0.02	0.04	-0.01	-0.08	-0.12	0.09	0.12	-0.07	0.00	0.83
1993	0.10	0.10	0.05	-0.04	0.02	-0.12	0.04	-0.08	-0.03	0.03	0.07	0.00	0.01
1994	0.11	0.16	-0.07	-0.04	0.02	-0.10	0.04	-0.06	-0.01	0.05	0.04	0.00	0.01
1995	-0.07	-0.09	-0.17	-0.38	-0.29	-0.72	-0.28	-0.02	-0.16	-0.53	-0.35	0.00	-0.34
1996	0.00	0.02	-0.01	0.62	0.02	0.03	0.04	0.03	0.04	0.08	0.04	0.00	0.04
1997	0.04	0.01	0.01	0.05	0.04	0.05	0.06	0.04	0.03	0.08	0.05	0.00	0.03
1998	0.15	0.36	0.08	0.01	0.02	-0.02	0.02	-0.04	0.02	-0.02	0.02	0.00	-0.17
1999	-0.08	0.04	0.03	0.03	0.01	0.02	0.04	0.03	0.05	0.05	0.03	0.00	0.01
2000	0.03	-0.12	0.02	0.01	0.02	-0.04	0.01	0.01	0.00	-0.01	0.00	0.00	-0.01
2001	0.08	-0.06	0.00	0.02	0.08	-0.02	0.02	0.02	0.01	-0.01	0.01	0.00	0.11
2002	-0.62	-0.62	-0.52	-0.65	-0.51	-0.43	-0.64	-0.49	-0.52	-0.50	-0.49	0.00	-0.55
2003	1.01	1.08	1.07	1.07	1.05	1.05	1.09	1.07	1.08	1.10	1.08	0.00	1.05
2004	0.03	0.03	-0.04	0.02	0.02	0.01	0.03	0.02	0.03	0.02	0.03	0.00	0.01
2005	-0.05	0.03	-0.19	0.01	-0.02	-0.16	-0.17	-0.23	0.04	0.06	0.09	-0.01	-0.30
2006	-0.20	-0.12	-0.22	-0.31	-0.32	-0.02	-0.03	-0.13	0.56	-0.05	-0.29	0.09	0.00
2007	0.03	-0.05	0.00	-0.08	-0.01	0.04	-0.10	-0.16	-0.57	0.02	0.02	0.03	0.02
2008	-0.03	0.04	-0.10	-0.04	0.00	0.03	0.02	0.02	-0.08	0.03	-0.01	0.04	0.01

0.26	0.04	-0.27	0.02	0.15	0.04	-0.03	0.01	0.05	0.07	-0.07	0.03	0.03	2009
0.14	0.04	0.15	0.43	0.09	0.08	0.12	0.15	0.14	0.32	0.21	0.12	-0.20	2010
0.11	0.02	0.04	0.16	0.13	0.04	0.09	0.20	0.16	0.07	0.28	-0.01	0.45	2011
-0.23	0.05	-0.10	-0.30	-0.05	-0.05	-0.13	-0.25	-0.22	-0.22	-0.15	-0.04	0.25	2012
-0.08	0.02	0.03	0.03	0.03	0.02	0.03	0.02	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	2013
0.15	-0.40	-0.15	-0.19	-0.18	-0.18	-0.37	0.12	0.11	0.14	-0.46	-0.23	-0.27	2014
0.08	0.00	0.00	0.00	0.08	0.00	-0.15	-0.01	-0.28	0.08	-0.04	-0.02	0.05	2015
0.09	0.45	0.09	0.07	-0.02	0.27	0.64	0.27	0.18	-0.01	0.39	-0.03	0.32	2016
0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.02	0.02	0.14	0.02	0.03	0.02	0.03	2017
0.01	0.18	-0.12	0.02	0.02	0.04	0.04	0.01	-0.07	-0.48	0.03	-0.10	0.03	2018
-0.07	0.19	-0.12	0.03	0.02	0.04	0.04	-0.08	-0.07	0.99	0.07	0.02	0.01	2019

من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعات الاحصائية السورية /1987-2019/.

حيث تم تقسيم التحليل إلى فترتين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم (1) كالآتي :

1 . فترة ما قبل الأزمة السورية (1990-2010):

إن النظام الصحي في سورية مزيج بين القطاع العام والخاص، حيث تقدم الحكومة الخدمات الصحية بالمجان أو شبه مجانية من خلال مؤسساتها المتعددة (وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية)، بلغ الانفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي /3.4%/ في عام 2010 [23] ، وبالرغم من أن هذه النسبة منخفضة لكن كان من الملاحظ زيادة القدرة على الحصول على الخدمات الصحية بشكل كبير مع انتشار أوسع لهذه الخدمات في الأرياف وتقليص فجوة عدم التكافؤ في توزيع الموارد البشرية والتي تظهر جليةً في التفاوت الكبير بأعداد مقدمي الخدمات الطبية الخاصة على مستوى المحافظات، حيث من الملاحظ معاناة في المحافظات النائية من قلة الكوادر الطبية (مثلاً طبيب لكل 1906 نسمة في محافظة الحسكة مقابل طبيب لكل 339 نسمة في محافظة دمشق) [23]، والتي سببها سوء توزيع الخدمات الطبية كماً ونوعاُ والذي بدوره يعد سبباُ من أسباب زيادة الهجرة من المناطق التي تعاني من نقص ملموس فيها. فقد هناك تفاوتاُ في توزيع الانفاق على القطاع الصحي على المحافظات والذي تم الاستدلال عليه في بحثنا هذا من عدد السكان لكل سرير في كل محافظة، فمثلاً محافظة دمشق وريفها تحظى بأكبر نسبة اهتمام بواقع سرير لكل /644/ نسمة و

/431/ نسمة في عامي /1990–2010/ على التوالي، وكما هو ملاحظ من الجدول رقم /1/ كان هناك زيادة في الانفاق على القطاع الصحي فيها و وزيادة في عدد الأسرة بنسبة /85%/ خلال هذه الفترة وبواقع زيادة /35/ مشفى عام /2010/، والذي يعزى إلى مساحتها الكبيرة و الاكتظاظ السكاني. وكذلك محافظة حلب والتي حظيت باهتمام في الانفاق على الصحة في المناطق المركزية فقط مع اهمال للأرياف الواسعة فيها بواقع زيادة في أعداد الأسرة /173%/ في عام /2010/ عن عام /1990/ مع ارتفاع نسبة عدد السكان لكل سرير وذلك يعزى إلى الزيادة الكبيرة في التعداد السكاني حيث لم تستطع الزيادة في الانفاق العام على قطاع الصحة تغطيتها ، وعند مقارنتهم مع محافظة الحسكة مثلاً فنلاحظ أنه رغم المساحة الكبيرة لهذه المحافظة لم تتلقى الاهتمام الصحي الكافي وكانت نسبة عدد السكان لكل سرير/3092/ في عام /1990/ وهي مرتفعة جداً ولكن كان هناك تحسناً و انخفاضاً في هذه النسبة إلى /1772/ في عام /2010/ وكان هناك انخفاض ملحوظ في محافظة حمص قدره /46%/ في عام /2010/، ومن /5/ مشافي عام /1990/ لـ /14/ مشفى عام /2010/ كما هو الحال في محافظة اللاذقية و حماه وادلب وحماه والسويداء مع تذبذب طفيف خلال فترة الدراسة [23]. أما محافظة القنيطرة فلم يتم احداث مشفى فيها لغاية عام /2004/، حيث تم احداث مشفى بعدد أسرة /200/ ولم يتم زيادتها لغاية نهاية فترة الدراسة مع زيادة مستمرة في عدد السكان. اما محافظتي الرقة ودير الزور فبرغم ارتفاع عدد السكان لكل سرير لكن كان هناك انخفاض في تلك النسبة بمقدار /27%/ و /12%/ على التوالي وهذا دليل على اهمال قطاع الصحة في المناطق النائية و عدم مراعاته للزيادة السكانية فيها.

2 . فترة الأزمة السورية (2011–2019):

إن الأزمة السورية التي شهدتها سورية ابتداءً من عام /2011/ ألحقت أضراراً كبيرة وجسيمة في البنى التحتية بشكل عام والخاصة بالصحة بشكل خاص و إلى تدمير كبير في النظام الصحي فقد طالت الأضرار /19/ مشفى و /51/ مركزاً صحياً و /145/ سيارة اسعاف أصبح /60/ منها خارج الخدمة في عام /2016/ حيث بلغت الخسائر الكلية لقطاع الصحة لغاية /2016/ ما يقارب /44/ مليار ليرة سورية حسب بيانات وزارة

الصحة 2017 [28] ، والذي انعكس بصورة سلبية جداً على الجوانب التنموية في سورية، حيث أدت الأحداث إلى ايجاد قيود شديدة واعاقات في طريق الحصول على الرعاية الصحية، بالإضافة إلى تأثر نوعية الرعاية الصحية المقدمة والتي تأثرت بالعقوبات الاقتصادية و التي أثرت بدورها على توفر الأدوية و قطع الغيار للمعدات والمستلزمات الطبية، ولقد أدّت العقوبات الاقتصادية، وانخفاض سعر الليرة السورية، وعدم توفّر القطع الأجنبي، ونقص الوقود، إلى توقّف معظم الصناعات الدوائية التي كانت تؤمّن أكثر من /90%/ من احتياج السوق المحلية. كما أن معظم مخزون الحكومة من الأدوية المستورد والذي كان يغطي احتياجات البلاد قد تعرّض إلى التدمير. وقد بدأت الحكومة السورية اجراءات التحضير لإعادة تفعيل الخدمات الصحية وترميم المرافق في المناطق المتضررة، وحسب النشرة الاحصائية الصحية لعام /2019/ [25] فقد بلغ عدد المشافي التابعة لوزارة الصحة /98/ مشفى منها /11/ مشفى متضرر بشكل كامل و /37/ مشفى متضرر بشكل جزئي و /50/ مشفى غير متضرر.

من البيانات الموجودة في الجدول رقم (1) ومما سبق نستطيع تقسيم المحافظات السورية كالآتي:

- المحافظات التي لم يتعرض فيها القطاع الصحي إلى تدمير كبير (اللاذقية، طرطوس، حماه، السويداء، القنيطرة): نلاحظ خلال فترة الأزمة أن هناك انخفاضاً بنسبة 15% في محافظة اللاذقية في الفترة ما بين (2010–2019) حيث كان هناك زيادة مطردة في عدد الأسرة مع تذبذب طفيف بسبب نقص المعدات والمستلزمات الطبية، فقد ازاد عدد الأسرة في محافظة اللاذقية بنسبة 27% في عام /2019/ عن عام /2010/ وذلك لتغطية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية بعد تزايد التعداد السكاني بسبب النزوح، الأمر الذي لم يستطع الانفاق العام على الصحة في طرطوس تداركه حيث زاد عدد السكان لكل سرير خلال الأزمة، كما هو الأمر بالنسبة لمحافظة حماه. في حين بقي عدد الأسرة في كل من السويداء والقنيطرة على حاله تماماً مع زيادة في التعداد السكاني.

- المحافظات التي شهدت ضرراً جزئياً في القطاع الصحي (دمشق وريفها، حلب، حمص، درعا): فنلاحظ بالنسبة لمحافظة دمشق وريفها ارتفاع في عدد السكان لكل سرير من /431/ في عام /2010/ إلى /864/ في عام /2019/ بزيادة تقريباً 100% بسبب تدمير البنى التحتية الكبير وخاصة في الريف، و نجد محافظة حلب والتي طال التدمير أريافها بشكل شبه كامل فمعظم البنى التحتية قد تضررت بشكل كبير، إلا أنه وبسبب سوء التوزيع لها وتركز أغلبها ضمن المدينة وإهمال الأرياف فنجد انخفاضاً في أعداد الأسرة وحصة السكان منها خلال بداية الأزمة (2010-2013) ثم تحسناً بعد إعادة تأهيل وترميم العديد من المشافي. أما محافظة حمص وبسبب تركز النزاعات المسلحة، فقد خسرت الكثير من البنى التحتية والمعدات ورأس المال البشري من كوادر طبية حيث انخفض بنسبة 20% في عام 2013 عن عام 2010 وبسبب تحسن الأوضاع وإعادة الإعمار والتأهيل تحسن عدد السكان لكل سرير بنسبة 29% في عام 2019، وكذلك الأمر بالنسبة لدرعا.
- المحافظات التي تضررت بشكل كامل (ادلب، الحسكة، الرقة، دير الزور): هذه المحافظات شهدت تدميراً في معظم البنى التحتية بقطاع الصحة بالإضافة إلى تهجير الكوادر الطبية، ونقص في المعدات والمواد الطبية وبالتالي نقص حاد في الخدمات الصحية وعدد الأسرة.

- **التنمية الاقتصادية المستدامة:**

إن مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة عديدة، لكن البيانات غير متوفرة لكافة هذه المؤشرات في البلدان العربية ولذلك اعتمدت منظمة الاسكوا أكثر المؤشرات تعبيراً عن التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوفرة بياناتها وتم اعتمادها عند دراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان العربية [20]، وفيما يلي المؤشرات التي سوف ندرسها في سورية والتي توفرت بيانات عنها خلال مدة الدراسة:

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per Capita).

2- الميزان التجاري للسلع والخدمات(EX/IM).

3- مجموع المساعدات الإنمائية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي(ODA/GNP).

4- الدين الخارجي كنسبة من الناتج الإجمالي (DE/GDP).

5- الاستهلاك الفردي للطاقة سنوياً (EU Per Capita).

ولاستخراج المؤشر المركب للتنمية الاقتصادية المستدامة من المؤشرات السابقة وجعلها قابلة للمقارنة اتبعنا المنهجية التي تم اعتمادها في تقرير الأمم المتحدة (شبكة حلول التنمية المستدامة،2019) [22]، بما أن التنمية هي عملية مستمرة فقد تم إعادة تقييس كل متغير بوضع حد أدنى (كأدنى نتيجة خلال الفترة الزمنية)، وحد أعلى(كأفضل نتيجة خلال الفترة الزمنية)، بعد تحديد الحدود العليا والدنيا، تم تحويل المتغيرات خطيًا إلى مقياس بين (0 و100) باستخدام معادلة إعادة التقييس التالية للمجال **[100;0]** :

$$x' = x - min(x) / [max(x) - min(x)]$$

حيث تكون :

x : هي قيمة البيانات الخام **max/min**: تدل على الحدين لأفضل وأسوأ أداء على التوالي

x' : هي القيمة الموحّدة بعد إعادة التقييس.

جدول (2) : مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة المركب SD

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
SD %	**44.7**	**44.9**	**75**	**52.3**	**38.9**	**39.8**	**48.8**	**43.01**	**41.9**	**46.1**	**44.9**	**46.6**	**50.4**
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
SD %	**51.9**	**55.5**	**53.5**	**53.2**	**63.4**	**64.3**	**64.1**	**69.3**	**62.3**	**63.1**	**61.5**	**44.3**	**35.3**
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019							
SD %	**30.4**	**25.7**	**22.2**	**20.9**	**23.1**	**23.2**							

من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء /1987-2019/ والبنك الدولي لغاية عام 2007 و تقارير التنمية البشرية/2011-2013-2019/ وبيانات مصرف سورية المركزي /1987-2019/.

وعند تطبيق هذه المعادلة وحساب الوسط الحسابي لمجموع هذه القيم، توصلنا إلى قيم المؤشر المركب للتنمية الاقتصادية المستدامة كما هي موضحة في الجدول السابق رقم /2/ والشكل رقم (2):

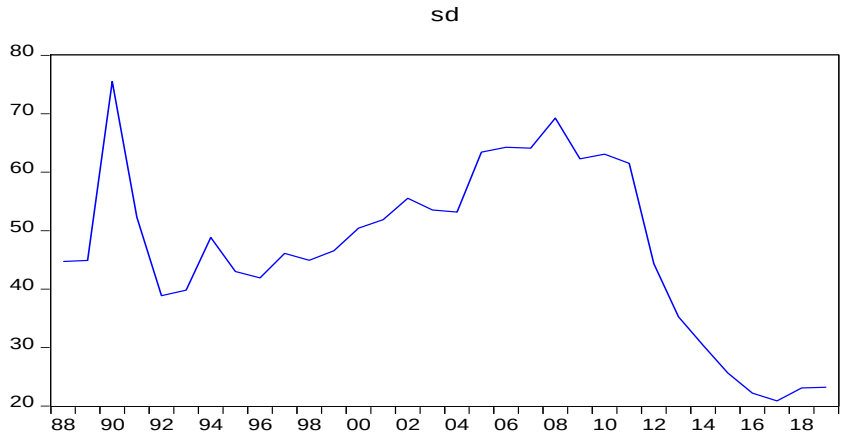

الشكل رقم (2) مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة المركب

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

1 . فترة ما قبل الأزمة السورية (1990-2010):

كما هو ملاحظ من الشكل رقم (1) إن النمو في مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة كان في حال تذبذب طفيف مع ارتفاع مستمر خلال الفترة الزمنية (1991 لغاية2011)، وفي عام 2009 بدأ الاقتصاد السوري يعاني من آثار تضخمية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية فقد كانت نسبة التضخم حسب المكتب المركزي للإحصاء /15.15%/، وكما هو ملاحظ في الجدول رقم /2/ فقد انخفض المؤشر في تلك السنة بنسبة (10%) وخاصة بسبب تأثر الصادرات السورية سلباً بالأزمة العالمية ليعود للتحسن قليلاً عام 2010 بنسب1.5%. ولقد كان لزيادة الصادرات عام 1990 أثر في ارتفاع هذا المؤشر حيث شكلت نسبة الصادرات إلى الواردات /1.74/ وهي تقريباً الضعف. ولكن خلال معظم فترة الدراسة وفي السنوات اللاحقة كان من الملاحظ أن الاقتصاد السوري غير

قادر على تغطية مستورداته بقيمة صادراته، الأمر الذي شكل عجزاً في هذا المؤشر، حيث وبالرغم من السياسات الاقتصادية والخارجية التي وضعت في محاولة تصحيح هذا الخلل في الميزان التجاري إلى أنها لم تسفر عن نتائج جيدة أو تحسن ملحوظ وخاصة من حيث الانفتاح على الأسواق العالمية. أما بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد كان في زيادة مطردة خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى أثر المديونية السورية الخارجية والتي كانت في مستويات عالية في بداية فترة الدراسة بدأت بالانخفاض تدريجياً حتى عام 2005 عند شطب الديون، كما ساهمت عودة تدفق المساعدات العربية بين عامي /1993-1999/ بمقدار /4/ مليار دولار كمساعدات تنموية تركز انفاقها على مشاريع تطوير البنى التحتية أدى إلى ارتفاع إجمالي خلال التسعينات من الألفية الجديدة، حيث كان من الملاحظ عدم الاعتماد على المساعدات الإنمائية في سياسات الحكومة التنموية حيث من الممكن أن يعزى ذلك إلى تداعيات هذه المساعدات من تدخل في القرارات والسياسات الاقتصادية والمالية والتدخل بالقرار السياسي للبلد الممنوح. أما بالنسبة للاستهلاك الفردي السنوي للطاقة فقد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً والذي من الممكن أن يعزى إلى ضعف في حجم الاستثمارات وازدياد طفيف للمشاريع فالزيادة الحاصلة في استهلاك الطاقة يكون السبب الأكبر له هو ازدياد المشاريع التنموية والاقتصادية والصناعية والتجارية في البلد والذي كان غير ملموس في سورية في فترة الدراسة.

2 . فترة الأزمة السورية (2011-2019):

تعرض الاقتصاد السوري خلال فترة الأزمة إلى اختلالات كبيرة وجوهرية في كافة جوانبه وخاصة في رأس المال البشري بسبب الهجرة والنزوح وتدمير البنى التحتية و عوامل الانتاج ومصادرها في مناطق الصراع و لذا كان لها التأثير الكبير في كافة المؤشرات التي انخفضت وبشكل حاد نتيجة التدمير الكبير الذي طال البنى التحتية في العديد من المحافظات السورية بنسبة **67%** عام 2017 مقارنة بـ 2010 ، بالإضافة إلى الحظر الاقتصادي والذي أدى إلى ارتفاع تكلفة المواد الأولية و كافة عوامل الانتاج ومن ثم ارتفاع تكلفة ممارسة الأنشطة الاقتصادية، والواضح بنسبة الصادرات إلى الواردات التي انخفضت بشكل ملحوظ جداً، و انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة

/28%/ في عام 2012 عن ما كان في عام /2010/ ليستمر بالانخفاض لتصل في عام 2018 حصة الفرد إلى /27552/ ل.س مقارنة بـ /48963/ ل.س في عام 1988 و بـ /71908/ ل.س في عام 2011. أيضاً انخفض الاستهلاك الفردي للطاقة خلال فترة الأزمة بشكل كبير جداً وذلك بسبب التدمير الكبير والمستمر للبنى التحتية لقطاع الطافة والكهرباء والاستهداف المستمر لشبكات التغذية الكهربائية والنقل من قبل المجموعات الارهابية، وارتفاع تكاليف الصيانة وإعادة التأهيل بالإضافة إلى خروج معظم المشاريع والمنشآت الاقتصادية عن العمل وخاصة في مناطق النزاع. ليبدأ بالتحسن خلال عامي /2019-2018/ بسبب الاستقرار النسبي في البلاد وأعمال إعادة التأهيل و الترميم للبنى التحتية.

- **بالنسبة لمتغير الأزمة السورية: فقد وضعت الباحثة مقياس مؤلف من /1-0/ حيث أخذ المتغير رقم /0/ قبل الأزمة السورية ورقم /1/ في الأزمة السورية بما أن الفترة الزمنية المدروسة من عام 1987 لغاية عام 2019 ومن ضمنها فترة الأزمة السورية، وبالتالي نكون قد أخذنا بعين الاعتبار تغير مسار واستقرار المتغيرات ومؤشراتها وأثرها في فترة الأزمة السورية.**

10. النتائج والمناقشة:

لاختبار هذه الفرضيات قامت الباحثة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبار معاملات جذر الوحدة Unit Root Test لـ ديكي فولر الموسع Adjusted Dicky Fuller حيث تبين أن بعض السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند مستواها (SI0)، وبعضها مستقرة عند الفرق الأول، هذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها، ولكنها تصبح ساكنة عند أخذ الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى (SI1). وبالتالي يمكن اجراء اختبار ARDL للفجوات الزمنية الموزعة الذي يقبل أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول كحد أقصى.

1.10. تقدير نموذج ARDL واختبار الحدود:

عند اختبار الحدود Bounds Test تحدد نتائج هذا الاختبار اتجاه اجراء الاختبارات الاحصائية بالشكل الآتي:

1) نموذج تصحيح الخطأ VECM في حال كون المعادلات الناتجة عن التبديل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة جميعاً متكاملة في الأجل الطويل.

2) نموذج تصحيح الخطأ ECM في حال وجود علاقة تكامل مشترك واحد على الأقل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

3) نموذج S.R ARDL القصير الأجل في حال عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

ويخضع هذا الاختبار لقيمة F حيث يتم مقارنة قيمة اختبار F المحسوبة بالقيم الجدولية الدنيا والقصوى I(0) و I(1) التي قام (Pesaran et.al,2001) [16] بتطويرها عند مستويات مختلفة للدلالة، هذه القيم تختلف باختلاف عدد المتغيرات المفسرة K، فاذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، نرفض الفرضية العدم.

بالنسبة لاختبار الحدود:

يظهر الجدول (3) معلومات الأجل القصير المركبة رقم (1) ومعلومات الأجل الطويل المركبة رقم (2)، بالنسبة للعلاقة قصرة الأجل يظهر أن P<0.05 لكل من المحافظات الآتية : ادلب، اللاذقية، القنيطرة، بالإضافة إلى متغير الأزمة السورية، وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل البديلة القائلة بوجود علاقة معنوية قصيرة الأجل بين التغير في الانفاق على الصحة في المحافظات المذكورة و مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة.

جدول رقم (3) تقدير نموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(SD)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Conditional Error Correction Regression(1)					Levels Equation (2)			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SD	-1.097957	0.171920	-6.386452	0.0000				
ALEP	-12.98616	16.40090	-0.791796	0.4417	-11.82757	15.48655	-0.763732	0.4577
CRI	-8.357916	3.829784	-2.182347	**0.0466**	-7.612244	3.424545	-2.222848	**0.0432**

DAM	3.552780	14.19384	0.250304	0.8060	3.235810	12.95822	0.249711	0.8064
DER	8.357570	24.18247	0.345604	0.7348	7.611929	22.40963	0.339672	0.7391
DRA	-45.72821	27.83708	-1.642709	0.1227	-41.64846	25.78844	-1.615005	0.1286
EDL	28.51221	9.266632	3.076869	**0.0082**	25.96843	9.699928	2.677177	**0.0180**
HAS	6.896129	21.38778	0.322433	0.7519	6.280874	19.34779	0.324630	0.7503
HMA	-0.465275	5.579901	-0.083384	0.9347	-0.423764	5.084347	-0.083347	0.9348
HOM	-37.12676	24.46549	-1.517516	0.1514	-33.81441	22.72345	-1.488084	0.1589
LAT	46.21824	21.48379	2.151307	**0.0494**	42.09477	21.10559	1.994485	0.0659
QUN	71.15273	31.26477	2.275812	**0.0391**	64.80466	29.68222	2.183283	**0.0465**
RAQ	11.16168	10.22433	1.091678	0.2934	10.16587	9.261565	1.097640	0.2909
SOE	-8.596555	8.623526	-0.996872	0.3357	-7.829592	7.642482	-1.024483	0.3230
TAR	2.273888	19.38579	0.117297	0.9083	2.071017	17.54588	0.118034	0.9077
C	0.864856	1.996895	0.433100	0.6715	0.787696	1.799719	0.437677	0.6683

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

أما بالنسبة إلى العلاقة طويلة الأجل حيث يخضع هذا الاختبار لتوزيع F المحسوبة والتي يجب أن تكون أكبر من القيمة الجدولية حيث يظهر الجدول رقم (4) أن قيمة F المحسوبة (F-statistic=6.55>I(1)=3.04) وهي معنوية عند مستوى دلالة قدره (5%)α=0.05 وعليه نرفض الفرضية العدم التي تنفي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

الجدول رقم (4) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	**6.549454**	10%	1.76	2.77
k	14	**5%**	**1.98**	**3.04**
		2.5%	2.18	3.28
		1%	2.41	3.61

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

وبالتالي يوجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق على الصحة في المحافظات السورية وبين مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة المركب، ويمكن متابعة تقديرها باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM (بما أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغير تابع و متغير مستقل على الأقل) كما هو واضح في الجدول رقم (3) المركبة (2).

10 .2. نموذج تصحيح الخطأ ECM:

تُعرف CointEq(-1) بأنها مقدّرة تمثل النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في واحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل وهي تعادل معامل تصحيح الخطأ في نموذج جوهانسن، ويجب أن تكون سالبة حيث لا يمكن العودة إلى الوضع التوازني إن كانت موجبة، كما يجب أن تكون معنوية لإثبات وجود علاقة طويلة الأجل، بمعنى يشترط لوجود علاقة تكامل مشترك أن تحقق CointEq(-1) شرطين : اللازم : الإشارة السالبة، الكافي: معنوية.

جدول رقم (5) نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(SD)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0)
Case 1: No Constant and No Trend

ECM Regression
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)	**-1.097957**	0.074523	-14.73321	**0.0000**

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

من الجدول رقم (5) يمكن استنتاج أن CointEq(-1) سالبة ومعنوية ولذا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين التنمية الاقتصادية المستدامة و المتغيرات المفسرة في الأجل الطويل وأن 1.1% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (سنة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وتكون معادلة الانحدار طويل الأجل على الشكل الآتي:

$$SD^{\wedge} = 0.788+3.24*DAM + 7.61*DER + 25.97*EDL + 6.28*HAS + 42.1*LAT + 64.8*QUN +10.17*RAQ+2.07*TAR -11.83 *ALEP - 41.65*DRA -0.42*HMA - 33.81*HOM -7.83*SOE- 7.6*CRI$$

حيث ومن المعادلة السابقة نستنتج وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام على الصحة في كل من (محافظة حلب، درعا، حماه، حمص، السويداء، والأزمة السورية) وبين تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وعلاقة طردية بين الانفاق العام على الصحة في بقية المحافظات والمتغير التابع.

10 .3. اختبارات البواقي Residual:

10 .3.1 اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Serial Correlation (LM Test):

من الجدول رقم (6) تقبل الفرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي حيث أن (P=0.8132 >0.05).

جدول رقم (6) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.24247	Prob. F(1,13)	**0.8787**
Obs*R-squared	0.055850	Prob. Chi-Square(1)	**0.8132**

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

10 .2.3 اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity (ARCH)

تنص الفرضية العدم على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، ومن الجدول رقم (7) نجد أن (P=0.7475 >0.05) لذا نقبل الفرضية العدم وبأن تباين البواقي متجانس.

جدول رقم(7) نتائج اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.096813	Prob. F(1,27)	0.7581
Obs*R-squared	0.103613	Prob. Chi-Square(1)	**0.7475**

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

ومن نتائج اختباري LM Test و ARCH التشخيصية للنموذج المقدر يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذا النموذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل.

10 .3.3 اختبار الاستقرارية Stability:

يتم استخدام اختبار الاستقرارية لتأكد خلة البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومن أهم الاختبارات في هذا المجال: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares فهما يوضحان أمرين مهمين : تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ، ومدى استقرارية وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل. يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL اذا وقع الشكل البياني للاختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%. و يوضح الشكل رقم (3) تجميع الأخطاء، حيث نلاحظ أن جميع القيم التجميعية الفردية والتربيعية تقع ضمن حديّ الثقة أي أن المقدرات ثابتة خلال فترة الدراسة وأن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل، لذا فإن نموذج ARDL هو نموذج أمثل لهذه الدراسة.

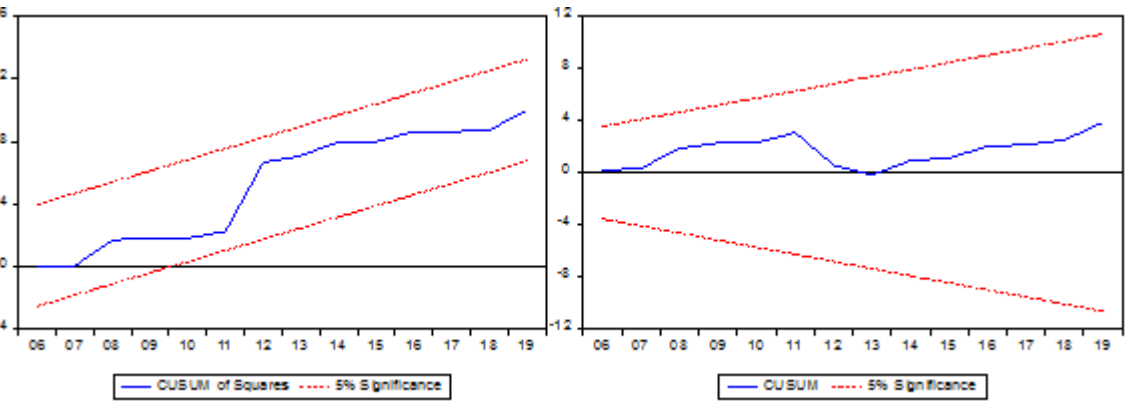

الشكل رقم (3) نتائج اختباري Cusum & Cusum of Squares

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

11. الاستنتاجات والمقترحات:

1) بالنسبة إلى العلاقة قصيرة الأجل: اثبات وجود علاقة معنوية موجبة بين التغير في الانفاق العام للصحة متمثلاً في عدد السكان لكل سرير لمحافظة ادلب و اللاذقية والقنيطرة وبين مؤشر التنمية المستدامة المركب، وذلك بسبب الاهتمام المتزايد في تلك المحافظات خلال فترة الدراسة وزيادة عدد المشافي وعدد الأسرة، الذي أدى إلى انخفاض نسبة عدد السكان لكل سرير، والذي انعكس بشكل فوري وايجابي على مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة.

2) بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل: إن اثبات وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين كافة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع دليل على تأثر التنمية الاقتصادية المستدامة برأس المال البشري في سورية وخاصة الانفاق على الصحة. ففي أغلب المحافظات كان للاتفاق العام على الصحة أثر ايجابي على تطور مؤشر التنمية الاقتصادية وتحسنه بشكل ملحوظ، أما المحافظات التي أثرت بشكل سلبي فلم يكن هناك تحسن كاف في عدد الأسرة والمشافي بما يكفل التزايد المستمر للسكان، أو بسبب عدم كفاءة وفعالية الانفاق على الصحة كمحافظات درعا والسويداء، أو بسبب تركز هذا الانفاق في مراكز المدينة مع اهمال للأرياف الواسعة وذات التعداد السكاني الكبير مثل محافظة حلب وحماه وحمص، مع التأكيد على أن الانفاق الصحي العام يكمله العديد من الإنفاقات

العامة وتساهم معاً في التأثير على تحقيق التنمية المستدامة وتأثر وتتأثر ببعضها البعض، كالإنفاق العام على التعليم والبنى التحتية للطرقات والمياه والكهرباء والاتصالات.

3) الأزمة السورية تؤثر بشكل سلبي على مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة في سورية في الأجل القصير والطويل، فقد أدت النزاعات المسلحة في محافظات عدة إلى تدمير كامل للبنى التحتية للقطاع الصحي والتي أدت إلى تدهور شديد في الظروف المعيشية مع تدمير كبير في النظام الصحي، بالإضافة إلى تأثر نوعية الرعاية الصحية وتدهورها بسبب تعطل العديد من المعدات الطبية الناجم عن نقص قطع الغيار ونقص الصيانة إضافة إلى شح الأدوية والمستلزمات الطبية بسبب العقوبات الجائرة المفروضة على سورية، مما انعكس على جوانب التنمية الاقتصادية المستدامة في سورية وأدت إلى خسارة كبيرة في رأس المال البشري التراكمي بسبب النزاع أو الهجرة وخاصة هجرة العقول السورية وخاصة الأطباء.

4) لم يكن هناك تحسن كبير في مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة خلال فترة الدراسة، فقد كان هناك تحسن طفيف وأحياناً انخفاض وتراجع في قيم هذا المؤشر، فقد كان الاقتصاد السوري بحاجة إلى زيادة حجم الاستثمارات الاستثمارية لزيادة الطاقة الانتاجية للمشاريع والتطوير والتكنولوجيا والتي كانت مخصصاتها منخفضة مقارنة مع البلدان المتقدمة.

التوصيات:

1) إن توزيع الانفاق العام على الصحة ضمن المحافظات له أثر واضح على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في سورية، فالاهتمام والتوزيع العادل للإنفاق على رأس المال البشري الصحي ضمن المحافظات له أهمية كبيرة في خلق عمالة ذات صحة جيدة ومن ثم ذات انتاجية وكفاءة عالية، الأمر الذي يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام وتكون له نتائج ايجابية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، واستغلال أمثل للموارد البشرية المتاحة في كل محافظة. كإعطاء الأولوية والاهتمام لخدمة الأرياف بمراكز صحية ومستشفيات جديدة توفر الطبابة والخدمات الصحية للحد من عدم المساواة في فرص

الحصول على الرعاية الصحية ونوعية هذه الرعاية، أي الاهتمام بكل محافظة على حدى ووضع خطط إقليمية تتناسب مع احتياجات وواقع كل محافظة.

2) بعد الاختلالات التي خلفتها الأزمة السورية، يجب أن يكون يولى اهتمام كبير للإنفاق العام على قطاع الصحة ومخرجاته للنهوض بسورية من جديد وليتعافى الاقتصاد السوري من الأضرار التي لحقت به، فرأس المال البشري هو العامل الأهم والرئيس في تطور وتقدم ونهضة البلدان حول العالم، ففي المرحلة القادمة ستكون هناك حاجة ملحة لجهد شامل لإعادة تأهيل النظام الصحي وخاصة في المحافظات المتضررة، وذلك من خلال تقييم الوضع الصحي في البلاد بشكل شامل يتضمن تقييم القطاع الصحي والوضع الاجتماعي الاقتصادي والعوامل المحددة للصحة والسياسات والاستراتيجيات الوطنية التي لها تأثير كبير على الصحة.

المراجع:

المراجع العربية:

1- المزروعي، علي 2012، أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(28)، العدد(1)، ص(611-650).

2- ديب ريدة و مهنا سليمان 2009، التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (25)، العدد (1)، ص(487-520).

3- غنايم محمد 2001، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، منشورات معهد الأبحاث التطبيقية، القدس.

المراجع الأجنبية:

4- Apergis. N, and Padhi, P, Health expenses and economic growth: convergence dynamics across the Indian State. Health Care Finance Econ, Vol(13). N(3-4), 2013, P. 261-277.

5- Barro, R. J. Government Spending in a simple Model of Endogenous Growth. The University of Chicago Press:

Journal of political economy. Vol (98), No (5), 1990. PP (103-125).

6- Chen, G ; Inder , B ; Hollingsworth, B. *Health investment and economic output in regional china*.Contemporary Economic Policy, Vol.32, N.2, 2014, P. 261-274.

7- Colantonio, N. Marianacci ; N. Mathosciol. *On Human Capital and Economic Development: Some Results for Africa*. Procedia Social and Behavioral Sciences, Vol.9, 2010, P. 266-272.

8- E.ggoh. J, Hilaire. H, Gilles. S, *Education, Health and Economic Growth African Countries*. Journal of Economic Development, Vol. 4, N. 1, 2015, P. 93-111.

9- Fogel, R.W. Economic growth, Population theory, and Philosophy: the Bearing of long-term processes on the making of economic policy. American Economic Review. Vol.84, N.3, 1994, P.369-395.

10- Gyimah-Brempong, K ; Wilson, M. *Health human capital and economic growth in Sub-Saharan African and OECD countries*, The Quarterly Review of Economics and Finance, vol.44, N.2, 2004, P. 296-320.

11- Gyimah-Brempong, K ; Camacho, S . *Political Instability, Human Capital, and Economic Growth in Latin America*, The Journal of Developing Areas , Vol. 32, N. 4, 1998, P. 449-466.

12- Li, H; L, Huang. *Health, Education and Economic growth in China: Empirical findings and Implication*, China Economic Review, Vol.20, N.2, 2009, P.374-387.

13- Li, H; L, Huang. *Health, Education and Economic growth in East Asia*. Journal of Chinese economic and Foreign trade studies, Vol.3, N.2, 2010, P.110-131.

14- Lucas, R. E. *On the mechanics of economic development*. Journal of Monetary Economics, N.22, 1988, P.3-42.

15-Luranc, Saleh. *Economic Development and Pollution Problem in Developing Countries*, Master Thesis, University of Baghdad, College of Economic Administration, 2000.

16-Pesaran M, Shin Y, Smith R. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics. Vol.16, N.3. 2001, P. 289-326.

17-Romer, P. M. *Increasing returns and long-run growth*. Journal of Political Economy, N.94, 1986, P.1002–1037.

18-Schultz, W. *Changing Behavior With Normative Feedback Interventions: A Field Experiment on Curbside Recycling*. Basic and Applied Social Psychology, Vol.21, 1999, N.1, 1999, P.25-36.

التقارير والمواقع الإلكترونية :

19- المنظمة العربية للتنمية الادارية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، 2011.

20- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

21- تقارير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للأعوام (2016-2019 2011-2013).

22- تقرير مؤشرات ولوحات تحكم أهداف التنمية المستدامة (المنطقة العربية) ، شبكة حلول التنمية المستدامة – مبادرة عالمية للأمم المتحدة ، الأكاديمية الدبلوماسية الإماراتية ، 2019.

23- المكتب المركزي للإحصاء السوري، المجموعات الإحصائية للأعوام مابين (1987-2020).

24- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) ، تقرير مستقبلنا المشترك، نيويورك، 1987.

25- النشرة الاحصائية الصحية، الاصدار الخامس عشر، وزارة الصحة، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، 2019.

26-http://cb.gov.sy/en موقع المكتب المركزي للاحصاء السوري
27-www.worldbank.org البنك الدولي
28-http://www.moh.gov.sy وزارة الصحة السورية

الملاحق:

محددات مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة المركب SD

EU/Per Capit كغ نفطي مكافئ	DE/GDP %	ODA/GNP %	EX/IN %	GDP/PerCapita ل.س	السنة
791	0.43	0.0108	0.6	48963	1988
770	0.46	0.0132	0.83	43243	1989
841	0.39	0.074	1.74	45160	1990
890	1.47	0.043	1.23	47336	1991
827	1.45	0.01	0.8	52211	1992
808	1.48	0.019	0.7	53403	1993
820	2.07	0.072	0.64	55880	1994
843	1.91	0.031	0.84	57466	1995
866	1.59	0.016	0.74	58330	1996
914	1.49	0.014	0.97	57734	1997
991	1.53	0.011	0.74	59723	1998
961	1.44	0.015	0.9	56110	1999
941	1.15	0.009	1.15	56255	2000
945	1	0.008	1.1	57926	2001
963	0.93	0.003	1.34	60201	2002
950	0.88	0.006	1.12	59413	2003
970	0.76	0.004	0.89	62042	2004
1132	0.19	0.003	0.84	63975	2005
1135	0.17	0.001	0.95	64713	2006
1139	0.14	0.002	0.85	65584	2007
1118	0.1	0.003	0.84	67480	2008
1013	0.11	0.004	0.68	70503	2009
1014	0.09	0.002	0.7	71279	2010
944	0.04	0.005	0.5	71908	2011
726	0.086	0.0045	0.25	52327	2012
594	0.115	0.0106	0.185	37643	2013
577	0.12	0.0096	0.047	32955	2014
433	0.119	0.0094	0.072	31142	2015
386	0.125	0.0013	0.147	28685	2016
364	0.13	0.00131	0.11	27796	2017
354	0.131	0.00013	0.35	27552	2018
351	0.132	0.0001	0.382	30651	2019

قياس اتجاهات المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري

دراسة ميدانية على المستهلكين من طلاب جامعة تشرين

د. حنان تركمان[1]

د. فداء الشيخ حسن[2]

إباء حبيب[3]

الملخص

الاقتصاد الدائري هو نموذج مطوّر للاقتصاد الخطي يُركّز على إعادة التفكير في أساليب الإنتاج والاستهلاك بهدف الحد من الإسراف في الموارد الطبيعية التي تُشكّل عائق كبير في وجه الدول لأنها تُعرف بندرتها، فأصبح تبنّي الاقتصاد الدائري أولوية حتميّة لمعظم الدول لضمان سيرورة نشاطها الاقتصادي. وهدف البحث إلى اكتشاف علاقة الارتباط بين توجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري وبين كلّ من (الخصائص الديموغرافية– الاهتمام بالصحة– الاهتمام بحماية البيئة– مدى المعرفة بالاقتصاد الدائري) وذلك عبر القيام بالتحليل الاحصائي للبيانات المُجمّعة من الاستبيانات التي تمّ توزيعها على عينة قدرها 150 طالب من طلاب جامعة تشرين. وتمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث لدراسة العلاقة بين المتغيرات. واستخدام البرنامج

د. حنان تركمان: استاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية[1]

د. فداء الشيخ حسن: استاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية[2]

إباء حبيب: طالب دكتوراه في قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية[3]

الإحصائي spss لتحليل البيانات واستخلاص النتائج. وتبيّن من خلال الدراسة وجود علاقة ايجابية وهامّة بين توجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري وبين العوامل المؤثرة على توجهاتهم (الوعي البيئي–المعرفة بالاقتصاد الدائري–العوامل الديموغرافية)، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين الاهتمام بالصحة واتجاه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الدائري – الاهتمام بحماية البيئة – توجهات المستهلكين.

Measuring of Consumers Attitude Toward Circular Economy

A Field Study on Tishreen University Students

Dr. Hanan Turkman[4]
Dr. Fedaa alshiekh Hassan[5]
Ebaa Habib[6]

Abstract

With the recent rise of concern in saving and preserving natural resources and environmental protection, the need for circular economy in the world expands rapidly. For research design, both exploratory and descriptive researches were conducted in this study. Concerning methodology, the quota sampling method was adopted with the sample size of 150. To analyze the collected data, the statistical analysis of Statistical Package for Social Science was applied.

Findings show that there are positive relationships of demographic characteristics, environmental concerns and circular economy knowledge with the of attitude toward circular economy are proved.

key words:

Environmental consciousness- consumer attitude – Circular Economy

[4] Dr. Hanan turkman: assistant professor at the Department of Business Administration - Faculty of Economics - Tishreen University - Syria.

[5] Dr. Fedaa alshiekh hassan: assistant professor at the Department of Business Administration - Faculty of Economics - Tishreen University - Syria.

[6]Ebaa Habib: PHD student at the Department of Business Administration - Faculty of Economics - Tishreen University - Syria.

1- مقدمة:

يعيش العالم اليوم العديد من التحديات البيئية والاقتصادية بسبب سوء استخدام الموارد الطبيعية النادرة، وأصبح من الضروري التفكير في أنماط استثمار جديدة بعيداً عن الاستثمار التقليدي، فظهرت أنواع جديدة من الاقتصاديات كالاقتصاد الدائري. وسيتناول هذا البحث هذا النوع من الاقتصاد والذي يسعى لإعادة بناء رأس المال مهما كان نوعه سواء كان مالياً أو تصنيعياً أو بشرياً أو اجتماعياً أو طبيعياً، وتحسين عوائد الموارد من خلال تدوير المنتجات والمكونات والخامات المستخدمة في جميع الأوقات، بما يضمن تعزيز التدفق المستمر للمنتجات من السلع والخدمات، لأنّ المنتجات المُصنّعة يمكن أن تُستثمَر بإعادة تدويرها في تصنيع منتجات جديدة ذات قيمة وفائدة مماثلة، وهو ما يصب في جوهر الاستدامة الضرورية لبقاء الحياة، خاصة وأنّ 90% من المواد الخام المستخدمة في التصنيع تتحول إلى نفايات قبل أن يخرج المُنتَج من المصانع، في حين أنّ % 80 من المنتجات يتم التخلص منها خلال الأشهر الستة الأولى للاستخدام بحسب الدراسات وهو ما يوضح كمية النفايات الكبيرة التي تُنتج من كل دورة انتاجية خلال حياة المنتَج وهو ما يُشكّل عبئاً كبيراً على البيئة والمجتمع [1].

2- مشكلة البحث:

يطرح هذا البحث مسألة تأثير الاقتصاد الدائري على اتجاهات المستهلك، ومن ضمن القضايا التي يثيرها هذا البحث مدى الوعي الموجود لدى المستهلكين من العينة المختارة والمتمثلة بطلاب جامعة تشرين حول هذا النوع من الاقتصاد الذي أصبح وجوده ضرورة في حياتنا، وما هو مدى التأثير الذي يُحدثه الاقتصاد الدائري على اتجاهات المستهلك وبالتالي نستطيع الحكم على هذه الاتجاهات فيما إذا كانت سلبية أو ايجابية. لذلك قام الباحث بدراسة استطلاعية على عينة مكونة من 25 طالب من طلاب جامعة تشرين

لمعرفة مدى إمكانية تطبيق البحث، وخلص الباحث إلى تحديد مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

– ما هي علاقة المؤشرات المدروسة في اتجاهات المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري؟ ويتفرّع عنه التساؤلات البحثية التالية:

1. ماهي علاقة العوامل الديموغرافية في توجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري؟
2. ماهي علاقة الاهتمام بالبيئة في توجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري؟
3. ماهي علاقة الاهتمام بالصحة في توجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري؟
4. ماهي علاقة مدى المعرفة بالاقتصاد الدائري في توجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري؟

3– أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال سعيها إلى معرفة خصائص المستهلكين من طلاب جامعة تشرين (الخصائص الديموغرافية، اتجاهاتهم، اهتمامهم بالبيئة، اهتمامهم بالصحة) ومدى معرفتهم بالاقتصاد الدائري أو سلوكهم تجاهه.

وتسعى هذه الدراسة أيضا إلى إعطاء المنظمات لمحة عن مدى أهمية الاقتصاد الدائري ومدى أهمية توجيه استراتيجياتهم نحو اعتماد هذا النوع من الاقتصاد. وبالنهاية فإنّ نتائج هذه الدراسة قد تفيد كلٌّ من المستهلكين، المصنعين والمجتمع بأكمله.

4– أهداف البحث:

وتتلخص أهداف البحث بالهدف الرئيسي التالي:

تحديد علاقة المؤشرات الهامة (الخصائص الديموغرافية، مستوى الاهتمام بالبيئة، مستوى الاهتمام بالصحة، مدى المعرفة والالمام بالاقتصاد الدائري) باتجاهات المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري.

5– فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل المؤثرة على توجهات المستهلكين وبين توجههم نحو الاقتصاد الدائري. ويتفرّع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1-لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل الديموغرافية للمستهلكين واتجاهاتهم نحو الاقتصاد الدائري.

2-لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاهتمام بالصحة واتجاهات المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري .

3-لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاهتمام بالبيئة واتجاهات المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري.

4-لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى المعرفة بالاقتصاد الدائري واتجاهات المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري.

6-حدود البحث:

- اقتصرت الدراسة على تأثير العوامل الديموغرافية والوعي البيئي ومدى الاهتمام بالصحة ومدى المعرفة بالاقتصاد الدائري على توجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري.
- اقتصرت الحدود الزمنية للبحث على شهري حزيران وتموز من عام 2021.
- اقتصرت الحدود المكانية للبحث على جامعة تشرين.

7- مصطلحات البحث:

7-1- تعريف الاتجاهات (التوجه): يُستخدم مصطلح "الاتجاه" بشكل واسع وبمعاني مختلفة، ومن أفضل التعاريف هو تعريف الباحث (Albort) حيث عرفه بأنه: " حالة ذهنية متراكمة من عملية المراقبة وترتيب وتنظيم الخبرات والتجارب الشخصية، لتساعد الفرد في تحسين استجابته في كافة الظروف المتعلقة به".

وتتأثر اتجاهات المستهلكين وسلوكهم الشرائي بعدة عوامل مختلفة. فاتجاهات الشراء والاستهلاك تتأثر بشكل رئيسي بالجنس، العمر، الدخل ، مستوى التعليم ، ووجود الأطفال بالعائلة [3].

7-2- تعريف الاقتصاد الدائري: يُمثّل الاقتصاد الدائري نقطة التحوّل التي حاولت الدمج بين الأنشطة الاقتصادية والحفاظ على البيئة بطرق مستدامة، وظهرت الحاجة لهذا النوع من الاقتصاد لأول مرة في عام 1983 خلال اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة والذي تمحور حول ضرورة وحتمية تغيير السياسات الاقتصادية والبيئية على مستوى العالم لتحقيق التنمية المستدامة. تمّ تقديم العديد من المقترحات والحلول بعد هذا الاجتماع من قبل مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى أن تبلور مفهوم الاقتصاد الدائري خلال العقد الأخير [14].

8- الإطار النظري:

8-1- الدراسات السابقة:

1. دراسة [1] بعنوان: الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري (الأسباب والحلول)

هدفت الدراسة إلى توضيح الإطار المفاهيمي للاقتصاد الدائري البيئي المستدام، وكيفية الانتقال من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري بالاستفادة من النفايات والمخلفات بكل أنواعها. ووجدت الدراسة أنّ العالم يعاني اليوم من هدر كبير للطاقات والموارد، مما يستوجب التفكير بجدية في الانتقال من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري يتطلب معالجة النفايات والمخلفات بكل أنواعها والقيام بالإجراءات التالية:

-توفير التمويل للبلدان الأكثر احتياجاً، لا سيما البلدان الأسرع نمواً، من أجل وضع أنظمة حديثة لإدارة النفايات.

-دعم البلدان الرئيسية المنتجة للنفايات للحد من استهلاك البلاستيك والقمامة البحرية من خلال برامج الحد من النفايات وإعادة التدوير الشاملة.

-الحد من هدر الطعام من خلال توعية المستهلك وإدارة المواد العضوية، والبرامج المنسقة لإدارة مخلفات الطعام.

-الاستفادة من التجارب الدولية في معالجة النفايات بمختلف أنواعها.

2. دراسة [9] بعنوان: الاقتصاد الدائري محرك التنمية المستدامة للبلدان (فرنسا أنموذجاً)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاقتصاد الدائري والممارسات الرئيسية التي تُساعد في تطبيقه، بالإضافة إلى تحديد دوره في تحقيق التنمية المستدامة وذلك عبر الاستفادة من التجربة الفرنسية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها: أنّ التجربة الفرنسية قد استثمرت بشكل كبير في مجال الاقتصاد الدائري وركائزه من جهة الإنتاج والاستهلاك المسؤولان، وكان هذا الأخير واسع الانتشار من خلال الممارسات العديدة التي ترتبط به ومن بينها إعادة التدوير وإعادة التشغيل وإعادة الاستخدام والإصلاح، فبفضل هذه النشاطات والتطبيقات اندمجت فرنسا بنسبة مُعتبرة في أبعاد التنمية المستدامة وذللك بفضل الجهود المبذولة على مستوى تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الدائري وممارساته.

3. دراسة [13] بعنوان: المستهلكين والاقتصاد الدائري (سلوك المستهلكين في إعادة تدوير وإعادة استخدام الأجهزة الخليوية)

Consumers and the Circular Economy
A study of consumer behavior about recycling and reuse of mobile phones.

هدفت هذا الدراسة إلى معرفة سلوك المستهلكين في السويد وطريقة تعاملهم مع المنتجات القديمة والمستعملة مع التركيز بشكل خاص على توجهات المستهلكين نحو إعادة تدوير وإعادة استخدام الأجهزة الخليوية المستعملة وذلك ضمن سياق الاقتصاد الدائري. وتوصلت الدراسة إلى أن المستهلكين غير مستعدين لاستخدام أجهزة خليوية مستعملة، وليس لديهم دراية كافية عن طرق إعادة تدوير هواتفهم. كما أظهرت النتائج أن عمليات إعادة الاستخدام مرتبطة ارتباط وثيق بمدى جودة وسعر الهواتف.

4. دراسة [10] بعنوان: المستهلكين في الاقتصاد الدائري

Consumers in the circular economy

هدفت الدراسة إلى تحديد السلوك المطلوب من المستهلكين لتطبيق الاقتصاد الدائري واختبار العوامل التي يمكن أن تؤثر على رغبتهم في قبول المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات تم انتاجها من خلال طرق الانتاج المتبعة في الاقتصاد الدائري.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة انشاء استراتيجيات فعّالة لتعريف المستهلكين على طرق تطبيق الاقتصاد الدائري بشكل أكبر في مختلف المجالات والتخصصات، وضرورة تجاوز كل التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الدائري.

5. دراسة [11] بعنوان: نموذج الاقتصاد الدائري التجاري (اختبار قبول المستهلكين للمنتجات المُعاد تدويرها)

The Circular Economy Business Model: Examining Consumers' Acceptance of Recycled Goods

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح واختبار نموذج يدرس قبول المستهلكين لاستهلاك وشراء المنتجات التي تمَّت إعادة تدويرها. وتوصلت الدراسة بعد تحليل النتائج إلى أنّ المحفز الرئيسي لشراء المنتجات المدورة هو تأثيرها الإيجابي على البيئة والمجتمع، يليه مستوى الأمان المدرك من قبل المستهلكين لهذه المنتجات.

وقدمت هذه الدراسة نموذج عملي مفيد لبيان الدور الهام للمستهلكين في نجاح تطبيق واعتماد الاقتصاد الدائري.

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

ركّزت بعض الدراسات السابقة على التعريف بالاقتصاد الدائري مثل دراسة [10]، وربطت دراسة [11] بين الاقتصاد الدائري ودرجة قبول المستهلكين لشراء منتجاته، بينما حددت دراسة [13] دور توجه وسلوك المستهلكين في الاقتصاد الدائري. بينما ركزت بعض الدراسات السابقة على دراسة دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة مثل دراسة [9]، في حين ركزت دراسة [1] على الأسباب والحلول اللازمة للانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري. اجتمعت الدراسات السابقة في دراسة الاقتصاد الدائري والتعريف به، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في قياسها لاتجاهات المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري. وتختلف بيئة الدراسة الحالية عن بيئة

الدراسات السابقة حيث تمت الدراسة الحالية على طلاب الجامعات وفي جامعة تشرين تحديداً.

8-2- اتجاهات المستهلكين والاقتصاد الدائري:

8-2-1- أهمية دراسة وتحليل اتجاهات المستهلكين:

يُعدّ اتجاه المستهلك الشرائي من أهم العوامل التي تؤثر في سلوكه الشرائي، حيث يقوم المستهلك بشراء المُنتَج من سوق معين أو من ماركة معينة اعتماداً على توجهاته الخاصة. وبالتالي فإنّ تحليل هذه الاتجاهات يصبح أمر ضروري. وعلاوة على ذلك فإنّ دراسة هذه الاتجاهات تساعد أيضاً في التنبؤ بمبيعات منتجات جديدة ترغب المنظمة بطرحها في الأسواق. وفي الوقت الحالي أصبحت أغلب الشركات تجري بشكل دوري دراسات ميدانية لمعرفة التغيرات في توجهات المستهلكين لمساعدتها في تعديل استراتيجياتها بما يتناسب مع هذه التغيرات [6].

8-2-2- العوامل المؤثرة في الاتجاهات: تنقسم هذه العوامل إلى نوعين: داخلية وخارجية.

1- العوامل الداخلية: وهي العوامل التي تؤثر على توجهات المستهلكين والتي تنشأ منهم ومن داخلهم. مثل: العوامل الديموغرافية-دوافع المستهلك-مستوى المعرفة.

2- العوامل الخارجية: وهي العوامل التي تؤثر على توجهات الأفراد ولكن من المحيط الخارجي الذي يحيط بهم. مثل: الثقافة المكتسبة- الطبقة الاجتماعية-العادات والتقاليد [3].

وسنتحدث بالتفصيل عن **العوامل الداخلية** كونها تُمثّل المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة:

1-العوامل الديموغرافية:

تلعب الخصائص الديموغرافية (الجنس- العمر- مستوى الدخل وغيرها) دوراً هامّاً في التأثير على السلوك الشرائي وذلك بطرق متعددة. فعلى سبيل المثال بالنسبة لمشتري

الأغذية العضوية والتي تُعتبر منتجات صديقة للبيئة ويتم انتاجها ضمن الاقتصاد الدائري فيكونون غالباً أصغر عمراً من أولئك الذين لا يميلون لشرائها، وبذلك فإنّ العمر يؤثر في اتجاه المستهلكين نحو هذه الأغذية، فالشباب يولون اهتماماً أكبر بالبيئة بالرغم من كونهم غير قادرين على دفع مبالغ عالية نظراً لقدرتهم الشرائية الضعيفة.

بينما نجد أنّ الأشخاص الأكبر عمراً يهتمون أكثر بصحتهم مما يجذبهم نحو الأغذية العضوية كونها منتجات صحية ومفيدة، وبنفس الوقت يكونون مستعدين لدفع أسعار إضافية لشراء الأغذية العضوية [2]. مما يبين بأن العمر يؤثر على السلوك الشرائي حتى لو اختلفت أسباب هذا السلوك.

وبالنسبة للجنس فنجد أنّ النساء أكثر اهتماماً بالصحة مقارنة بالرجال، ولديهم مستوى تكرار شرائي أعلى من الرجال. وبالنسبة لمستوى الثقافة (التعليم) فإنّ الأشخاص ذوي التعليم العالي لديهم اتجاهات ايجابية نحو الاهتمام بالصحة والبيئة. وكذلك مستوى الدخل الذي يؤثر بشكل ايجابي على اتجاهات المستهلكين نحو هذه المؤشرات. ونجد بأنّ الدخل يؤثر تحديداً على كمية المشتريات وليس الرغبة بالشراء. فنجد أنّ الكثيرين من ذوي الدخول المنخفضة يرغبون بشراء المنتجات الصحية والصديقة للبيئة، ولكن الأسعار المرتفعة لهذه المنتجات تحول دون شرائهم كميات كبيرة منها [7].

2-الاهتمام بالصحة:

يُشير الاهتمام بالصحة إلى مدى تداخل القلق على صحة الفرد في نشاطاته اليومية، وهو ما يعتبر دافع وحافز لتحسين صحة الفرد، وقد أظهرت الدراسات السابقة بأنّ الاهتمام بالصحة هو أهم سبب لشراء المنتجات الصديقة للبيئة، حيث اكتسبت المنتجات الصديقة للبيئة سمعة طيبة بما يخص ميزاتها وفوائدها الصحية كونها تُنتَج بطرق طبيعية بعيداً عن أي مواد كيمائية التي ممكن أن تكون مؤذية للصحة، وبنفس الوقت تكون مراعية ورفيقة بالبيئة [4].

3-الاهتمام بالبيئة:

يَرتبط مستوى وعي الفرد بأهمّية الحفاظ على البيئة بمدى رغبته بشراء المنتجات الصديقة للبيئة، وبالرغم من أنها ليست قضية أولوية إلا أنّ لمستوى الوعي أثر بالغ في أنماط الاستهلاك والشراء. فهذه المنتجات تَستخدم طرق صديقة ومراعية للبيئة في عمليات الإنتاج والتصنيع. وبالتالي يُفترض بأنّ الأشخاص المهتمين بالبيئة يميلون إلى شراء واستهلاك هذه المنتجات التي تمّ انتاجها وفق عمليات الاقتصاد الدائري [8].

4-مستوى المعرفة بالاقتصاد الدائري:

يُشير هذا المستوى إلى مدى إلمام المستهلكين بالاقتصاد الدائري وطرق انتاجها وفوائدها للبيئة الطبيعية ولصحة الفرد، ويساعدهم في تمييزها عن المنتجات الأخرى. ومن المفترض بأنّ هناك علاقة إيجابية بين مستوى المعرفة والاتجاه نحو الاقتصاد الدائري [10].

8-3- الاقتصاد الدائري:

8-3-1- تعريف الاقتصاد الدائري:

- تعريف (Ellen MacArthur Foundation,2009): هو النموذج الاقتصادي الذي يقوم على الاستفادة من النفايات وتحويلها إلى مصادر طاقة جديدة من خلال بناء وإعادة تصميم النظام الاقتصادي على المزايا البيئية والاستفادة من النفايات.

وتُفرّق المنظمة في تعريفها للاقتصاد الدائري بين نوعين من السلع، السلع التي تقوم على المواد الاستهلاكية السريعة والتي تنتهي بالتحلل والتي يمكن الاستفادة منها في إنتاج موارد أخرى عبر عدة أشكال على غِرار الأسمدة وتسمى بالدورة البيولوجية. وهناك نوع أخر من السلع الذي يقوم على المواد المُعمّرة أو الدائمة والتي يمكن استغلالها عبر إعادة تدويرها أو تصميمها دون فقدان جودتها وتسمى بالدورة التقنية [12].

– تعريف [1]: هو اقتصاد حيوي يهدف إلى تغيير الطريقة التي نعيش بها باعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك، للاستجابة للقضايا المتعلقة بنُدْرة الموارد وضرورة تقليل النفايات والاهتمام ببناء سلاسل التوريد وإعادة الاستخدام وإعادة التصنيع، ومن ثم استبعاد المواد المُستَهلكة كمخلفات، وإبقاء المنتجات لأطول فترة ممكنة واستردادها ومن ثمّ إعادة استخدامها للحد من الآثار البيئية والاقتصاد في التكاليف.

8-3-2- أهمّية الاقتصاد الدائري:

1. الحفاظ على الموارد: يعمل الاقتصاد الدائري على الحفاظ على المواد الخام والمنتجات في حلقات إنتاجية لأطول فترة ممكنة، ويهدف إلى إلغاء الهدر الموجود في أنظمتنا الصناعية، مما يجعلها أقل اعتماداً على استخراج احتياطات الموارد المحدودة، وسَيُمكن هذا المفهوم المنظمات من الاستفادة من مصادر جديدة للقيم والمنافع، ويساعد أيضاً في خلق أسواق مرنة وسلاسل توريد قادرة على تحقيق الازدهار المُستدام الطويل الأمد.

2. الحد من الآثار البيئية: يساهم تطبيق الاقتصاد الدائري في تقليل الآثار البيئية وخفض النفايات المتراكمة في المرادم وخفض نسب تلوث الهواء وتقديم حل استراتيجي لمجابهة تغير المناخ، حيث يسهم في تخفيض كمية الطاقة التي تحتاجها عمليات الإنتاج الصناعي لتحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات صالحة للاستعمال [5].

3. خلق فرص العمل وخفض التكاليف: تُقدِّر مؤسسة ألين ماك آرثر الرائدة في التوجه نحو الاقتصاد الدائري، أنّ الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها سيجلب أكثر من تريليون دولار أمريكي من فرص عمل مستدامة ووظائف جديدة وزيادة في الإنتاجية وتحقيق وفورات في الموارد، وابتكار فئات جديدة من المنتجات، حيث أنّ إعادة استخدامها كمصدر مستقبلي للمواد ستُخفض تكاليف إنتاجها في المستقبل بشكل

كبير، كما يساهم هذا الاقتصاد في خفض تكاليف الطاقة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

4. الانتقال من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري :إنّ الاقتصاد الخطي يتعامل مع المواد الخام ومن ثم تصنيعها كمنتَج وتنتهي دورة الاستخدام بالتخلص منها كنفايات مهملة، بعكس الاقتصاد الدائري الذي يُعنى بتناول حياة المنتَج من التصميم والإنتاج والاستهلاك ومن ثم إدارة النفايات [1].

ونذكر بعض الأمثلة على السلع المدورة أو التي يمكن إعادة تدويرها وإعادة استخدامها:

– النفايات البلاستيكية: حيث يمكن إعادة تدويرها لاستخلاص المواد الخام لإنتاج البلاستيك مجدداً.

– الأنسجة المستخرجة من الألبسة: والتي يمكن إعادة استخدامها في عزل جدران المباني الخضراء.

– النفايات الناتجة عن الثروة الحيوانية: يمكن تجميعها في مستوعبات خاصة واستخراج غاز الميثان.

9– منهجية البحث وأدوات جمع البيانات:

تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ففي الجانب الوصفي تمّ إيضاح متغيرات الدراسة والعلاقة بينها نظرياً بالاعتماد على الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، أما الجانب التحليلي تَمثّل بدراسة عملية من خلال استبيان مصمم خصيصاً للبحث وبعد جمع البيانات الأولية بواسطة الاستبيان تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي للعلوم الاجتماعية.

<u>– أدوات جمع البيانات:</u>

-البيانات الثانوية: تم جمع البيانات النظرية من الأبحاث والدراسات السابقة والمنشورة في مجلات علمية وكتب مختصة بالاقتصاد الدائري.

-البيانات الأولية: تمّ جمعها باستخدام استبيان صمم خصيصا لمعرفة علاقة الارتباط بين العوامل المؤثرة على توجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري واتجاهاتهم نحو الاعتماد عليه.

10- مجتمع وعينة البحث:

يَتكوّن مجتمع البحث من المستهلكين من طلاب جامعة تشرين، وتمّ اختيار هذا المجتمع نظراً للمستوى التعليمي والثقافي العالي لدى أغلب أفراد هذا المجتمع. حيث كان من الضروري توفَر مستوى ثقافي ومعرفي عالي نسبياً للتمكّن من الإجابة على أكبر قدر من أسئلة الاستبيان مما يُكسبه مصداقية أكبر.

أما بالنسبة لعينة البحث فتم اختيار عينة مكوّنة من 150 طالب من طلاب جامعة تشرين كعينة مُيسرة، وبعد مراجعة الاستبيانات تمّ قبول الاستبيانات التي تمت الإجابة عليها كاملة وبلغ عددها 100 استبيان.

11- النتائج والمناقشة :

بعد القيام بالمعالجة الاحصائية المناسبة للمتغيرات عبر برنامج SPSS الاحصائي، تمّ الحصول على النتائج التالية:

أولاً: اختبار ثبات متغيرات الدراسة: وذلك عبر مقياس ألفا كرونباخ وكانت النتيجة 72.3% وهي أكبر من 60% وبالتالي تعتبر القيمة مقبولة وهي درجة ثبات جيدة.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of items

27	.723

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

ثانياً- الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics:

(أ) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالعوامل الديموغرافية:

المتغير %		التكرار	%	التكرار
الجنس	ذكر %44.0	147	أنثى	183 %56.0
العمر	25-20	43	%43	
	30-26	28	%23.4	
	36-31	29	%23.6	
مستوى الدخل الشهري	20000	61	%61.0	
	30000-21000	19	%19.0	
	above 31000	20	%20.0	

الجدول-1 المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول -1 أن نسبة الذكور كانت 44% ونسبة الإناث 56%، وكانت غالبية أفراد العينة من الفئة العمرية (20-25) بنسبة 43%.

أمّا بالنسبة للدخل الشهري فقد كانت النسبة العظمى وهي 61% من أفراد العينة لديه دخل شهري بحدود 20000 ليرة سورية، ويعود ذلك لكون العينة المستهدفة من الطلاب وأغلبهم لا يملك عمل ثابت.

-الإحصاءات الوصفية المتعلقة بتوجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري:

الأسئلة	عدد المفردات	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
1-أنا مهتم بالاقتصاد الدائري.	100	2.00	5.00	3.77	5108
2-أفضل شراء المنتجات التي تمت إعادة تدويرها.	100	2.00	5.00	3.94	5067
3-منتجات الاقتصاد الدائري أكثر أماناً.	100	1.00	5.00	4.08	6082
4-منتجات الاقتصاد الدائري ذات نوعية أفضل.	100	1.00	5.00	4.02	6379
5-منتجات الاقتصاد الدائري تتصف بالموثوقية.	100	1.00	5.00	3.75	4682
6-منتجات الاقتصاد الدائري أسهل في الاستخدام.	100	1.00	5.00	3.68	4152
7-منتجات الاقتصاد الدائري غالية جداّ.	100	1.00	5.00	3.83	9549
8-غلاف منتجات الاقتصاد الدائري أقل جاذبية.	100	1.00	5.00	3.90	02000
9-منتجات الاقتصاد الدائري مخصصة للأغنياء.	100	1.00	5.00	3.83	03529
10-هناك تنوع قليل بمنتجات الاقتصاد الدائري.	100	1.00	5.00	4.06	8557
11-هناك صعوبات في تمييز منتجات الاقتصاد الدائري الأصلية.	100	1.00	5.00	3.96	3117

الجدول-2 المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

-الفرضية الاولى: من الجدول رقم (2) والذي يظهر اجابات المستهلكين على الأسئلة المتعلقة بتوجههم نحو الاقتصاد الدائري، نجد أن الوسط الحسابي تراوح بين (3.7 إلى 4) مما يشير إلى أن أغلب الإجابات كانت تميل إلى درجة الموافق، مما يؤكد توجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري.

(ب) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالاهتمام بالصحة: (جدول رقم3)

الأسئلة	عدد المفردات	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
1- أنا قلق من وجود مواد كيميائية في المنتجات .	100	1.00	5.00	3.88	.78212
2- أتجنب أكل الأطعمة التي تحوي هرمونات ومواد حافظة.	100	1.00	5.00	3.79	.83236
3- أتناول دائماً أغذية طازجة وصحية.	100	1.00	5.00	3.90	1.02000
4- أقرأ عادة المعلومات الغذائية على أغلفة الأغذية.	100	1.00	5.00	3.83	1.03529
5- تزايد اهتمامي بالصحة عما قبل .	100	1.00	5.00	4.06	.88557
6- انتبه دائماً لنظامي الغذائي (الحمية).	100	1.00	5.00	3.96	.93117
Valid N (listwise)	100				

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول رقم (3) أن الأسئلة الستة الأولى المتعلقة بمدى اهتمام المستهلكين بالصحة وسطها الحسابي تراوح من (3.8) إلى (4) وهذا يشير إلى أنّ الغالبية العظمى من المستهلكين كانت إجاباتهم تميل إلى درجة الموافق على الأسئلة الموجهة بالاستبيان السابقة الذكر، مما يؤكد اهتمام المستهلكين بالصحة.

(ج) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالاهتمام بالبيئة الطبيعية: (جدول رقم 4)

الأسئلة	عدد المفردات	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
1- أتجنب شراء المنتجات المغلفة بطريقة غير صديقة للبيئة.	100	1.00	5.00	3.64	.90476
2- أقوم دائماً بتوفير الطاقة.	100	1.00	5.00	3.65	.80873
3- أهتم بإعادة تصنيع كافة نفاياتي(بلاستيك، ورق.....)	100	1.00	5.00	3.77	.86287
4- أفضل شراء المنتجات ذات علامة "صديقة للبيئة".	100	1.00	5.00	3.87	.96038
5- أتبرع دائماً بالأغراض الصالحة لإعادة الاستخدام والتي لا أحتاجها.	100	1.00	5.00	3.74	1.08823

Valid N (listwise)	100				

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول رقم (4) وبالنظر إلى الأسئلة المتعلقة بالاهتمام بالبيئة الطبيعية نجد أنّ الوسط الحسابي تراوح من (3.6 إلى 3.8) وهذا يشير إلى أن الغالبية العظمى من المستهلكين كانت إجاباتهم تميل إلى درجة الحياد. أي أن مؤشر الاهتمام بالبيئة قليل الأهمية بالنسبة للمستهلكين، والسبب قد يعود إلى قلة الوعي البيئي والثقافة العامة في المجتمع حول المحافظة على البيئة.

(د) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمستوى المعرفة بالاقتصاد الدائري: (جدول رقم 5)

الأسئلة	عدد المفردات	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
1- لا يُستخدم بإنتاج منتجات الاقتصاد الدائري أي مواد خام نادرة.	100	1.00	5.00	3.73	.81470
2- منتجات الاقتصاد الدائري هي منتجات قابلة لإعادة الاستخدام.	100	1.00	5.00	3.76	.84232
3- لا تحتوي منتجات الاقتصاد الدائري مواد مؤذية أو ضارة.	100	1.00	5.00	3.90	1.02986
4- منتجات الاقتصاد الدائري قيمة ومنفعة استهلاكية أكبر.	100	1.00	5.00	3.80	.75210
5- تتكون منتجات الاقتصاد	100	1.00	5.00	3.78	.81128

الـدائري مـن مـواد قابلـة لإعـادة التدوير.					
Valid N (listwise)	100				

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول رقم (5) أن الأسئلة المتعلقة بمستوى المعرفة والإلمام بالاقتصاد الدائري وسطها الحسابي تراوح من (3.7 إلى 3.9) وهذا يشير إلى أنّ الغالبية العظمى من المستهلكين كانت إجاباتهم تميل إلى درجة الموافق. وهو ما يعكس درجة جيدة من المعرفة والإلمام بخصائص الاقتصاد الدائري.

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

- الفرضيات الفرعية:

جدول رقم (6) معاملات الانحدار

Coefficients(a)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-1.913	.411		-4.656	.000
العوامل الديموغرافية	.051	.020	.215	2.426	.013
الاهتمام بالصحة	.008	.026	.033	.314	.627
الاهتمام بالبيئة	.041	.020	.225	2.103	.031
المعرفة بالاقتصاد الدائري	.070	.034	.183	2.093	.032

a Dependent Variable: consumer attitude toward circular economy

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

- **الفرضية الفرعية الأولى 1.2:**

نلاحظ من الجدول رقم (6) بأنّ للعوامل الديموغرافية تأثير على اتجاه المستهلك نحو الاقتصاد الدائري، وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية حيث مستوى الدلالة (0.013) وهو أقل من (0.05) لذلك نرفض الفرضية الفرعية الأولى والقائلة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الديموغرافية واتجاه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري.

- **الفرضية الفرعية الثانية 2.2:**

نلاحظ من الجدول رقم (6) بأنّ للاهتمام بالصحة تأثير على الاتجاه نحو الاقتصاد الدائري، وهذا الأثر ليس ذا أهمية حيث مستوى الدلالة (0.627) وهو أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الثانية والقائلة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاهتمام بالصحة و الاتجاه نحو الاقتصاد الدائري".

- **الفرضية الفرعية الثالثة 3.2:**

نلاحظ من الجدول رقم (6) بأنّ للاهتمام بالبيئة تأثير على توجه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري، وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية حيث مستوى الدلالة (0.031) وهو أقل من (0.05) لذلك نرفض الفرضية الثالثة والقائلة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاهتمام بالبيئة الطبيعية و اتجاه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري".

- **الفرضية الفرعية الرابعة 4.2:**

نلاحظ من الجدول رقم (6) بأنّ لمستوى المعرفة بالاقتصاد الدائري تأثير على توجه المستهلكين نحوه، وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية حيث مستوى الدلالة (0.032) وهو أقل من (0.05) لذلك نرفض الفرضية الرابعة والقائلة: "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى المعرفة بالأغذية الاقتصاد الدائري واتجاه المستهلكين نحوه".

– **الفرضية الرئيسية :** " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل المؤثرة على توجهات المستهلكين وبين توجههم نحو الاقتصاد الدائري."

الجدول رقم (6) ملخص اختبار أنوفا وفقا لطريقة إنتر (Enter)

Mode نموذج الانحدار	الارتباط	معامل التحديد	Adjusted R Square	**الخطأ المعياري للتقدير**

1 (إنتر)	.841(a)	.690	.674	.52028

a Predictors: (Constant)، policy، reliability، physical aspects، problem solving، personal interaction

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتغيرات المستقلة المتضمنة بالدراسة وهي: العوامل الديموغرافية، الاهتمام بالصحة، الاهتمام بالبيئة، المعرفة بالاقتصاد الدائري، والتي تُمثّل العوامل الرئيسية المؤثرة على اتجاهات المستهلكين، مرتبطة بالمتغير التابع (اتجاه المستهلكين نحو الاقتصاد الدائري) بمقدار (0.841) وهو ارتباط قوي وطردي (موجب) لذلك نرفض الفرضية الرئيسية الأولى ونقبل الفرضية البديلة على النحو التالي: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل المؤثرة على توجهات المستهلكين وبين توجههم نحو الاقتصاد الدائري.

12-الاستنتاجات والتوصيات:

- بناءاً على ما سبق يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- تملك الخصائص الديموغرافية للمستهلكين (الجنس- العمر- مستوى الدخل الشهري) أثرها الواضح على اتجاهاتهم نحو شراء واستهلاك المنتجات التي تمّ انتاجها وفق الاقتصاد الدائري.

2- يسعى أغلب المستهلكين إلى الاهتمام بصحتهم عبر اتباع عادات غذائية سليمة، إلا أنّ ذلك لم يكن كافياً للتأثير على توجههم نحو الاقتصاد الدائري بالرغم من كونه يقدم منتجات صديقة للإنسان والبيئة.

3- عبر استعراض النتائج وجد الباحث درجة ضعيفة من الاهتمام بالبيئة الطبيعية من قبل المستهلكين، وهو ما انعكس سلباً على ربط ذلك باتجاههم نحو الاقتصاد الدائري

والذي يُقدم منتجات يتم انتاجها بطرق وأساليب صديقة للبيئة، والتي تتسبب بأقل ضرر ممكن للبيئة الطبيعية.

4- كان لدى أغلب المستهلكين خلفية جيدة عن ماهية ومفهوم الاقتصاد الدائري، وكان ذلك كفيلاً بتشجيعهم على التوجه نحو الاقتصاد الدائري.

- ويُقدم الباحث عدد من التوصيات التي تم استخلاصها بناءاً على نتائج البحث:

1- يجب على المسوقين والشركات المهتمة في مواكبة هذه النزعة الحديثة تجاه الاقتصاد الدائري وما تنطوي عليه من زيادة الاهتمام بالصحة وتنامي الوعي البيئي؛ وأن يقوموا بتطوير استراتيجيات خاصة لتسويق منتجات الاقتصاد الدائري كافتتاح أفرع خاصة لبيع المنتجات الصديقة للبيئة ومنتجات الاقتصاد الدائري فقط بمساعدة أنشطة الترويج المتعددة، والعمل على توجيه هذه الاستراتيجيات بما يتناسب مع توجهات المستهلكين.

2- زيادة الوعي والثقافة البيئية في المجتمع بشكل عام، والتركيز على أهمية المحافظة على البيئة الطبيعية في ظل ندرة الموارد وتزايد التعداد السكاني بشكل كبير. وذلك عبر المحاضرات أو ورشات العمل (workshops) التي تساهم في خلق جيل جديد من المحافظين على البيئة. وربط ذلك بأساليب فعالة على أرض الواقع كإجراء حملات تشجير واسعة، حملات إعادة تدوير، والتشجيع على انتاج واستهلاك منتجات الاقتصاد الدائري والتي تُعتبر صديقة للبيئة.

3- السعي إلى توسيع شبكات توزيع المنتجات الصديقة للبيئة عبر التعاقد مع عدد أكبر من الأسواق التجارية (malls) والمحال التجارية سعياً للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين.

4- الاستفادة من تقنيات الانتاج الاقتصادية (مثل الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير) للمساعدة في تقليل سلبيات المنتجات الصديقة للبيئة والتي أهمها سعرها المرتفع مقارنة بالمنتجات الأخرى، لتصبح بمتناول شريحة أكبر من المستهلكين.

المراجع:

-ABDEL-FATTH, D & JAMAL,D 2019 **The transition from linear economy into circular economy; causes and solutions,** Vol. 3. 121-132 Alaseel Finance and management journal in Arabic.

-Baker, S., Thompson, K.E. and Engelken, J. (2002), "**Mapping the values driving organic food choice - Germany versus the UK**", European Journal of Marketing, Vol. 38 No. 8, pp. 995-1012.

-Chinnici, G., D'Amico, M. and Pecorino, B. (2002), "**A multivariate statistical analysis on the consumers of organic products**", British Food Journal, Vol. 104 No 3/, pp. 17-23.

-Davis, A., Titterington, A.J. and Cochrane, A. (2004) 2nd ed., "**Who buys organic food? A profile of the purchasers of organic food in N. Ireland**", British Food Journal, Vol. 8 N2, pp.28-33.

-FATIMA, K & AL-ZOUBI, A 2018 **Requirments of transformation from linear economy to circular economy for environmental protection,** Vol. 17. 25-37

-FOGARASSY, C & FINGER, D 2020-**Theoretical and Practical Approaches of Circular Economy for Business Models and Technological Solutions,** MPDL Journal, resources 9, 76; doi:10.3390/resources9060076

-Grunert, G.K. (2003)2nd ed., "Green consumerism in Denmark: some evidence from the EKO foods project", Der Markt, Vol. 32 No. 3, pp. 140-51.

-Laroche, M., Bergeron, J. and Barbaro-Forleo, G. (2001), "Targeting consumers who are willing to pay more for environmentally friendly products", Journal of Consumer Marketing, Vol. 18 No. 6, pp. 503-20.

-NASRI, A & Rym, M 2020 **Circular economy the engine of sustainable development for countries**, Vol. 10. 251- 268. Ibdaa journal in Arabic.

-OTERO, J & TUNN, V & CHAMBERLIN, L 2019-**Consumers in the circular economy,** Norwegian University of Science and Technology

-PORRAL, C & MANGIN, J 2020-**The Circular Economy Business Model: Examining Consumer' Acceptance of Recycled Goods,** Administrative Sciences Journal doi:10.3390/admsci10020028

-SAOUD, W & ABBAS, F 2019 **Waste management as an approach to the circular economy presentation of the European Union case,** Vol. 6. 67- 90. Finance and management journal in Arabic.

-THUNGREN, G & CORIA, J 2017-**Consumers and the Circular Economy.** University of Gothenburg, Bachelor's Thesis in Economic.

-VALAVANIDIS, A 2018-**Concept and Practice of the Circular Economy,** University National and Kapdistrian University of Athens, 15784 Athens, Greece.

-Lea, E. and Worsley, T. (2005), "Australians' **organic food beliefs, demographics and values**", British Food Journal, Vol. 107 No. 11, pp. 855-860.

دور التوجه الاستراتيجي في إدارة الأزمات (دراسة ميدانية في مديرية الزراعة في اللاذقية)

د. سوما علي سليطين*

ابراهيم ابراهيم*

الملخص

هدف هذا البحث إلى تحديد مدى وجود توجه استراتيجي واضح في مديرية الزراعة في اللاذقية وكيفية إدارة أزماتها و تبيان العلاقة بينهما، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للبحث، حيث قام الباحث بجمع البيانات بطريقة الاستبيان والمقابلة الشخصية، وتحليل البيانات باستخدام برنامج spss الإحصائي، وكانت أهم النتائج التّي توصل إليها البحث وجود علاقة ارتباط بين التوجه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مديرية الزراعة في اللاذقية، وأهم المقترحات ضرورة قيام المديرية بنشر رسالتها و وضعها في متناول جميع الأطراف أصحاب المصلحة وتحديد زمن للرؤيا، وضرورة قيامها بتحديد كل المخاطر التي يمكن مواجهتها وتطوير استراتيجيات تمنع الأزمات من الظهور، وامتلاك سجل يتضمن الدروس والعبر المستفادة من معالجة الأزمات.

كلمات مفتاحية: التوجه الاستراتيجي، الأزمة، إدارة الأزمة.

* مدرس في (كلية الاقتصاد – جامعة تشرين- قسم إدارة الاعمال)- سورية.

** طالب دراسات عليا (ماجستير)- قسم ادارة الاعمال كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية

'The role of strategic direction in the crises management Field study in the directorate of agriculture in lattakia

D. Soma Ali Sleteen
Ibraheem Ibraheem

ABSTRACT

The aim of this research is to determine the extent to which there is a clear strategic direction in the Directorate of Agriculture in Lattakia and how to manage its crises and clarify the relationship between them. The most important findings of the research are the existence of a correlation between strategic direction and crisis management in the Directorate of Agriculture in Lattakia, and the most important proposals are the need for the Directorate to publish its message and put it within the reach of all stakeholders, and specify a time for the vision, and the need for it to identify all the risks that can be faced and develop strategies that prevent crises from emerging, and owning a record that includes lessons and lessons learned from dealing with crises.

Key words: strategic direction, crisis, crisis management.

مقدمة:

تتصف بيئة الأعمال اليوم بأنها غير مستقرة وتشهد تغييرات كبيرة، ومن الممكن أن تخلق تلك التغيرات أزمات تودي بسمعة وحياة المنظمة إذا لم تتم إدارتها بالطريقة الصحيحة، وقد عمل العديد من الباحثين على تقديم دراسات لمساعدة تلك المنظمات على إدارة أزماتها، فمنهم من أكد على ضرورة وجود فرق فعالة للأزمات ومنهم من درس علاقة الإدارة الاستراتيجية بإدارة الأزمات ككل أو درس علاقة مكون من مكوناتها (التخطيط الاستراتيجي، التوجه الاستراتيجي، التحليل الاستراتيجي، الرقابة الاستراتيجية) مع إدارة الأزمات.

وقد عانت وما تزال تعاني العديد من منظمات الأعمال السورية من الأزمات المختلفة، ومنها القطاع الزراعي الذي لا يمكن الحديث عنه دون الحديث عن أزماته الكثيرة، والتي سببت تراجعه وتراجع إنتاجيته بشكل كبير، لذا وجب على المديريات والمنظمات التابعة له امتلاك القدرة على توقع أزماتها لمنع حدوثها إن أمكن ذلك، والاستعداد لتك الأزمات التي لا يمكن منع حدوثها، بهدف ضمان استمراره والعمل على إعادة نموه.

وانطلاقاً مما سبق جاءت فكرة البحث دور التوجه الاستراتيجي في إدارة أزمات مديرية الزراعة.

مشكلة البحث:

ظهرت مشكلة البحث بشكل مبدئي بعد قيام الباحث بالاطلاع على عديد من المقالات المنشورة على الشبكة الإلكترونية، عن واقع قطاع الزراعة في الجمهورية العربية السورية، والذي يُعد من أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً على الاقتصاد، وقد أجمعت على تعدد الأزمات والمشاكل التي وقع بها هذا القطاع قبل وبعد الحرب على سوريا التي بدأت في عام 2011، كان أبرزها (أزمة المياه والأراضي حيث ازداد التعدي على الأراضي الزراعية للخدمات والتوسع السكني والصناعي والحرفي وصلت الموارد المائية والأراضي المستثمرة إلى ذروتها، بالإضافة لأزمة الثروة الحيوانية التي ظهرت بسبب تهريب القطيع وعدم التوازن بين عدد القطيع و بين حجم المراعي الطبيعية والزراعات العلفية اللازمة لتأمين حاجاته والاعتماد على الاستيراد لسد العجز العلفي، بالإضافة لعدم القدرة على

تنظيم أساليب التربية والتسويق وعدم إعطاء الاهتمام الكافي لأبحاث الثروة والصحة الحيوانية، كل هذه الأسباب منعت توسع الثروة الحيوانية وسارعت في تدهورها خلال الحرب)، وحتى يتمكن هذا القطاع من الاستمرار والازدهار لابد من إدارة هكذا أزمات بصورة جيدة من خلال العمل على اكتشافها مبكرا والحد والوقاية منها قدر الإمكان وتخفيف أضرارها والتعلم منها والأهم من ذلك ضرورة امتلاك القطاع الزراعي بيان (رؤيا ورسالة) جيدين كي يكون أقوى ضد الأزمات، وبناءً على الدراسات السابقة التي أكدت معظمها على دور التوجه الاستراتيجي في إدارة الأزمات، قام الباحث بدراسة استطلاعية لمديرية الزراعة في محافظة اللاذقية، قابل خلالها 10 من الموظفين الإداريين، وقد تم طرح العديد من الأسئلة عليهم، وكان أهمها الأسئلة الآتية:

فيما يتعلق بكيفية إدارة الأزمات:

1. هل يتم عادةً اكتشاف الإشارات التحذيرية التي ترسلها الأزمة قبل حدوثها؟
2. هل تضع الإدارة استراتيجيات لمنع الأزمات من الوقوع؟ وهل تتمكن من منعها؟
3. هل تمتلك مديريتكم سجلات خاصة بالأزمات تتضمن الدروس والعبر المستفادة من الأزمات؟

أما فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي في المديرية:

1. هل تمتلك مديريتكم رؤيا واضحة للمستقبل؟
2. هل تمتلك مديريتكم رسالة واضحة ومكتوبة ومنشورة؟
3. هل تمتلك مديريتكم أهداف واضحة ومحددة بزمن؟

وقد تبين من إجابات العينة الاستطلاعية على هذه الأسئلة أن هناك قصور في إدارة أزمات المديرية، حيث اتضح عدم وجود نظم إنذار مبكر، وعدم قيام المديرية بتطوير استراتيجيات لمنع الأزمات المحتملة من الظهور، بالإضافة لعدم وجود سجلات خاصة بالأزمات تتضمن الدروس والعبر المستفادة.

وبناء على هذه الدراسة وما جاء فيها تمكن الباحث من تلخيص مشكلة البحث بالإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما هو دور التوجه الاستراتيجي في إدارة الأزمات؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ✓ هل يوجد للتوجه الاستراتيجي دور في إدارة الأزمات (مرحلة قبل الأزمة) في

مديرية الزراعة في اللاذقية؟

- ✓ هل يوجد للتوجه الاستراتيجي دور في إدارة الأزمات (خلال الأزمة) في مديرية الزراعة في اللاذقية؟
- ✓ هل يوجد للتوجه الاستراتيجي دور في إدارة الأزمات (مرحلة ما بعد الأزمة) في مديرية الزراعة في اللاذقية؟

أهمية البحث : تنبع أهمية البحث النظرية من كونه تناول متغيرين على قدر كبير من الأهمية، فالموضوع إدارة الأزمات أهمية كبيرة حاليا في ظل الظروف التي تعيشها البلاد، والتي خلقت تحديات وأزمات كثيرة أمام المنظمات ومنها القطاع الزراعي ومن أهم الأزمات التي يعنيها (أزمة المياه والأراضي، أزمة الثروة الحيوانية)، وأهمية تحديد التوجه الاستراتيجي الذي يُعد نقطة الانطلاق الأولى في تحقيق النجاح الاستراتيجي.

أما أهمية الدراسة العملية تنبع من أهمية القطاع المدروس (قطاع الزراعة) كونه المشغل الرئيسي للقوى العاملة في الريف والمصدر الرئيس للدخل فيه ومحرك تشغيل للقطاعات الأخرى مثل النقل والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية، ولهذا من الضروري الاهتمام به وبالمشكلات التي تواجهه والأزمات التي يتعرض لها والعمل على إدارتها بصورة صحيحة.

وتظهر أهمية البحث بالنسبة لمديرية الزراعة من خلال قيامه بدراسة مدى وجود توجه استراتيجي واضح لديها والعمل على تقويم طريقة إدارة أزماتها، والعمل على تقديم مقترحات تساعد في تحسين العمل وتوجيه إدارة أزماتها بصورة صحيحة في حالة وجود نقص بالاعتماد على النتائج.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث بالآتي:

- ❖ تحديد مدى وجود توجه استراتيجي في مديرية الزراعة في اللاذقية ومدى توافقه مع المفهوم العلمي للتوجه الاستراتيجي.
- ❖ تحديد كيفية إدارة الأزمات في المراحل الثلاث (قبل وخلال وما بعد) الأزمة في مديرية الزراعة في اللاذقية، ومدى توافقها مع كيفية إدارة الأزمات بالمفهوم العلمي.

- ❖ تحديد دور التوجه الاستراتيجي في إدارة أزمات مديرية الزراعة في اللاذقية.
- ❖ تقديم مجموعة من المقترحات تساهم في تفعيل دور التوجه الاستراتيجي في إدارة أزمات مديرية الزراعة في اللاذقية.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية H0: لا توجد علاقة معنوية بين التوجه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية. وينبثق عنها **الفرضيات الفرعية الآتية:**

الفرضية الفرعية الأولى H0: لا توجد علاقة معنوية بين التوجه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية قبل الأزمة.

الفرضية الفرعية الثانية H0: لا توجد علاقة معنوية بين التوجه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية خلال الأزمة.

الفرضية الفرعية الثالثة H0: لا توجد علاقة معنوية بين التوجه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية ما بعد الأزمة.

منهج البحث وإجراءاته:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للبحث، وتم مراجعة أهم ما جاء في المراجع العربية والأجنبية المتعلقة بأدبيات البحث، كما تم اعتماد منهج المسح الإحصائي واستخدام البرنامج الإحصائي SPSS23 في تحليل البيانات، وجمعت البيانات باستخدام أسلوبي الاستبيان والمقابلة الشخصية.

حدوده الزمانية والمكانية:

الزمانية : 2019 – 2021.

المكانية: مديرية الزراعة في اللاذقية.

مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث بالمستويات الإدارية العليا والمتوسطة في مديرية الزراعة في اللاذقية، ونظراً لصغر حجم مجتمع البحث، تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل، وكان عدد الاستبيانات المعادة والصالحة للتحليل 63، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي على الشكل الآتي:

5	4	3	2	1
موافق بشدّة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدّة

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

– دراسة م. سعد عبد عابر سلمان بعنوان (تأثير خصائص الرؤيا الاستراتيجية في مراحل إدارة الأزمة – بحث استطلاعي في الشركة العامة للصناعة الجلدية بغداد – 2014) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير سلوكيات المدراء في الرؤيا الاستراتيجية في حل وإدارة الأزمات التي تحدث في قطاع الصناعة وتقديم التوصيات اللازمة لهذه المنظمات، وتمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية ما نوع العلاقة الرابطة بين متغيري الدراسة في الشركة، ما حجم التأثير لأبعاد المتغير المستقل في المتغير التابع، وتم جمع البيانات عن طريق الاستبيان و استعمال أساليب إحصائية عدة للتحليل ومعرفة العلاقة والتأثير والتباين بين المتغيرات، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية بين خصائص الرؤيا الاستراتيجية ومراحل إدارة الأزمة مما يؤكد أن تحديد رؤيا استراتيجية للمنظمة ينعكس إيجاباً في حل المشاكل والأزمات التي تواجه المُنظَّمة في المستقبل.

– دراسة Mazenj, Alshobaki. Youssef M. Abo Amuna, Wael Badah بعنوان (أثر التوجهات الاستراتيجية على إدارة الأزمات– دراسة ميدانية على وكالة الغوث الدولية في قطاع غزة – 2016) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التوجهات الاستراتيجية (الرؤيا والرسالة والأهداف) على إدارة الأزمات في وكالة الغوث الدولية في غزة بعدما ظهرت مشكلة البحث بسبب وجود أزمة صحية في غزة وأزمة بطالة وقصور في تعامل الأونروا مع الأزمات و انطلاقا من حرصها على التوجه الاستراتيجي كأداة تمكنها من تخطي الأزمات رغب الباحثون بدراسة أثر التوجهات الاستراتيجية على إدارة الأزمات، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات بواسطة الاستبيان وبلغ حجم المجتمع (881) والعينة (268) وكانت العينة طبقية عشوائية وتم

استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث ووجود علاقة طردية موجبة بين هذه التوجهات الاستراتيجية وإدارة الأزمات (قبل وأثناء وبعد الأزمة) في وكالة الغوث الدولية بغزة.

– دراسة عبود محمد ونوس 2020 بعنوان مدى توافر أبعاد التوجه الاستراتيجي في القطاع المصرفي (دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في الساحل السوري)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافر أبعاد التوجه الاستراتيجي في المصارف التجارية الخاصة في الساحل السوري، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية وَ تمثلت عينة الدراسة ب 110 مفردة من العاملين في المصارف، وكانت أهم النتائج أن المصارف ليس لها استعداد لتحمل المخاطرة من جراء تقديم خدمات جديدة ولا تقوم باستطلاع آراء العملاء لمعرفة رضاهم عن الخدمات المقدمة ولا يوجد توجه نحو المنافسين كأحد أبعاد التوجه الاستراتيجي في القطاع المصرفي.

– دراسة أحمد عجاج أحمد عبد اللات، عبدالله أحمد الشورة 2020 بعنوان (أثر التوجهات الاستراتيجية في إدارة الأزمات: الدور المعدل للذكاء المنظمي في البنوك التجارية الأردنية) هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التوجهات الاستراتيجية في إدارة الأزمات في البنوك التجارية الاردنية وقياس دور الذكاء المنظمي في تحسين ذلك الأثر، وتتبع أهمية الدراسة من أهمية المواضيع التي تناولها التوجهات الاستراتيجية وإدارة الأزمات من خلال الذكاء المنظمي كمتغير معدل، وتلخصت مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي ما هو أثر التوجهات الاستراتيجية في إدارة الأزمات في البنوك التجارية الأردنية وما هو دور الذكاء المنظمي في تحسين هذا الأثر، كما استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وَتمثل مجتمع الدراسة بجميع البنوك التجارية الأردنية حيث اعتمد المسح الشامل للعاملين في المستويات الإدارية الوسطى والعليا في هذه البنوك وتم جمع البيانات عن طريق الاستبيان، وكانت أهم نتائج الدراسة وجود أثر معنوي للتوجهات الاستراتيجية بأبعادها (التوجه التحليلي، التوجه التعرضي، التوجه الريادي، التوجه التفاعلي) في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة و وجود أثر غير معنوي للتوجه نحو السوق في إدارة الأزمات.

– الدراسة الأجنبية :

دراسة Ana Cuic Tankovic 2013 بعنوان: (تحديد الاستراتيجية باستخدام بيانات الرؤية والرسالة للمنظمات الكرواتية في أوقات الأزمات)

(Defining strategy using vision and missio statement of Croatian organization in times of crisis)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص بيانات الرؤيا والرسالة لأكثر الشركات نجاح في كرواتيا لعام 2011، وتحليل الكلمات التي يستخدموها وتوحيد عناصر هذه البيانات وخلق مفهوم جديد لوضع الاستراتيجيات خلال الأزمات الاقتصادية في كرواتيا، وكانت عبارة عن دراسة استكشافية وتم فيها تجميع بيانات الرسالة والرؤيا ل50 شركة ناجحة في كرواتيا عن صفحاتها الإلكترونية، ثم تم نسخ هذه بيانات مع مراعاة النحو ومن ثم تحديد الكلمات الرئيسية المذكورة في البيانات وأخيراً ترتيب هذه الكلمات أو التركيبات، وكانت أهم النتائج تحديد العناصر الأساسية في بيانات الرؤيا (وضع السوق الداخلية، التميز والتحسين، وضع السوق العالمية، المنتج والخدمة، الثقافة التنظيمية والجودة) وضرورة أن يحدد البيان المستقبل الذي يستطيع دفع الشركة نحو التحسن والتوسع، وكانت المصطلحات الأكثر شيوعاً في بيان الرسالة (المنتج والخدمة، العميل والمستهلك، العمليات التجارية، الثقافة التنظيمية والجودة، قيمة إضافية) ويجب أن تركز بيانات الرسالة أولاً على العملاء ثم الموظفين ومن ثم المجتمع.

يظهر الجدول الآتي أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة سعد سلمان	تتشابه مع الدراسة الحالية ب المتغير التابع إدارة الأزمة	تختلف عن الدراسة الحالية أنها تدرس تأثير الرؤيا وهي أحد أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع وتختلف ب بيئة التطبيق
Alshobaki Et All	تتفق مع الدراسة الحالية بالمتغيرات	تختلف ب بيئة التطبيق
دراسة محمد ونوس	تتشابه مع الدراسة الحالية	تختلف عن الدراسة الحلية ب بيئة

	بالمتغير المستقل	التطبيق وكونها دراسة وصفية لا تدرس علاقة متغيرات
دراسة أحمد عبد اللات و عبدالله أحمد الشورة	تتشابه مع الدراسة الحالية بالمتغيرين التابع والمستقل	تختلف ع الدراسة الحالية ب بيئة التطبيق وبدراسة متغير الذكاء المنظمي كمتغير معدل للعلاقة
دراسة Ana Cuic Tankovic	تتشابه مع الدراسة الحالية بالمتغير المستقل	تختلف ب بيئة التطبيق

التوجّه الاستراتيجي (مفهومه وأهميته وأهدافه):

مفهوم التوجّه الاستراتيجي: يُعدّ التوجّه الاستراتيجي أحد أهمّ أوجه عملية الإدارة الاستراتيجية، ويتمثّل بتعريف الرّؤيا والرّسالة والغايات والأهداف (إنشاصي،2019،ص13)، حيث يظهر التوجّه الاستراتيجي بشكل واضح في رسالة المنظّمة وأهدافها الاستراتيجية (الزريقات،2012،ص293).

وَعَرّفَ Ginter at all التوجّه الاستراتيجي بأنّه: مجموعة من الاستراتيجيات العامّة ذات التوجّه الجّوهري للمنظّمة نحو وضع دراستها (من نحن؟) والّذي يستمدّ من الرؤيا (ماذا سنكون نحن؟) وابتكار وتحديد استراتيجيات (فهم، وذكاء، وتفاهم) لتحقيق أهداف المنظّمة، ويعرّفها Yat- sco بأنها التوجّهات الاستراتيجية الّتي تنفذها المنظّمة لإنشاء سلوكيات صحيحة لأداء متفوق ومستمر للأعمال (إنشاصي،2019،ص8–ص15)، ويتّفق الباحث مع (الرحاوي والنعمة،2018،ص32) في تعريف التوجّه الاستراتيجي بأنه حجر الأساس لنجاح المُنَظَّمة وتميزها، فهو يمثّل المسار الّذي تتّبعه المنظّمة نحو المستقبل الّذي تسعى أليه عن طريق إعداد رّؤيا استراتيجية واضحة تساعد في صياغة رسالة مميزة وَ وضع أهداف واقعية في ضوء متغيرات بيئتها بالاعتماد على القيم الّتي نملكها.

أبعاد التوجّه الاستراتيجي:

يتّفق الباحث مع (الرحاوي والنعمة،ص33) في تحديد أبعاد التوجّه الاستراتيجي ب (الرّؤيا والرّسالة والأهداف) وسنقوم بشرح مبسط لكل منهم:

1. **الرّؤيا الاستراتيجية:** هي الطُموح الّذي تَسعى المُنظَّمة إلى تَحقيقه في المُستَقبل، تُجيب الرّؤيا على التّساؤل الرئيس الآتي:

- ماذا نطمحُ أنْ نَكون في المُستَقبل؟ (آدم،2015،ص68)

ويُعدّ وجود رّؤيا استراتيجية وَاضِحة وَمُميَزة بِمَثابة حَجر الزّاوية في بِناء وَتَحقيق الاستراتيجية الفعّالة، حيث يصعب على المدير القيام بدوره القيادي واتخاذ القرارات الاستراتيجية في ظل غياب التوجّه المستقبلي للنشاط (خليل،2016،ص20)، وإنّ عملية صياغة الرّؤيا ليست مجرّد سباق في اختيار الشعارات المنمقة و العبارات الجذّابة، بل أنها منهج في الفكر الاستراتيجي المتعلّق بمستقبل المنظَّمة، والّذي يُساعد في وضع المنظَّمة على مسار استراتيجي فعّال تلتزِم بِه الإدارَة، وللرّؤيا أهمية كبيرة توضّح بالآتي:

1. تُلفت النظر إلى المنظَّمة وَتَجذُب عَدد أكبر من الشركاء.
2. تُساعِد أفراد المنظَّمة على تَبنّي رّؤيا مشتركة يتقاسمها الجميع، والسعي نحو مستقبل واحد.
3. توضّح مسار واتجاه المنظَّمة المستقبلي أمام الآخرين (جرعا،2017،ص35) (محمد،2017،ص35).

وَتنشأ الرّؤيا غالِباً من حاجة غير مُستوفاة أو فرصة غير مُستَغلّة، وهي ثَمرة أشهُر من التّفكير، فالرّؤيا نِتاج التَعلم من المَاضي وَتقييم صحيح للحاضر والسَعي لِخَلق مُستقبل أفضل (Swanson,2010,P3).

ويعرفLisa J.Augustyniak الرّؤيا بأنها: وصف المؤسسة لما تنوي أن تصبح عليه ضمن إطار زمني محدد (Augustyniak,2015,P59).

وَيُعرف الباحث الرّؤيا بأنها: حُلم قَيد التَحقيق يعكُس صورة وَاقعية وَجادة لِما يُمكن للمُنَظَّمة تَحقيقه في المستقبل (قيمة سوقية، مركز تنافُسي قَوي، مُنتَجات أو خَدمات مُميزة....إلخ)

فالرّؤيا هي مَجموعَة منْ الكَلمات تعكُس قيمة المُنَظَّمة الّتي نطمح للوصول إليها وَتُمَكن جَميع الأطراف المُتَعاملين منْ مَعرِفة إلى أين أنتَ ذاهب؟ وَما هو اهتمامك وطُموحك للمُستقبل؟

- **خصائص الرّؤيا الفعّالة:** تتمثّل أهم خصائص الرّؤيا الاستراتيجية بالآتي:
  - ✓ أنْ تَكُون واضِحَة.
  - ✓ أنْ تتمتع باستقرار النسبي (Lynn&Kalay,2015, P747-749-751).
  - ✓ أنْ تكون مُلهِمة وَجَذابة (Millard,2010,P2-3).
  - ✓ أنْ تُشكل قوة دَافِعة.
  - ✓ أنْ تكون جَديرة بالاهتمام (Swanson,2010,P1-2).

2.الرّسالة الاستراتيجية: الرِّسالة عِبارَة عن جملة أو عِدة جُمَل تتضمن بَيانات خاصة بالمُنَظَّمة تُشتَق من بيئتها وتُميزها عن غَيرها من المُنظَّمات وَتكون قَابِلة للتعديل لكي تتلاءم مع التغيُرات الّتي تواجهها المُنَظَّمة (سليطين،2007،ص30).

أما بالنسبة ل(Braun&Wesche&Frey&Weisweiler&Peus,2012,431) فاعتبروا أنَّ الرّسالة يجب أن تَشمُل ثلاثة عناصر هيئ: (رؤيا وأهداف، ذات المُنظَّمة، فلسفة المنظمة وقيمها) ورغم أن هذه العناصر الثلاثة تهدف لتحقيق أغراض مختلفة إلا أنه غالباً لا يتم التمييز بينها بشكل صريح.

وتعرّف الرّسالة بأنها: بيان رسمي صريح يوضّح سبب وجود المنظَّمة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، ويوضّح الخصائص الفريدة في المنظَّمة الّتي تميزها عن غيرها من المنظَّمات المماثلة لها، ويختلف عن غرض المنظّمة والّذي يُعبر عن الدور المتوقع من المنظَّمة في مجتمعها (وهيبة و رزيقة،2017،ص38)،**وَيُعَرِف الباحث رِّسالة المُنَظَّمة بأنها: بيان يتّضمن مجموعة من الأفكار مقسمة على ثلاثة محاور (طبيعة نشاطها، القيم السائدة فيها، القوى الدافعة لها)، يكون بمثابة صورة شاملة عن واقع المُنَظَّمة.**

وللرّسالة مجموعة من أهم الخصائص يجب أن تتوفر حتى تكون فعّالة وهي أن تَكون (واضحة، مختصرة وموجزة، مُلهمة، تضم بيانات حقيقية وقابلة لتحقيق، مرشد وإطار عام للمدراء، قادرة على إثارة شعور إيجابي يقود ويحرك دوافع أصحاب المصلحة، غير

مُتَّضمنة تفاصيل تعكس غياب الفكر الاستراتيجي، غير محددة وأكثر عمومية) (سليطين،2017،ص33).

3.الأهداف الاستراتيجية: تُعدّ عملية وضع الأهداف الاستراتيجية أحد أهم مكونات التخطيط الاستراتيجي، فمن خلال وضع الأهداف يتم التحديد الدقيق لِما يجب عمله لتحقيق رّؤيا ورّسالة المُنَظَّمة، بالإضافة لأن صياغة واختيار الاستراتيجيات يعتمد على مدى وجود أهداف واضحة ومحددة للمنَظَّمة.

وإن الأهداف الاستراتيجية هي الأساس المنطقي والموجّه الفعلي للمنظَّمة، وسمة تُميّزها عن غيرها من منظّمات المجتمع، ويتّفق جميع الكتاب والباحثين على اختلاف توجّهاتهم الفكرية على ضرورة تحديد أهداف لأية منظَّمة، وعلى أن يتماشى الهدف الرئيس للمنظَّمة مع قيم وتوقعات المساهمين(Taiwo at all,2016,P132).

وَيُعرّف الهدف بأنه: ما نطمح للوصول إليه، ويعكس التغيرات المتوقع إحداثها، ويتحقق بتحقيق غايات المُنَظَّمة (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية،2015،ص8).

وَيُعرف الهدف الاستراتيجي بأنه: تحسين الأعمال الإدارية وتكييفها بحيث تتماشى مع رغبات وتوقعات أصحاب المصلحة (Ezekwe&Egwu,2016,P1)، أما بحسب (Bentor1& Bentor2& Bentor3,2017,p182) فإن الأهداف الاستراتيجية هي: الغايات الّتي يستهدفها النشاط والنتائج المراد تحقيقها، والنهاية الّتي تسعى الإدارة نحوها، وعند وضع الأهداف لابد من مراعاة الاعتبارات الآتية:

- ✓ أن تكون (ذات صلة بالرّؤيا والرّسالة، قابلة لتحقيق ضمن البيئة والموارد المتاحة، قابلة للقياس، محددة بزمن، ذات دلالة استراتيجية، توضّح النتائج النهائية المرغوبة) (Pelicano&Lacaba,2016,P433).
- ✓ أن تكون (مفهومة، مرنة تستوعب التغيرات الطارئة، يتمخّض عن تحقيقها ارتفاع معدلات الأداء على المدى الطويل، تراعي رغبات واهتمامات الأطراف أصحاب المصلحة) (سليطين،2007،ص34).

مفهوم الأزمة وإدارة الأزمة:

مفهوم الأزمة crisis:

الأزمة كمصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي، فقد استخدم لأول مرة بشكل منظم في نطاق العلوم الطبية، وكان يُعبر عن وجود نقطة تحول مهمة أو لحظة مصيرية في حياة المريض يتحول بعدها إما للأسوأ أو للأفضل، وبحلول القرن التاسع عشر وأصبح يستخدم للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وظهر ما يسمى الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية والأزمة الاجتماعية والأزمة الثقافية، وكان لكل منها مؤشرات تعبر عنها حيث تتفق في نقاط وتختلف في نقاط أخرى (الجديلي،2006،ص15) (الواعر،2017،ص55) (آدم،2011،ص12).

والأزمة عبارة عن حدث يسبب خلل في تسلسل الأحداث اليومية للمُنَظَّمة يقودنا للقيام بسلسلة من التفاعلات ينجم عنها غالباً تهديدات ومخاطر لمصالح المُنَظَّمة، مما يتطلب اتخاذ قرارات سريعة في وقت قصير وفي ظروف يسودها التوتر (Paraskevas&Quek,2018,P 420)،

ويقول (Evans & Elphick, 2005, P140) يمكن للأزمة أن تهدد سمعة وحياة وبقاء المُنَظَّمة، ويعرف Brown الأزمة بأنها: الموقف الذي لا تمتلك فيه المُنَظَّمة المعلومات الكافية و الدقيقة اللازمة لاتخاذ قرار، ولا تمتلك الموارد اللازمة للسيطرة على الموقف مما يزيد الوضع سوءً (Brown, 2019, P1)، وعرف خليفة الأزمة الإدارية والتنظيمية بأنها: الأزمة النابعة من وجود التوتر والحيرة لدى المسؤولين داخل المنظمة تجاه انعكاس الأزمة على النواحي الإدارية في المنظمة وأداء العاملين، ولها تأثير على علاقة المنظمة بالجمهور (خليفة،2018،ص22).

ويتفق الباحث مع سليطين في تعريف الأزمة على أنها: حدث يهدد حياة المشروع أو الأشخاص يمكن أن يأخذ نتائج سلبية إن لم يعالج بالشكل الصحيح (سليطين،2017،ص7).

وعن خصائص الأزمة فهي عديدة وأهمها الآتي:

1. التهديد: حيث أنها قد تؤدي إلى خسائر مادية وبشرية كبيرة، تتهدد الاستقرار وقد تنهي حياة المنظمة (Mardani at all,2018,p3).
2. تزيد الضغط والتوتر وذلك بسبب ضيق الوقت المتاح لمواجهتها.

3. التشابك والتداخل في عناصرها وعواملها وأسبابها (إدريس،2017،ص134).

مفهوم إدارة الأزمة Crisis Management:

يُعد علم إدارة الأزمات من العلوم الإنسانية الحديثة، حيث ظهر مصطلح إدارة الأزمات في ستينات القرن الماضي بعد جدال كبير حول تسميته، وتعود حداثة هذا العلم وأسباب ظهوره إلى طبيعة العصر الحالي، بوصفه عالماً متأزماً تتصارع فيه المصالح ، وتتفوق فيه قوة جديدة فاقت القوة العسكرية وهي قوة المعرفة (وسطاني،2018،ص126-127) (ياسمينة ونشيدة، 2019، ص11)، وتقوم عملية إدارة الأزمات على تحديد نقاط الضعف في المنظمة واكتشاف المشاكل لمحاولة منع الأزمات من الحدوث، وبالطبع لا يمكن تجنب كل الأزمات ولكن نستطيع تجنب بعضها عن طريق التخطيط والتواصل الفعال، ولإدارة أزمة ضمن بيئة عمل لا بد من التخطيط المسبق وتطبيق الإدارة الاستراتيجية، ومع ذلك يوجد كثير من المنظمات لا تقوم بالتخطيط باعتباره مضيعة للوقت، ولكن عند وقوع الأزمة لا يمكن أن نراهن على قدرة الأشخاص على إيجاد حل إبداعي في ظل ضغط شديد
(Aboudzadeh&Shoshtari&Hashemnia,2014,P1192)
(Brown,2019,P1) ووفقاً للدراسة التي أجراها Fink وشدد عليها Bergstrom أن المنظمات التي لم تخطط للأزمات ولم تستعد لها استمرت فيها الأزمة أطول بمرتين ونصف من المنظمات التي امتلكت خطط للأزمة (Thumiki at all,2019,P79).

وعرف (Singh&Chahal,2015,P249) إدارة الأزمة بأنها: نظام إدارة قائم على الموقف يتضمن أدواراً ومسؤوليات واضحة وعمليات مرتبطة بالمتطلبات المنظمة التنظيمية، وَعُرِفت أيضاً إدارة الأزمات بأنها عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تشكل خطورة على المنظمات، ومجموعة من الإجراءات الهادفة للسيطرة على الأزمات والحد من تفاقمها (غبار،2015،ص9)، وعرفها (Olawale,2014,P83) بأنها العملية التي تتعامل بها المنظمة مع حدث كبير يهدد المنظمة وأصحاب المصلحة والجمهور العام، ويُعرف (Approach,2007,P17) إدارة الأزمات بأنها عملية تخطيط للأزمات تمكن المُنظَّمة من السيطرة على مسيرتها والاتجاه نحو تحقيق أهدافها، **ويتفق الباحث مع (سليطين،2017،ص8) بتعريف إدارة الأزمات**

بأنها كيفية التعامل مع الأزمات (توقعها، تلافيها، تقليل التأثيرات للأزمات التي يمكن أن لا تمنع، استخلاص الدروس المستفادة منها).

مراحل إدارة الأزمة: مرت نماذج إدارة الأزمات بمراحل متعددة حيث لم يتفق العلماء والممارسون على عدد مراحل إدارة الأزمة، فهناك نماذج تعتمد ثلاث مراحل أو أربع أو خمس وهناك نماذج ب ست مراحل، ومن الأعمال الأساسية لإدارة الأزمات فهم مراحل تتطور الأزمات بافتراض أن الأنشطة تحدث بطريقة متسلسلة (Gray,2017,P)، وأقدم هذه النماذج كان نموذج Fink الذي يتكون من أربع مراحل (المرحلة الأولى عبارة عن إشارات والتلميحات تنشئ عن أزمة محتملة الحدوث، أما المرحلة الثانية هي اندلاع الأزمة، والثالثة مواجهة الأزمة والجهود المبذولة لتجاوزها، أما المرحلة الرابعة فهي إيجاد إشارات تؤكد لأصحاب المصلحة انتهاء الأزمة)، أما نموذج Mitrof تكون من خمس مراحل واختلف عن نموذج Fink بشكل أساسي بالمرحلة الأخيرة (كشف الإشارات، البحث عن عوامل الخطر والحد منها، الوقاية من الأضرار الناجمة عن الأزمة، مرحلة الانتعاش، مراجعة عملية إدارة الأزمة وانتقادها للتعلم منها) (Lauge,2018,P2-3) ويتفق الباحث مع وجهة نظر العلماء التي ترى أن لإدارة الأزمات ثلاث مراحل (قبل و أثناء وبعد) الأزمة:

مرحلة قبل الأزمة: وتمثل هذه المرحلة اتخاذ إجراءات وقائية معينة وذلك للحيلولة دون وقوع الأزمات وتضم هذه المرحلة خطوتين:

- اكتشاف إشارات الإنذار: فإن معظم الأزمات تسبقها سلسلة من إشارات الإنذار المبكر، ولمنع حدوث الأزمات الكبرى تحتاج المنظمة فقط إلى تعلم قراءة إشارات الإنذار المبكر والاستجابة لها بصورة أكثر فاعلية.
- الاستعداد والوقاية.

مرحلة أثناء الأزمة: تعد هذه المرحلة اختباراً حقيقياً للخط المعدة مسبقاً وللتجهيز والتدريبات التي سبقت ظهور الأزمة، وكلما كان الجهد المبذول سابقاً أكبر كلما ذادت قدرة الإدارة في هذه المرحلة، وتتضمن هذه المرحلة الخطوات الآتية:

- احتواء الأضرار والحد منها.
- الرصد.

- التعافي.

مرحلة ما بعد الأزمة: في هذه المرحلة تقوم المنظمة بعلاج الآثار الناجمة عن الأزمة وذلك عن طريق إعادة بناء ما دمرته الأزمة، وتتضمن هذه المرحلة خطوتين:

- إعادة التأهيل.
- التعلم (مسك،2011، ص30) (المغير والعطار والباشا، 2018، ص71-72) (Howell, P58-65).

دور التوجه الاستراتيجي في إدارة الأزمات:

1. يساعد في تحقيق تميز المنظمة في الأداء المالي وتحسين الأداء الكلي.
2. يساعد في جعل المديرين أكثر استجابة لظروف البيئية وتغيراتها (الرحاوي والنعمة، 2018، ص32).
3. يحدد التوجهات المستقبلية للمنظمة (إلى أين تتجه) ينمي عادات التفكير بالمستقبل (إنشاصي، 2019، ص16).
4. تساعد الرسالة الجيدة على خلق منظمة ذات ثقافة تنظيمية أقوى ضد الأزمات.
5. توجه الرسالة الجيدة استجابة المنظمة للأزمات (سليطين،2017،،ص8).
6. ويساعد بيان الرؤيا والرسالة في الكشف عن الفرص والتهديدات واختيار استراتيجيات متماسكة تمنع الأزمات (Koushafard,2013,P6-7).

النتائج والمناقشة (دراسة ميدانية في مديرية الزراعة في اللاذقية)

معامل ألفا كرونباخ (Cronbach'sAlpha):

بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي spss، حسبنا قيمة هذه المعامل وحصلنا على النتائج التالية:

جدول(2): معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الاستبيان

المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرو نباخ
الرؤيا	7	0.729
الرسالة	17	0.943
الأهداف الإستراتيجية	9	0.955
محور التوجه الاستراتيجي	33	0.964

مرحلة قبل الأزمة	16	0.966
مرحلة الأزمة	6	0.944
مرحلة ما بعد الأزمة	6	0.702
كافة محاور الاستبيان	61	0.948

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23

ونلاحظ من الجدول السابق أنّ قيم معامل الثبات (**Cronbach'sAlpha**) لجميع المحاور أكبر من 0.702 وهي معاملات ثبات قوية و قوية جداً، وهذا يدل على ثبات الاستبيان وصلاحيتها للدراسة.

مقياس الصّدق لفقرات الاستبيان

قمنا بحساب المتوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة (متوسط إجابات أفراد العينة عن المحور الأول (التوجه الاستراتيجي(x))، ، متوسط إجابات أفراد العينة عن محور (إدارة الأزمات في مرحلة ما قبل الأزمة y1)، متوسط إجابات أفراد العينة عن محور (إدارة الأزمات في مرحلة الأزمة y2)، متوسط إجابات أفراد العينة عن محور (إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة y3)).

وكذلك حسبنا المتوسط الكلي للفقرات مجتمعة (متوسط إجابات أفراد العينة عن كافة محاور الاستبيان).

ومن ثمّ قمنا بإيجاد مصفوفة الارتباطات الثنائية بين هذه المتغيرات والمتوسط الكلي للفقرات مجتمعة وحصلنا على الجدول الآتي:

جدول(3): مصفوفة الارتباط للعلاقة بين متغيرات الدراسة (متوسط العبارات التي تمثل كل متغير على حدة مع متوسط جميع العبارات):

Correlations

			التوجه الاستراتيجي	مرحلة قبل الأزمة	مرحلة الأزمة	مرحلة ما بعد الأزمة	T
Spearman's rho	التوجه الاستراتيجي	Correlation Coefficient	1.000	.401	.077	.512*	.588*
		Sig. (2-tailed)	.	.111	.769	.035	.013
		N	17	17	17	17	17
	مرحلة قبل الأزمة	Correlation Coefficient	.401	1.000	.715**	.701**	.886**
		Sig. (2-tailed)	.111	.	.001	.002	.000
		N	17	17	17	17	17

مرحلة الأزمة	Correlation Coefficient	.077	.715**	1.000	.319	.596*
	Sig. (2-tailed)	.769	.001	.	.213	.011
	N	17	17	17	17	17
مرحلة ما بعد الأزمة	Correlation Coefficient	.512*	.701**	.319	1.000	.881**
	Sig. (2-tailed)	.035	.002	.213	.	.000
	N	17	17	17	17	17
T	Correlation Coefficient	.588*	.886**	.596*	.881**	1.000
	Sig. (2-tailed)	.013	.000	.011	.000	.
	N	17	17	17	17	17

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23

من الجدول السابق نجد أن هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين كل متغير من المتغيرات المعرفة سالفاً والمتوسط الكلي لعبارات الاستبيان، فبالنسبة للمتغير(متوسط إجابات أفراد العينة عن المحور التوجه الاستراتيجي (x) يرتبط بالمتغير(متوسط إجابات أفراد العينة عن كافة محاور الاستبيان) بمعامل ارتباط $(R = 0.588)$ وهو معامل ارتباط ضعيف ولكنه دال إحصائيا لأنّ احتمال الدلالة $(sig = 0.013)$ أصغر من مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$، وهكذا..

وعلى هذا يمكننا القول: إنّ معاملات الارتباط بين المتغيرات المدروسة (معاملات الاتساق الداخلي) مقبولة ودالة إحصائيا لأنّ:

$$sig < \alpha = 0.05$$

ومنه نجد أن الاستبيان صادقة وتتمتع بثبات فقراتها وبالتالي فهي صالحة للتطبيق على العينة المدروسة.

1. توصيف الأبعاد الخاصة بمحور التوجه الاستراتيجي: وهو مؤلف من ثلاثة أبعاد هي: الرؤيا، الرسالة، و الأهداف الاستراتيجية

<u>البعد الأول: الرؤيا:</u> يبين الجدول الآتي توصيف بعد(الرؤيا):

جدول(4): توصيف بعد (الرؤيا).

البند	بعد الرؤيا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	احصائية t	احتمال الدلالة	القرار
1	الرؤيا الاستراتيجية للمنظمة مشتركة يتقاسمها الجميع	3.16	1.003	31.741	63.2	1.256	.214	غير دال

2	الرؤيا الاستراتيجية للمنظمة موجزة	3.25	.915	28.154	65	2.202	.031	دال
3	الرؤيا الاستراتيجية محددة للطموحات المستقبلية للمنظمة	3.59	.775	21.588	71.8	6.012	.000	دال
4	الرؤيا الاستراتيجية للمنظمة تتسم بالاستقرار النسبي وتحوي قدراً من التحدي المستمر	3.24	1.103	34.043	64.8	1.713	.092	غير دال
5	الرؤيا الاستراتيجية للمنظمة منسجمة مع قيم الشركة	3.62	.941	25.994	72.4	5.224	.000	دال
6	الرؤيا الاستراتيجية للمنظمة محددة بوقت	2.29	.812	24.681	65.8	2.794	.007	دال
7	الرؤيا الاستراتيجية للمنظمة ملهمة ومثيرة للحماس لجميع أعضاء الشركة	3.25	1.164	35.815	65	1.732	.088	غير دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي23 spss

– بالنظر إلى الجدول السابق (4) يتضح من نتيجة اختبار البنود (5،2،3) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أكبر من متوسط المقياس المستخدم /3/ ويتضح من نتيجة اختبار البنود (1،4،7) أنّ قيمة احتمال الدلالة أكبر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أكبر من متوسط المقياس المستخدم /3/ وهذا يعني:

تتوافق خصائص الرؤيا الاستراتيجية في مديرية الزراعة بدرجة كبيرة مع خصائص الرؤيا الاستراتيجية وفقاً للمفهوم العلمي، والمفروض توافرها، أي أنّ الرؤيا الاستراتيجية للمديرية تتسم بالآتي: (مشتركة يتقاسمها الجميع، موجزة، محددة للطموحات المستقبلية للمنظمة تحقيقاً للتميز عن الآخرين، تتسم بالاستقرار النسبي وتحوي قدراً من التحدي المستمر، منسجمة مع قيم الشركة، ملهمة ومثيرة للحماس لجميع أعضاء الشركة).

ويتضح من اختبار البند رقم (6) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أصغر من متوسط المقياس المستخدم /3/ وهذا يعني لا تتوافق خصائص الرؤيا الاستراتيجية في مديرية الزراعة مع خصائص الرؤيا الاستراتيجية وفقاً للمفهوم العلمي بما يتضمنه البند رقم (6) أي أنّ الرؤيا الاستراتيجية للمديرية ليست محددة بوقت.

– وبالنّظر إلى قيم معامل الاختلاف (C.V%) لجميع العبارات نجد أنّ أصغر قيمة له 21.588% وأكبر قيمة 35.815%، وهذا يؤشر إلى محدودية التباين في إجابات أفراد المجتمع المدروس حول واقع بعد (الرؤيا).

– تشير قيم الأهمية النسبية لجميع أسئلة بعد الرؤيا أنها ذات أهمية نسبية متوسطة وكبيرة، وحاز السؤال رقم (5) على أعلى أهمية نسبية من وجهة نظر أفراد العينة وتبلغ قيمتها (72.4) وهذا يشير إلى أهمية انسجام الرؤيا الاستراتيجية مع قيم المديرية ويليه في الأهمية السؤال رقم (3) المتعلق بتحديد الرؤيا لطموحات المديرية، أما السؤال الذي حاز على أقل أهمية نسبية هو السؤال (1) المتعلق بمدى تقاسم أفراد المديرية لتلك الرؤيا.

البعد الثاني: الرسالة: يبين الجدول التالي توصيف بعد(الرسالة):

جدول(5): توصيف بعد (الرسالة)

البند	بعد الرسالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	احصائية t	احتمال الدلالة	القرار
1	رسالة منظمتكم محددة	4.75	.983	20.69	95	14.095	.000	دال
2	رسالة منظمتكم مكتوبة	3.35	1.985	59.25	67	1.396	.168	غير دال
3	رسالة منظمتكم منشورة	2.52	1.958	77.70	50.4	-1.930-	.038	دال
4	رسالة منظمتكم بمتناول جميع الأطراف أصحاب المصلحة معها	2.65	1.985	74.91	53	-1.396-	.048	دال
5	تتشاركون في صياغة رسالة منظمتكم	2.84	1.019	35.88	56.8	-1.236-	.221	غير دال
6	تتضمن رسالة منظمتكم معلومات واضحة عن: مجموعة العملاء الذين سيتم اشباع حاجاتهم ورغباتهم	3.75	.567	15.12	75	10.442	.000	دال
7	تتضمن رسالة منظمتكم معلومات واضحة عن: طبيعة حاجات ورغبات عملائها	3.86	.535	13.86	77.2	12.728	.000	دال
8	تتضمن رسالة منظمتكم معلومات واضحة عن: الموارد المميزة الموجودة فيها	4.02	.336	8.36	80.4	24.024	.000	دال
9	تتضمن رسالة منظمتكم معلومات واضحة عن: القيم الأساسية فيها	3.40	.925	27.21	68	3.404	.001	دال
10	تتضمن رسالة منظمتكم معلومات واضحة عن: القوى الدافعة لها	3.08	.867	28.15	61.6	.727	.470	غير دال
11	تراعي رسالة منظمتكم مطالب جميع الاطراف أصحاب المصلحة	3.21	.883	27.51	64.2	1.855	.068	غير دال

12	المعلومات التي تتضمنها رسالة منظمتكم تعكس وجود فكر استراتيجي	4.05	.658	16.25	81	12.634	.000	دال
13	بيانات رسالة منظمتكم حقيقية	4.03	.647	16.05	80.6	12.661	.000	دال
14	بيانات رسالة منظمتكم غير مبالغ فيها	3.90	.499	12.79	78	14.396	.000	دال
15	رسالة منظمتكم قابلة للتحقيق	3.98	.458	11.51	79.6	17.069	.000	دال
16	رسالة منظمتكم بمثابة مرشد واطار عام للمديرين يتم من خلاله اتخاذ الاستراتيجيات المختلفة داخل المنظمة.	3.51	.821	23.39	70.2	4.913	.000	دال
17	رسالة منظمتكم تثير شعور ايجابي يقود ويحرك كافة الأطراف أصحاب المصلحة للعمل معها.	3.68	.913	24.81	73.6	5.935	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss 23

– بالنظر إلى الجدول السابق (5) يتضّح من نتيجة اختبار البنود (1،6،7،8،9،12،13،14،15،16،17) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أكبر من متوسط المقياس المستخدم /3/ ومن نتيجة اختبار البنود (2،10،11) أنّ قيمة احتمال الدلالة أكبر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أكبر من متوسط المقياس المستخدم /3/ ومن نتيجة اختبار البنود (5) أنّ قيمة احتمال الدلالة أكبر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أصغر من متوسط المقياس المستخدم /3/ وهذا يعني تتوافق خصائص بعد الرسالة الاستراتيجية في مديرية الزراعة بدرجة كبيرة مع خصائص الرسالة وفقاً للمفهوم العلمي، والمفروض توافرها، أي أنّ الرسالة الاستراتيجية للمديرية تتسم بالآتي: (محددة، مكتوبة، يشارك العاملين في صياغتها، تتضمن معلومات واضحة عن مجموعة العملاء الذين سيتم إشباع حاجاتهم ورغباتهم، تتضمن معلومات واضحة عن طبيعة حاجات ورغبات عملائها، تتضمن معلومات واضحة عن الموارد المميزة الموجودة فيها، تتضمن معلومات واضحة عن القيم الأساسية فيها، تتضمن معلومات واضحة عن القوى الدافعة لها، تراعي مطالب جميع الأطراف أصحاب المصلحة، المعلومات التي تتضمنها تعكس وجود فكر استراتيجي، بياناتها حقيقية، بياناتها غير مبالغ فيها، قابلة للتحقيق، بمثابة مرشد وإطار عام للمديرين، تثير شعور ايجابي يقود ويحرك كافة الأطراف أصحاب المصلحة للعمل معها).

ويتضّح من اختبار البندين رقم (4،3) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أصغر من متوسط المقياس المستخدم /3/ وهذا يعني عدم توافق خصائص الرسالة في مديرية الزراعة مع خصائص الرسالة وفقاً للمفهوم العلمي فيما يتضمن البندين رقم (3،4) وأن رسالة مديرية الزراعة في اللاذقية غير منشورة وليست بمتناول جميع الأطراف أصحاب المصلحة.

– بالنّظر إلى قيم معامل الاختلاف (C.V%) لجميع العبارات نجد أنّ هناك تباين في إجابات أفراد المجتمع المدروس حول واقع بعد (الرسالة)، بمعنى اتجاه إجابات أفراد العينة على هذا البعد غير منسجمة.

– حاز السؤال رقم (1) على أعلى أهمية نسبية من وجهة نظر أفراد العينة وتبلغ قيمتها (95) وهي قيمة كبيرة جدا وهذا يشير إلى أهمية وجود رسالة محددة لدى المديرية، ويليه في الأهمية النسبية السؤال رقم (12) أما السؤال الذي حاز على أقل أهمية نسبية كان السؤال رقم (3) بقيمة (50.4) وهي قيمة ضعيفة.

<u>البعد الثالث: الأهداف الاستراتيجية:</u> يبين الجدول التالي توصيف بعد (الأهداف الاستراتيجية)

جدول(6): توصيف بعد (الأهداف الاستراتيجية)

البند	بعد الأهداف الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية%	احصائية t	احتمال الدلالة	القرار
1	تتشاركون في صياغة الاهداف الاستراتيجية لمنظمتكم	4.00	.898	22.45	80	8.839	.000	دال
2	تراعي الاهداف الاستراتيجية لمنظمتكم مطالب (عملائها، موظفيها، المجتمع الذي تعمل به)	3.84	.545	14.19	76.8	12.253	.000	دال
3	تتصف الاهداف الاستراتيجية بالدقة	4.06	.396	9.75	81.2	21.291	.000	دال
4	تتصف الاهداف الاستراتيجية بالقابلية للقياس الكمي	3.63	.679	18.71	72.6	7.420	.000	دال
5	تتصف الاهداف الاستراتيجية لمنظمتكم بأنها محددة بوقت لتنفيذها	4.02	.582	14.48	80.4	13.860	.000	دال
6	تتصف الاهداف الاستراتيجية لمنظمتكم بالتحدي والواقعية	3.62	.705	19.48	72.4	6.965	.000	دال
7	تتصف الاهداف الاستراتيجية لمنظمتكم	4.65	.544	11.70	93	24.106	.000	دال

							بالوضوح	
دال	.000	25.515	80	7.78	.311	4.00	تتصف الاهداف الاستراتيجية لمنظمتكم بأنها مرنة تستوعب المتغيرات الطارئة	8
دال	.000	15.442	79	12.41	.490	3.95	يتمخض عن تحقيق الاهداف الاستراتيجية لمنظمتكم ارتفاع معدلات أداء الشركة على المدى الطويل	9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي23 spss

– بالنظر إلى الجدول السابق (6) يتضّح من نتيجة اختبار البنود (1،2،3،4،5،6،7،8،9) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أكبر من متوسط المقياس المستخدم /3/ وهذا يعني توافق خصائص بعد الأهداف الاستراتيجية لمديرية الزراعة بدرجة كبيرة مع خصائص الأهداف الاستراتيجية وفقاً للمفهوم العلمي، والمفروض توافرها، أي أنّ الأهداف الاستراتيجية للمديرية تتسم بالآتي: (تتم مشاركة الأفراد في صياغتها، تراعي الاهداف الاستراتيجية للمديرية مطالب (عملائها، موظفيها، المجتمع الذي تعمل به)، تتصف بالدقة، تتصف بالقابلية للقياس الكمي، تتصف بأنها محددة بوقت لتنفيذها، تتصف بالتحدي والواقعية، تتصف بالوضوح، تتصف بأنها مرنة تستوعب المتغيرات الطارئة، يتمخض عن تحقيقها ارتفاع معدلات أداء الشركة على المدى الطويل).

– بالنّظر إلى قيم معامل الاختلاف (C.V%) لجميع العبارات نجد أنّ أصغر قيمة له 7.78% وأكبر قيمة 22.45%، وهذا يؤشر إلى محدودية التباين في إجابات أفراد المجتمع المدروس حول بعد (الأهداف الاستراتيجية).

– حاز السؤال رقم (7) على أعلى أهمية نسبية بقيمة (93) وهي قيمة كبيرة جداً وهو يدل على ضرورة وضوح الأهداف الاستراتيجية في المديرية، أما السؤال الذي حاز على أقل أهمية نسبية كان السؤال رقم (6) بقيمة (72.4) وهيي قيمة كبيرة أيضاً.

<u>توصيف المحاور الخاصة بإدارة الأزمات</u> وهو مؤلف من ثلاثة محاور هي: (إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة، إدارة الأزمات في مرحلة الأزمة، إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة)

<u>المحور الرابع: إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة:</u> يبين الجدول التالي توصيف محور إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة.

جدول(7): توصيف محور إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة

البند	محور إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	احصائية t	احتمال الدلالة	القرار
1	يتم اكتشاف أزمات محتملة من خلال عملية تحليل البيئة الداخلية	4.13	.609	14.75	82.6	14.692	.000	دال
2	يتم اكتشاف أزمات محتملة من خلال عملية تحليل البيئة الخارجية	4.21	.484	11.50	84.2	19.690	.000	دال
3	تضع منظمتكم سيناريوهات الأزمة التي يمكن أن تواجه المنظمة	3.90	.756	19.38	78	9.500	.000	دال
4	تحدد منظمتكم (امكانية حدوث كل خطر يمكن أن يواجه المنظمة ومدى تأثيره على فترات طويلة)	2.92	.439	10.89	80.6	18.664	.000	دال
5	تعتمد منظمتكم أنظمة انذار مبكرة في تحديد المؤشرات التي تتنبأ بإمكانية حدوث بعض الأزمات	3.95	.521	13.19	79	14.497	.000	دال
6	تقوم منظمتكم بمراجعة مؤشرات حدوث الأزمات	3.94	.592	15.03	78.8	12.551	.000	دال
7	تقوم المنظمة بتطوير استراتيجيات لمنع الأزمات المحتملة من الظهور	2.80	.465	11.34	82	18.679	.000	دال
8	تقوم المنظمة بتطوير استراتيجيات للاستعداد لتلك الأزمات المحتملة التي لا يمكن أن تزال	3.94	.644	16.35	78.8	11.535	.000	دال
9	تشكل منظمتكم الهيكل التنظيمي المتوافق مع استراتيجيات معالجة أزماتها المحتملة	3.71	.750	20.22	74.2	7.561	.000	دال
10	تعدل منظمتكم ثقافتها التنظيمية بحيث تتوافق مع استراتيجيات معالجة أزماتها	3.71	.551	14.85	74.2	10.280	.000	دال
11	تهيأ منظمتكم القيادات اللازمة لتنفيذ استراتيجيات معالجة أزماتها	3.43	.837	24.40	68.6	4.064	.000	دال
12	تشكل منظمتكم فرق الأزمة اللازمة لتنفيذ استراتيجيات معالجة أزماتها	3.62	.812	22.43	72.4	6.053	.000	دال
13	يتم تدريب فريق الأزمة من أجل التصدي للأزمات	3.54	.947	26.75	70.8	4.521	.000	دال
14	يتم تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيات معالجة أزماتها	4.13	.336	8.14	82.6	26.652	.000	دال
15	تعمل على تأمين التقنيات والأنظمة الادارية اللازمة التي تدعم استراتيجيات معالجة أزماتها	4.05	.215	5.31	81	38.735	.000	دال
16	يتم اختبار الاستراتيجيات المرسومة، وفرق الأزمة والأجهزة، وقدرات الموظفين، وذلك عن طريق تقليد الأزمات المحتملة من أجل الوقوف على مواطن الخلل ومعالجتها	3.71	.792	21.35	74.2	7.161	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss 23

– بالنظر إلى الجدول السابق (7) يتضّح من نتيجة اختبار البنود (1،2،3،5،6،8،9،10،11،12،13،14،15،16) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أكبر من متوسط المقياس المستخدم /3/ وهذا يعني تتوافق خصائص محور إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة في مديرية الزراعة بصورة كبيرة مع خصائص إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة وفقاً للمفهوم العلمي، والمفروض توافرها، أي أنّ إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة تتسم بالآتي: (يتم اكتشاف أزمات محتملة من خلال عملية تحليل البيئة الداخلية، يتم اكتشاف أزمات محتملة من خلال عملية تحليل البيئة الخارجية، تضع منظمتكم كل سيناريوهات الأزمة التي يمكن أن تواجه المنظمة، تعتمد منظمتكم أنظمة إنذار مبكرة في تحديد المؤشرات التي تتنبأ بإمكانية حدوث بعض الأزمات، تقوم منظمتكم بمراجعة مؤشرات حدوث الأزمات، تقوم المنظمة بتطوير استراتيجيات للاستعداد لتلك الأزمات المحتملة التي لا يمكن أن تزال، تشكل منظمتكم الهيكل التنظيمي المتوافق مع استراتيجيات معالجة أزماتها المحتملة، تعدل منظمتكم ثقافتها التنظيمية بحيث تتوافق مع استراتيجيات معالجة أزماتها، تهيأ منظمتكم القيادات اللازمة لتنفيذ استراتيجيات معالجة أزماتها، تشكل منظمتكم فرق الأزمة اللازمة لتنفيذ استراتيجيات معالجة أزماتها، يتم تدريب فريق الأزمة من أجل التصدي للأزمات، يتم تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيات معالجة أزماتها، تعمل على تأمين التقنيات والأنظمة الإدارية اللازمة التي تدعم استراتيجيات معالجة أزماتها، يتم اختبار الاستراتيجيات المرسومة وفرق الأزمة والأجهزة، وقدرات الموظفين وذلك عن طريق تقليد الأزمات المحتملة من أجل الوقوف على مواطن الخلل ومعالجتها).

ويتضح من نتيجة اختبار البندين (4،7) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أصغر من متوسط المقياس المستخدم /3/ وهذا يعني عدم توافق خصائص محور إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة في مديرية الزراعة مع خصائص إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة وفقاً للمفهوم العلمي فيما يخص البندين (4،7) أي أنّ المديرية لا تقوم بتحديد ودراسة كل المخاطر التي من الممكن أن تواجهها وتأثيرها عليها، ولا تقوم بتطوير استراتيجيات تمنع الأزمات المحتملة من الظهور بل تقوم فقط بتطوير استراتيجيات للتعامل مع هذه الأزمات.

– بالنّظر الى قيم معامل الاختلاف (C.V%) لجميع العبارات نجد أنّ أصغر قيمة له 5.31% وأكبر قيمة 26.75%، وهذا يؤشر إلى محدودية التباين في إجابات أفراد المجتمع المدروس حول واقع محور إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة.

– تشير قيم الأهمية النسبية أنها كبيرة جداً للأسئلة (1و2و14) وكبيرة لباقي الأسئلة.

المحور الخامس: إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة: يبين الجدول التالي توصيف محور إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة.

جدول(8): توصيف محور إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة

البند	محور إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	إحصائية t	احتمال الدلالة	القرار
1	عند حدوث أزمات متنبأ بها يتم تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة مسبقاً	4.05	.455	11.23	81	18.260	.000	دال
2	عند حدوث أزمات مفاجئة يتم مراقبة تطور الأزمة من أجل فهم خصائصها	3.92	.725	18.50	78.4	10.077	.000	دال
3	تقومون بفحص خصائص الأزمات عند حدوثها بشكل مفاجئ	4.05	.607	14.99	81	13.695	.000	دال
4	يتم ابتكار الاستجابة في الأزمات المفاجئة لمنظمتكم	4.17	.459	11.01	83.4	20.299	.000	دال
5	تقوم منظمتكم بالرقابة الجارية على استراتيجيات أزماتها، من أجل التأكد من سيرها على الشكل المطلوب، ومن ثم التصويب اذا استدعى الأمر ذلك	4.16	.545	13.10	83.2	16.877	.000	دال
6	تقوم منظمتكم بالرقابة اللاحقة على استراتيجيات أزماتها، وذلك للتأكد من أنّ الاستراتيجيات قد حققت المطلوب، ومن ثم القيام بالتصرف المناسب	3.98	.458	11.51	79.6	17.069	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي23 spss

– بالنظر إلى الجدول السابق (8) يتضّح من نتيجة اختبار البنود (1،2،3،4،5،6) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أكبر من متوسط المقياس المستخدم /3/وهذا يعني توافق خصائص محور إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة في مديرية الزراعة بدرجة كبيرة جداً مع خصائص إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة وفقاً للمفهوم العلمي، والمفروض توافرها، أي أنّ إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة تتسم بالآتي: (عند حدوث أزمات متنبأ بها يتم تنفيذ

الاستراتيجيات الموضوعة مسبقاً، عند حدوث أزمات مفاجئة يتم مراقبة تطور الأزمة من أجل فهم خصائصها، تقومون بفحص خصائص الأزمات عند حدوثها بشكل مفاجئ، يتم ابتكار الاستجابة في الأزمات المفاجئة لمنظمتكم، تقوم منظمتكم بالرقابة الجارية على استراتيجيات أزماتها من أجل التأكد من سيرها على الشكل المطلوب ومن ثم التصويب إذا استدعى الأمر ذلك، تقوم منظمتكم بالرقابة اللاحقة على استراتيجيات أزماتها وذلك للتأكد من أنّ الاستراتيجيات قد حققت المطلوب ومن ثم القيام بالتصرف المناسب).

– بالنّظر الى قيم معامل الاختلاف (C.V%) لجميع العبارات نجد أنّ أصغر قيمة له 11.01% وأكبر قيمة 18.50%، وهذا يؤشر الى محدودية التباين في إجابات أفراد المجتمع المدروس حول واقع محورا دارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة.

– تشير قيم الأهمية النسبية أنها كبيرة جداً للسؤالين (4 و5) وكبيرة لباقي الأسئلة.

المحور السادس: ادارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة: يبين الجدول التالي توصيف محور إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة.

جدول(9): توصيف محور إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة

البند	محور إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	احصائية t	احتمال الدلالة	القرار
1	تقوم منظمتكم باستخلاص الدروس والعبر المستفادة من الأزمات وكيفية التعامل معها	4.27	.574	13.44	85.4	17.566	.000	دال
2	يتم التعلم من تجارب الشركات الأخرى في الأزمات	4.16	.574	13.80	83.2	16.029	.000	دال
3	تقوم منظمتكم بوضع الضوابط لعدم تكرار الأزمات بالمستقبل	4.11	.542	13.19	82.2	16.268	.000	دال
4	لدى المنظمة سجل عن الدروس المستفادة من الأزمات	2.70	.613	14.26	86	16.863	.000	دال
5	يتم مكافأة الموظفين الذين أبدوا مستوى أداء جيد خلال الأزمة	3.70	.961	25.97	74	5.768	.000	دال
6	يتم اعادة تقييم العلاقة مع الموظفين الذين أبدوا أداء سيء خلال التعامل مع الأزمة	4.14	.669	16.16	82.8	13.568	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss 23

– بالنظر إلى الجدول السابق (9) يتضّح من نتيجة اختبار البنود (1،2،3،5،6) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أكبر من متوسط المقياس المستخدم /3/وهذا يعني توافق خصائص محور إدارة الأزمات في مرحلة بعد الأزمة في مديرية الزراعة بدرجة كبيرة جداً مع خصائص إدارة الأزمات في مرحلة بعد الأزمة وفقاً للمفهوم العلمي، والمفروض توافرها، أي أنّ إدارة الأزمات في مرحلة بعد الأزمة تتسم بالآتي: (تقوم منظمتكم باستخلاص الدروس والعبر المستفادة من الأزمات وكيفية التعامل معها، يتم التعلم من تجارب الشركات الأخرى في الأزمات، تقوم منظمتكم بوضع الضوابط لعدم تكرار الأزمات بالمستقبل، يتم مكافأة الموظفين الذين أبدوا مستوى أداء جيد خلال الأزمة، يتم إعادة تقييم العلاقة مع الموظفين الذين أبدوا أداء سيء خلال التعامل مع الأزمة).

ويتضح من اختبار البند رقم (4) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من 0.05، والمتوسط الحسابي الذي حصلت عليه مديرية الزراعة أصغر من متوسط المقياس المستخدم /3/ وهذا يعني عدم توافق خصائص إدارة الأزمات في مرحلة بعد الأزمة في مديرية الزراعة مع خصائص إدارة الأزمات في مرحلة بعد الأزمة بالفهم العملي فيما يخص هذا البند ما يعني عدم امتلاك المديرية لسجل يحتوي على الدروس والعبر المستفادة من الأزمات.

– بالنّظر الى قيم معامل الاختلاف (C.V%) لجميع العبارات نجد أنّ أصغر قيمة له 13.44% وأكبر قيمة 25.97%، وهذا يؤشر الى محدودية التباين في إجابات أفراد المجتمع المدروس حول واقع محورا دارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة.

– تشير قيم الأهمية النسبية أنها كبيرة للسؤال (5) وكبيرة جداً لبقية الأسئلة.

دراسة علاقة التوجّه الاستراتيجي بإدارة الأزمات:

عملنا هنا على اختبار الفرضيات الرئيسية لبحثنا وفق الآتي:

الفرضية الاولى:

لا يوجد علاقة معنوية بين تحديد التوجّه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة في مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS واستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، لدراسة انحدار إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة(y_1) على أبعاد محور تحديد التوجّه

الاستراتيجي الرّؤيا(x_{1-1})، الرّسالة(x_{1-2})، الأهداف الاستراتيجية (x_{1-3})، وحصلنا على المخرجات التالية:

جدول (10): ملخص العلاقة بين محور تحديد التوجّه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sig
1	.447	.200	.187	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي23 spss

يبين الجدول السابق ملخصاً عن النماذج المدروسة وفق طريقة **Stepwise**[1]، ووفقاً لهذه الطريقة فإنّ النموذج الأنسب هو النموذج الأول (*عرضنا فقط النموذج الأنسب*)، فبالنسبة للنموذج المقترح يظهر معامل الارتباط المتعددR= 0.447 وهو معامل ارتباط ضعيف، وقيمة معامل التحديد المصحح$R^2 = 0.187$تشير الى أنّ حوالي 19% من التغيرات في المتغير التابع (ادارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة) تفسرها المتغيرات المستقلة (أبعاد تحديد التوجّه الاستراتيجي) وفقاً للنموذج المقترح.

وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة Sig= 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة α= 0.05 وهذا يعني قبول معادلة الانحدار.

وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول يوجد علاقة معنوية بين محور تحديد التوجّه الاستراتيجي و إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة في مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية.

والجدول التالي يظهر معلمات النموذج بين إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة وأبعاد محور تحديد التوجّه الاستراتيجي:

جدول (11): معلمات النموذج بين إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة وأبعاد محور تحديد التوجّه الاستراتيجي

[1] بحسب طريقة stepwise يقوم البرنامج بإدخال المتغيرات المستقلة الى المعادلة بالتدريج مع اجراء الاختبار في كل عملية ادخال، حيث يتم استبعاد المتغيرات المستقلة التي لا تتمتع بالارتباط المعنوي مع التابع في كل مرحلة، وآخر النماذج المقترحة هو الأكثر مناسبة وهنا هو النموذج الرابع.

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.128	.196		15.988	.000
	الرّؤيا	.225	.058	.447	3.902	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي23 spss

الجدول (11) والذي يحتوي على معاملات المتغيرات لمعادلة الانحدار الأنسب، حيث وبحسب طريقة **Stepwise** فإننا نختار النموذج الأخير، حيث تبين وفقاً لنموذج الانحدار الأمثل بأن ***بعد الرؤيا فقط له تأثير معنوي في إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة***، حيث أنّ قيمة احتمال الدلالة Sig= 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة α= 0.05.

الفرضية الثانية:

لا يوجد علاقة معنوية بين محور تحديد التوجّه الاستراتيجي و إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة في مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS واستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، لدراسة انحدار إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة(y_2) على أبعاد محور تحديد التوجّه الاستراتيجي الرّؤيا(x_{1-1})، الرسالة(x_{1-2})، الأهداف الاستراتيجية (x_{1-3})، وحصلنا على المخرجات التالية:

جدول (12): ملخص العلاقة بين محور تحديد التوجّه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sig
1	.369	.136	.122	.003

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي23 spss

يبين الجدول أن معامل الارتباط المتعددR= 0.369 وهو معامل ارتباط ضعيف، وقيمة معامل التحديد المصحح$R^2 = 0.122$تشير الى أنّ حوالي 12% من التغيرات في المتغير التابع (ادارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة) تفسرها المتغيرات المستقلة (أبعاد تحديد التوجّه الاستراتيجي) وفقاً للنموذج المقترح.

وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة Sig= 0.003 وهي أصغر من مستوى الدلالة α= 0.05 وهذا يعني قبول معادلة الانحدار.

وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول توجد علاقة معنوية بين محور تحديد التوجّه الاستراتيجي و إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة في مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية.

والجدول التالي يظهر معلمات النموذج بين إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة وأبعاد محور تحديد التوجه الاستراتيجي:

جدول (13): معلمات النموذج بين إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة وأبعاد محور تحديد التوجّه الاستراتيجي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.002	.664		3.014	.004
	الأهداف الاستراتيجية	0.517	0.167.	0.369	3.097	0.003

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي23 spss

ويبين الجدول(13) ووفقاً لنموذج الانحدار الأمثل بأن ***بعد الأهداف الاستراتيجية فقط له تأثير معنوي في إدارة الأزمات في مرحلة حدوث الأزمة***، حيث أنّ قيمة احتمال الدلالة Sig= 0.003 وهي أصغر من مستوى الدلالة α= 0.05.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد علاقة معنوية بين محور تحديد التوجّه الاستراتيجي و إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة في مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS واستخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد، لدراسة انحدار إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة(y_3) على أبعاد محور تحديد التوجّه الاستراتيجي الرّؤيا(x_{1-1})، الرّسالة(x_{1-2})، الأهداف الاستراتيجية(x_{1-3})، وحصلنا على المخرجات التالية:

جدول (14): ملخص العلاقة بين محور تحديد التوجّه الاستراتيجي وادارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sig

1	.248	.062	.046	.050

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي23 spss

يبين الجدول أن معامل الارتباط المتعدد0.248 =R وهو معامل ارتباط ضعيف، وقيمة معامل التحديد المصحح0.046 = R^2تشير الى أنّ حوالي 5% فقط من التغيرات في المتغير التابع (ادارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة) تفسرها المتغيرات المستقلة (أبعاد محور تحديد التوجّه الاستراتيجي) وفقاً للنموذج المقترح.

وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة 0.050 =Sig وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.1 =α وهذا يعني قبول معادلة الانحدار.

وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول يوجد علاقة معنوية بين محور تحديد التوجّه الاستراتيجي و إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة في مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية.

الجدول التالي يظهر معلمات النموذج بين إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة وأبعاد محور تحديد التوجّه الاستراتيجي:

جدول (15): معلمات النموذج بين إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة وأبعاد محور تحديد التوجّه الاستراتيجي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.301	.907		2.538	.014
	الأهداف الاستراتيجية	.456	.228	.248	2.003	.050

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي23 spss

ويبين الجدول (15) ووفقاً لنموذج الانحدار الأمثل بأن ***بعد الأهداف الاستراتيجية فقط له تأثير معنوي في إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الأزمة***، حيث أنّ قيمة احتمال الدلالة Sig= 0.05 أصغر من مستوى الدلالة 0.1 =α.

الاستنتاجات و المقترحات:

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان أهمها الآتي:

أولاً: وجود توافق كبير بين خصائص التوجّه الاستراتيجي في مديرية الزراعة في اللاذقية وبين خصائص التوجّه الاستراتيجي وفقاً للمفهوم العلمي، وفيما يلي تفصيل لهذا التوافق:

1. وجود توافق كبير بين خصائص الرّؤيا في مديرية الزراعة في اللاذقية وبين خصائص الرّؤيا في المفهوم العلمي، ولكن اختلفت عنها بعدم تحديد زمن للرّؤيا في مديرية الزراعة.
2. وجود توافق كبير بين خصائص الرّسالة في مديرية الزراعة في اللاذقية وبين خصائص الرّسالة وفقاً للمفهوم العلمي، ولكن لم توجد رسالة منشورة بشكل واضّح لمديرية الزراعة وإنما يوجد بديل عنها أهداف عامة للمنظَّمة ومبادئ عامة تحتوي على القيم الأساسية الّتي يجب أن يلتزم بها جميع أعضاء المديرية، وأن الرسالة ليست بمتناول جميع الأطراف أصحاب المصلحة مع مديرية الزراعة.
3. توافق كبير بين خصائص الأهداف في مديرية الزراعة في اللاذقية وبين الخصائص بالمفهوم العلمي.

ثانياً: وجود توافق كبير بين كيفية إدارة الأزمات في مديرية الزراعة في اللاذقية وبين كيفية إدارة الأزمات وفقاً للمفهوم العلمي، وفيما يلي تفصيل لهذا التوافق في كل مرحلة:

1. وجود توافق بين كيفية إدارة الأزمات في (مرحلة قبل الأزمة) في مديرية الزراعة في اللاذقية وبين كيفية إدارة الأزمات وفقاً للمفهوم العلمي، ولكن المديرية لا تقوم بتحديد ودراسة كل المخاطر التي من الممكن أن تواجهها ولا تدرس تأثير كل خطر لفترة طويلة ولا تقوم المديرية بتطوير استراتيجيات تمنع الأزمات المحتملة من الظهور بل تقوم فقط بتطوير استراتيجيات للتعامل مع هذه الأزمات.
2. وجود توافق بين كيفية إدارة الأزمات في (مرحلة أثناء الأزمة) في مديرية الزراعة في اللاذقية وبين كيفية إدارة الأزمات وفقاً للمفهوم العلمي.
3. وجود توافق بين كيفية إدارة الأزمات في (مرحلة بعد الأزمة) في مديرية الزراعة في اللاذقية وبين كيفية إدارة الأزمات وفقاً للمفهوم العلمي، ولكن لا تمتلك المديرية سجل للدروس والعبر المستفادة من الأزمات.

ثالثاً: وجود علاقة ارتباط معنوية بين التوجه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مديرية الزراعة في اللاذقية، وفيما يلي تفصيل لهذا الارتباط:

1. وجود ارتباط ضعيف بين التوجه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مديرية الزراعة في اللاذقية في مرحلة قبل الأزمة وكان لبعد الرؤيا فقط تأثير معنوي في إدارة الأزمات في مرحلة قبل الأزمة.
2. وجود ارتباط ضعيف بين التوجه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مديرية الزراعة في اللاذقية في مرحلة حدوث الأزمة وكان لبعد الأهداف الاستراتيجية فقط تأثير معنوي في إدارة الأزمة في مرحلة حدوث الأزمة.
3. وجود ارتباط ضعيف بين التوجه الاستراتيجي وإدارة الأزمات في مديرية الزراعة في اللاذقية في مرحلة ما بعد الأزمة وكان لبعد الأهداف الاستراتيجية فقط تأثير معنوي في إدارة الأزمة في مرحلة ما بعد الأزمة.

وقد توصلت الدراسة بناء على النتائج إلى **المقترحات** الآتية:

1. ضرورة قيام مديرية الزراعة في اللاذقية بتحديد زمن للرؤيا الاستراتيجية الخاصة بها.
2. ضرورة نشر رسالة المديرية بعد كتابتها في كل قسم من أقسامها، وعلى موقعها الالكتروني أيضاً، وضعها، في متناول جميع الأطراف أصحاب المصلحة.
3. ضرورة قيام المديرية بتحديد كل المخاطر التي من الممكن أن تواجهها وتأثيرها عليها، والقيام بتطوير استراتيجيات تمنع الأزمات المحتملة من الظهور.
4. ضرورة امتلاك المديرية سجل خاص بالأزمات يتضمن الأزمات وطرق معالجتها والدروس والعبر المستفادة منها.

المراجع العربية

- إنشاصي، رامي ابراهيم محمود، (2019)، **التوجه الاستراتيجي لدى جمعيات النسوية في المحافظات الجنوبية وعلاقته بالثقة التنظيمية**، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة الاقصى.
- الزريقات، خالد خلف سالم، (2012)، أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، ص 284 – ص 324.
- الرحاوي، سوازن محمود محمد، النعمة، عادل ذاكي، (2019)، دور التوجه الاستراتيجي في إقامة متطلبات نظام الإنتاج في الوقت المحدد: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء في الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة بالموصل، مجلة الرافدين، العدد 123، المجلد 38، ص28– ص48.
- آدم، محمد عيسى أحمد، (2015)، **دور التخطيط الاستراتيجي في حراسة وتأمين المنشآت العامة**، رسالة دكتورة، جامعة الرباط الوطني.
- خليل، ايمان، (2016)، **التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية (دراسة حالة بلدية المقارين)**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الانسانية.
- عبد اللات، أحمد عجاج أحمد. الشورة، عبدالله أحمد. (2020). **أثر التوجهات الاستراتيجية في إدارة الأزمات: الدور المعدل للذكاء المنظمي في البنوك التجارية الأردنية**. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال. 8 (1). ص 149 – 165.
- محمد، ليلان شهاب، (2017)، **دور التخطيط الاستراتيجي في بناء الميزة التنافسية**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.
- سليطين، سوما علي، (2007)، **الإدارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

- وهيبة، بوقليلة، رزيقة، دوداي، (2017)، **واقع التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينية من ولاية عين الدفلى**، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.
- ونوس، عبود محمد. (2020). **بعنوان مدى توافر أبعاد التوجه الاستراتيجي في القطاع المصرفي (دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في الساحل السوري)**. مجلة جامعة تشرين.
- مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، (2015)، دليل التخطيط الاستراتيجي.
- آدم، محمد عثمان محمد، (2011)، **إدارة الأزمات والكوارث بمطار الخرطوم دراسة حالة كوارث الطائرات من 1998 – 2010م**، رسالة ماجستير، جامعة أفريقيا العالمية.
- الجديلي، ربحي عبد القادر، (2006)، **واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، غزة، جامعة الإسلامية، كلية التجارة.
- الواعر، بشرى، (2017)، **فعالية نظام المعلومات الإدارية (MIS) في إدارة الأزمات (CM)**، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- خليفة، أسيل يحيى عبد الرؤوف، (2018)، **دور العلاقات العامة في إدارة الكوارث والأزمات في جهاز الدفاع المدني الفلسطيني المحافظات الشمالية**، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
- إدريس، خالد إبراهيم، (2017)، **العلاقات العامة الدولية ودورها في إدارة الأزمات السودانية(دراسة وصفية بالتطبيق على العلاقات العامة في وزارة الخارجية السودانية في الفترة من يناير/2009م – ديسمبر 2011م)**، رسالة دكتوراة، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- وسطاني، عفاف، (2018)، **أساليب اتخاذ القرارات لإدارة الأزمات المدرسية في ضوء مشروع المؤسسة**، رسالة دكتوارة، الجزائر، جامعة محمد لمين دباغيين سطيف 2، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
- غبار، خديجة، (2015)، **الآليات السياسية لإدارة الأزمة بين الطرح النظري والممارسة العملية دراسة حالة الجزائر مع التركيز على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية 1999– 2015**، **رسالة ماجستير**، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- سليطين، سوما علي، (2017)، تقييم مدى فاعلية الإدارة الاستراتيجية في إدارة أزمات القطاع المائي (دراسة حالةمديرية الموارد المائية في محافظة اللاذقية)، مجلة جامعة تشرين، ص3–ص19.
- المغير، محمد محمد، العطار، محمد عبد الحميد، الباشا، هبة عز الدين، (2017)، واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 26، ص 67–80.
- مسك، زينات موسى، (2011)، **واقع إدارة الأزمات في مستشفيات القطاع العام العاملة في الضفة الغربية واستراتيجيات التعامل معها من وجهة نظر العاملين**، رسالة ماجستير، جامعة الخليل.
- سلمان، سعد، (2014)، تأثير خصائص الرؤية الاستراتيجية في مراحل إدارة الأزمة (بحث استطلاعي في الشركة العامة للصناعات الجلدية بغداد)، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 34، ص86–116.
- جرعا، محمد حافظ، (2017)، **تقييم مدى تطبيق التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الرياضية (دراسة ميدانية في الاتحاد الرياضي العام في سورية)**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
- ياسمينة، عتماني، نشيدة، حداج، (2019)، **دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات عبر مواقع التواصل الاجتماعي (دراسة حالة أزمة السترات الصفراء في فرنسا عبر الفايسبوك)**، رسالة ماجستير، جامعة البويرة.

المراجع الأجنبية:

- SAWSAN, E, (2010)-Catching And Casting Vision, Cru Press -Green, P1-P4.
-Shobaki, M, ET ALL, (2016), The Impact of the Strategic Orientations on Crisis Management Agency, International Relief in Gaza, First Scientific Conference for Community Development, Palestine, Al-Azhar University of Gaza, 5-6, P34.
-LISA J, A, (2015)-**An Exploration OF STRATEGIC PLANNING PERSPECTIVES AND PROCESSES WITHIN COMMUNITY COLLEGES IDENTIFIED AS BEING DISTINCTIVE IN THEIR STRATEGIC PLANNING PRACTICES**. Ph.D, Western Michigan University, Graduate College, P404.
- Gary S. Lynn, FarukKalay, (2015), VISION AND ITS IMPACT ON TEAM SUCCESS, Journal of Business, Economics & Finance, Vol.4 (4), p744- p769.
- Millard, Sian, (2010), Characteristics of Mission and Vision Statements, University Of Hawal'l HILO, Paper number: 18/10, P1-P4.
- BRAUN, S, ET ALL, (2012), Effectiveness of mission statements in organizations – A review, Journal of Management&Organization, 18 (4), P430–444.
- Taiwo, A, ET ALL, (2016), Vision and Mission in Organization: Myth or Heuristic Device?, The International Journal Of Business & Management, Vol 4 Issue 3, P127-P134.
- Ezekwe, E, Egwu, S, (2016), Creating Awareness on Vision and Mission Statements among Employee of Ebonyi State University, Nigeria, Department of Public Administration, Ebonyi State University, Abakaliki, Nigeria, V 4, (2), P1-P5.
- PelicanoEd.D, A, LacabaPh.D, L, (2016), Awareness and Acceptability of the Vision, Mission, Goals and Objectives of Eastern Samar State University, International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, V 3 (6), P432-435.
- Paraskevas, A, Quek, M,(2018), When Castro seized the Hilton: Risk and crisis management lessons from the past, EL SEVIER, (70) P419–429.

- Evans, N, Elphick, S, (2005), Models of Crisis Management: an Evaluation of their Value for Strategic Planning in the International Travel Industry, INTERNATIONAL JOURNAL OF TOURISM RESEARCH, V 7, P135-150.
- BROWN, N, (2019), Crisis management, cornell university, p1-3.
- Saeidi, P ET ALL, (2018), The impact of enterprise risk management on competitive advantage by moderating role of information technology, EL SEVIER, P1-16.
- Thumiki, v, ET ALL,(2019), RESULTANT EFFECT OF CRISIS-DRIVEN HR STRATEGIES APPLIED DURING CURRENT ECONOMIC CRISIS IN OMAN – AN HR MANAGER'S PERSPECTIVE, THE EUROPEAN JOURNAL OF APPLLED ECONOMICS, V16(1), P77-98.
- Approach, A, C,(2007), Crisis Communications. Kathleen Fearn-Banks University of Washington, Third Edition, LONDON, P358.
- Aboudzadeh, N, et all, (2014), Crisis management: Planning for the inevitable, Growing Science, Management Science Letters v 4 (2014), p1191–1196.
- Singh, p, Chahal, H, (2015), Reactive Crisis Management Model, Journal of Research in Business, Economics and Management, V 4 (1), p 249- 255.
- Howell, G, Description of the Relationship between the Crisis Life Cycle and Mass Media. P166
- OLAWALE, S, (2014), Crisis Management Strategy and its Effects on Organizational Performance of Multinational Corporations in Nigeria: Empirical Evidence from Promassidor Ltd, European Journal of Business and Management, V (6), P 79- 87.
- Koushafard, S,(2013), Strategy in Crisis Management, Munich Personal RePEc Archive, TAHRAN ,P 1-16.
- LAUGE', A, (2018), The Dynanmics of Crisis Lifecycle for Emergency Management. Tecnun, University of Navarra, Spain, p 20.
- Tankovic, A, (2013), Defining strategy using vision and mission statement of Croatian organization in times of crisis, THE 6TH INTERNATIONAL CONFERENCE, ECONOMIC RESEARCH SPECIAL ISSUE 2013, P 331- 338.